إيان شابيرو
بروفسور العلوم السياسية في جامعة يال

نظرية الاحتواء

ما وراء الحرب على الإرهاب



«كتابٌ ينجح في إظهار بدائل سليمة للنهج الأميركي الأحادي في شؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية».

إرنستو زيديللو، الرئيس السابق للمكسيك

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

نظرية الاحتواء

إيان شابيرو

نظرية الاحتواء

ما وراء الحرب على الإرهاب



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٢

ISBN: 978–9953–88–701–2

تدقيق لغوي: وفيق زيتون
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

إلى زان شابيرون

الدبلوماسي الدولي الطموح

المقدمة

عزمت على وضع هذا الكتاب بسبب حادث غريب. فقد طُلب مني في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ إلقاء محاضرة في نادي يال في طوكيو. قدّمتُ لائحة بالمواضيع المُحتمَلة، لكن مضيفي جيم بروك رفضها كلّها قائلاً إن أعضاءه يريدونني أن أتحدّث بدلاً من ذلك عمّا ستكون عليه سياسة إدارة كيري الخارجية. ودفعني هذا إلى أن أقدّم محاضرة عنوانها: «لماذا لن توجد إدارة لكيري»، وهي النقطة التي توسّع منها الكتاب. ونبعت توقعاتي في شأن حملة كيري من الاقتناع بأنه يصعب في السياسة ضرب شيء بلا شيء.

بات الديمقراطيون في وضع دفاعي منذ اكتساح الجمهوريين للكونغرس قبل ذلك بعشر سنوات، للمرة الأولى في جيل. وشكّلت السياسة الداخلية غالباً الدافع إلى هذا الاستيلاء. لم يكن الديمقراطيون مستعدين للهجوم على دولة الرعاية وخفض الضرائب الهائل الذي احتضنته منذ السبعينيات الـ«هيريتاج فاونديشن» والـ«أميركان إنتربرايز إنستيتيوت» وغيرهما من مراكز الدراسات المحافظة. والأجندة الجمهورية الجديدة، التي جُمعت وصُنفت في البيان العام للنواب الجمهوريين في ١٩٩٤، بعنوان «التعاقد مع أميركا»، أعادت صياغة النقاش السياسي في واشنطن مع تهافت الديمقراطيين للحاق بركابه. وبحلول سنة ١٩٩٦ أصبح الرئيس كلينتون محافظاً مالياً

مطالباً بتوازن الموازنة، وعمد إلى توقيع تشريع «يضع حدّاً للرعاية كما عرفناها». وبوصول جورج و. بوش إلى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تحرّك المحافظون سريعاً لترسيخ مكاسبهم وأقرّوا تخفيضات هائلة في الضريبة استهدفت الأميركيين الأكثر ثراء. وسُن هذا قانوناً حصل على دعم واسع من الحزبين عَكَسَ مدى استمالة البرنامج المحافظ الجديد للديمقراطيين[١].

لم تحتل السياسة الخارجية مكاناً مرموقاً في حملة الانتخابات الرئاسية المنظّمة سنة ٢٠٠٠. فالتسعينيات شكّلت العقد الأميركي دوليّاً؛ إذ توهّج الابتهاج بما آلت إليه أمور الحرب الباردة بقوّة. وأخذ الاتحاد الأوروبي يضم إليه دولاً كثيرة من الكتلة السوفياتية القديمة. وشرعت الصين في احتضان الرأسمالية بحماسة المهتدي وأخذت في الانفتاح على الاستثمار الأميركي، وشهد الصراع الطويل منذ عقود في إيرلندا طريقه إلى الحل. واختفى التمييز العنصري من جنوب أفريقيا بسلام. وبقيت هناك حاجة إلى معالجة مشاكل التلوّث والفقر والمرض – وبخاصة الإيدز – الخطيرة، لكن العالم بدا، من الناحية الجيوسياسية، سليماً. وقد تكون محاولات إنهاء الصراع في الشرق الأوسط قد فشلت، وهذا ليس أمراً جديداً. لكن الصراع لم يُصدر إشارات إلى التوسّع أو إلى الدوران بشكل خارج عن السيطرة.

صحيح أن النشاط الإرهابي استهدف الولايات المتحدة مدى العقد. فقد فشلت، في سنة ١٩٩٣، محاولة نسف مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك بوضع متفجرات في مرائب السيارات تحت الأرض. وتم، في سنة ١٩٩٨، تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام، وهو ما أدى إلى سقوط ٢٥٩ قتيلاً. وهوجمت السفينة الحربية «كول» بعد ذلك بسنتين في اليمن فسقط ١٧ قتيلاً من طاقمها. وقد تورّط تنظيم القاعدة التابع لبن لادن في هذه الهجمات. بيد أن فضيحة مونيكا لوينسكي صرفت انتباه إدارة كلينتون، وقامت قلّة من الناس، برغم قلّتها،

(١) وردت هذه الرواية في Michael Graetz and Ian Shapiro,Death by a Thousand Cuts: The Fight over Taxing Inherited Wealth (Princeton: Princeton University Press, 2005).

بربط الأمور، بعضها ببعض، لتستنتج أن الولايات المتحدة تواجه تهديدات جديدة في الأساس ستؤدّي إلى إعادة توجيه أساسية لتعاملاتها مع باقي العالم.

بنى نائب الرئيس آل غور حملته غير الناجحة في سنة ٢٠٠٠ على أساس الهروب من فضائح إدارة كلينتون، ونسب الفضل إلى نفسه في نجاحاتها، وإثبات أنه «سيّد نفسه»[1]، وتناولت تصريحاته الدولية البيئة في أكثر الأحيان وركّز جورج و. بوش حملته على السياسة الداخلية، مركّزاً أولاً على خفض الضرائب. وأوجد أصواتاً جمهورية نموذجية حول تفادي التورّط الخارجي غير الضروري والإصرار على استخدام القوة الساحقة واستراتيجيات واضحة للانسحاب في حال عدم التمكّن من تفاديها. وسخر من فكرة بناء الأمة. وهو ما إن أصبح رئيساً حتى تعلّقت أعماله الأمنية الوطنية الأولى بإحياء منظومة الدفاع الصاروخي، التي أطلقها رونالد ريغان تحت اسم «حرب النجوم»، وبخفض القوات العسكرية التقليدية. وهذان الأمران كانا القصد من تعيين دونالد رامسفلد وزيراً للدفاع.

بدّلت هجمات ٩/١١ ذلك كلّه. وإذا كان الديمقراطيون قد صُدموا بالسرعة التي أعاد فيها رئيس مجلس النواب نيوت غينغريتش، بعد سنة ١٩٩٤، تحديد الأجندة السياسية الداخلية، فإنهم تشتتوا بشكل لا يقبل الجدل بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إذ تم القيام بجزء كبير من العمل التحضيري في السياسة الخارجية بالترادف مع موجة التغييرات في السياسة الداخلية التي تم التخطيط لها في مراكز الدراسات المحافظة. فقد نبذ المحافظون الجدد، كما باتوا يُسمّون، التقليد الانعزالي للتيار السائد في الحزب الجمهوري نبذاً كاملاً داعمين بدلاً من ذلك التصدير الهجومي للرأسمالية الديمقراطية الأميركية وقيمها في أنحاء العالم كافة. وعمل معلّقون من أمثال إيرفينغ كريستول وديفيد فروم وريتشارد بيرل جاهدين لتسويق أفكارهم بين الطبقات الثرثارة وفي تلّة الكابيتول. بيد أن قلة من الديمقراطيين أخذوهم على محمل الجد قبل ٩/١١.

(١) Gore Accepts Democratic Nomination as 'My Own Man,' CNN.com,August 18, 2000,http://transcripts.cnn.com/2000/ALLPOLITICS/stories/08/17/gore.speech/index.html[8/2/06].

قاومت إدارة كلينتون جدالات المحافظين الجدد وضغوطهم، وسيطرت أجندة خفض الضرائب على الأشهر الأولى من إدارة بوش الجديدة. بيد أن المحافظين الجدد تمتعوا بروابط وثيقة مع رامسفلد ونائبه بول ولفوفيتز ونائب الرئيس ديك تشيني. وحققت هذه الروابط مكاسب هائلة بعد هجمات ٩/١١. وفي الوقت الذي طارد فيه الجيش الأميركي أسامة بن لادن والطالبان في أفغانستان، أخذ الضغط في واشنطن يتعزّز سريعاً لاغتنام الفرصة والإطاحة بنظام صدّام حسين في العراق والشروع في تغيير الشرق الأوسط. وبين ليلة وضحاها تحوّل فعل إيمان المحافظين الجدد في الواقع إلى سياسة الولايات المتحدة التي دافع عنها الرئيس بوش في ٢٠٠٢ في سلسلة من الخطابات إلى جانب غيره من كبار مسؤولي الإدارة. وقد أُقرّت في «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية» التي نشرها البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر من تلك السنة، وتأكّدت في وثيقة مماثلة بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف السنة.[١]

اتّسمت أغراض حرب العراق بالضبابية منذ البداية. فقد سُوّقت على أنها ضرورية للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل التي زُعم أن صدّام حسين هدّد بها شعبه وجيرانه والولايات المتحدة والعالم. وحققت الأهداف الرديفة للحرب، وهي وضع حدّ للقمع الداخلي في العراق وتحقيق «تغيير في النظام»، زخماً متزايداً بعد عدم العثور على أسلحة دمار شامل في أعقاب الغزو الذي تم في آذار/مارس ٢٠٠٣. ولم تُطرح إلا قلّة من الأسئلة الصعبة على الإدارة في سياق عملية الاستعداد للنزاع بالرغم من عدم وجود دليل معقول يربط العراق بهجمات ٩/١١ أو بالقاعدة. فالديمقراطيون كانوا منهزمين ويفتقرون إلى الأفكار الخاصة بهم وخائفين من تحدّي رئيس شعبي في زمن الحرب. وساند الكونغرس سياسة الإدارة بتصويت قويّ من الحزبين في خريف

(١) The National Security Strategy of the United States of America (Washington, DC: The White House, 2002), http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2002/index.html [8/2/06], and The National Security Strategy of the United States of America (Washington,DC: The White House, 2006), http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/index.html [8/2/06].

٢٠٠٢. ومرّت القرارات التي تجيز للرئيس المضي إلى الحرب على العراق بـ٢٩٦ صوتاً في مقابل ١٣٣ في مجلس النواب، وبـ٧٧ صوتاً في مقابل ٢٣ في مجلس الشيوخ.

لم يبدأ الانتقاد الديمقراطي الجدّي إلا بعدما بدأت الحرب تسير بشكل سيّء. غير أنه فشل في كسب الكثير من قوّة الجذب في سياق حملة الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، وليس أقلّه بسبب تورّط كثير من الديمقراطيين تورّطاً كبيراً في قرار المضي إلى الحرب. وبات المرشح السيناتور الديمقراطي عن ماساتشوستس جون كيري أشبه بالكسيح السياسي في الحملة المنظّمة بتأكيده الملتوي في شأن تمويل حرب العراق «إنني في الواقع صوّتت على السبعة والثمانين مليار دولار قبل أن أصوّت ضدّها» وبإصراره على أن تصويته في ٢٠٠٢ للإجازة للرئيس بوش المضي إلى الحرب لم يُعادل التصويت لصالح الحرب. وأمضى ما تبقّى من حملته الرئاسية يشرح ما الذي عناه بهذه التأكيدات.(١) وشكّل هذا، رمزياً، مثالاً للدرجة التي لم يتمكّن فيها منتقدو استراتيجية الإدارة المتعلّقة بالأمن القومي من أن يرووا قصّة متماسكة عمّا يؤيدونه.

انزلق العراق، بعد انتخابات ٢٠٠٤ الأميركية، إلى الحرب الأهلية(٢). وازدادت، نتيجة ذلك، الانتقادات الموجّهة إلى الإدارة. بيد أن المناظرة الأميركية العامة افتقرت بشكل واضح إلى النقاش الجدّي لبدائل تعامل إدارة بوش مع باقي العالم باسم الأمن القومي. حصل الكثير من النقد، ومعظمه صحيح، لاجتياح العراق وما أعقبه، ولسياسة الإدارة حيال إيران وكوريا الشمالية وغيرهما من الخصوم الاستراتيجيين. لكن معظمه ركّز على جدارة اللاعبين. فالولايات المتحدة بقيت في حاجة واضحة إلى عقيدة

---

(١) راجع «Transcript: First Presidential Debate,» Coral Gables, FL,September 30, 2004, http://www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/debatereferee/debate_0930.html [8/2/06]; and«Kerry's Top Ten Flip Flops,» CBS News, September 29, 2004 [8/2/04],http://www.cbsnews.com/stories/2004/09/29/politics/main646435.shtml [8/1/06].

(٢) Nicholas Sambanis, «It's Official: There Is Now a Civil War in Iraq,» New York Times, July 23, 2006, p.A13.

للأمن القومي تشكّل جاذباً للناخبين ويمكن الدفاع عنها في محكمة الرأي العام الدولي، وتعجب حلفاء أميركا الديمقراطيين. وقد طرحتُ في هذا الكتاب قضية أن مبدأ الاحتواء الذي طُوّر في مستهل الحرب الباردة يلبّي هذه الحاجة، إذا تم تعديله ليتناسب مع عالم ما بعد ٩/١١، أكثر مما تلبّيه عقيدة بوش أو أي بديل آخر ناجح.

لاحظ أحد زملائي، لدى معرفته بأنني في صدد وضع كتاب حول احتواء التهديدات لبقاء أميركا كديمقراطية، أن عليّ ربّما أن أبدأ بالشاغلين الحاليين لرقم ١٦٠٠ في جادة بنسلفانيا (البيت الأبيض). فتآكل الحريات الديمقراطية الذي ارتُكب منذ ٩/١١ باسم الأمن القومي خطير بالفعل، وهو ليس حكراً على الولايات المتحدة. في أعقاب تفجيرات لندن في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ هاجمت الإيكونوميست كلاً من حكومة «بلير» ومعارضه «توري» لتبنيهما حدوداً صارمة جديدة للخطاب «التحريضي»، حتى مع امتلاك بريطانيا بالفعل واحداً من أقسى التشريعات المناهضة للإرهاب في العالم الديمقراطي. وأشارت إلى أن «حرّية التعبير ليست امتيازاً يتم سحبه في حال إساءة استخدامه، بل إنها ركن من أركان الديمقراطية»[1].

ينبغي لنا جميعاً أن نكون قلقين عندما يشتكي كتّاب الافتتاحية في الإيكونوميست من أنه يتم تآكل الديمقراطية من الداخل. ويجاهر كثير من الصحافيين والباحثين والمفكّرين العامين عند ضفّتي الأطلسي بالكلام على هذه المسائل. وأنا أصفّق لجهودهم، لكنهم ليسوا هنا محور تركيزي الأساسي. إن هدفي هو توضيح بديل لعقيدة الأمن القومي لجورج بوش وإظهار السبب الذي يدعو إلى اعتناق ذلك البديل. فهو متجذّر في أفضل تقاليدنا الأمنية القومية والديمقراطية، ويقدّم أفضل أمل ممكن لحماية الشعب الأميركي وديمقراطيته في المستقبل وفي استعادة شرعية حكومتنا الأخلاقية والسياسية في الداخل والخارج. وهو يأتي تكملة للدفاع عن حرياتنا المدنية، وخوفنا من تآكل ديمقراطيتنا من الداخل، على ما ركّز عليه الآخرون.

(١) Leader, Economist,August 13, 2005, pp. 12–13.

لا يتعلّق هذا الكتاب بكيفية تخلّص الولايات المتحدة من ورطتها في العراق. ولدي الكثير لأقوله في هذه الصفحات عن تورّطنا هناك، وللبعض منه ملابساته بالنسبة إلى مآزقنا على الأرض. فقد فشلت الإدارة في كل من أفغانستان والعراق في إدراك المدى الذي تعتمد فيه شرعية بناء الأمة على الدعم الشعبي الداخلي. ولا يعني هذا أنه لا يمكن أبداً لقوة خارجية أن تنشئ مؤسسات ديمقراطية مستدامة. ونحن نعرف من أمثلة اليابان وألمانيا الغربية، ما بعد الحرب، أن ذلك ممكن أحياناً. بيد أن القيام بهذا يتطلّب جهوداً متأنية لبناء شرعية محلّية للمؤسسات الوليدة، وهي جهود لم تُبذل في أفغانستان أو في العراق. ويمكن، بالفعل، ردّ الكثير من الصعوبات في العراق إلى واقع أن قوات الائتلاف التي تقودها الولايات المتحدة قد تجاهلت أو تجاوزت الزعماء المحليين المُنتخَبين وأصرّت بدلاً من ذلك على فرض الحلول عليهم[1].

وأشرح هنا أيضاً لماذا يتطلّب تطوير استراتيجية احتواء قابلة للحياة لما بعد الاحتلال في العراق أن نحدّد موعداً نهائياً لرحيل القوات الأميركية. ومع ذلك فإن هذا الكتاب لا يتعلّق في المقام الأول بما يجب القيام به في العراق الآن. بل إن هدفه بالأصح هو تفادي أن نتورّط في عراقٍ آخر – سواء في إيران أو سورية أو كوريا الشمالية أو أي مكان آخر. وما لم يتم إنقاذ سياسة الأمن القومي من براثن من صاغوا عقيد بوش، ويُعاد النظر فيها من الأساس، فإن الخطر هو في استخلاص العبر الخاطئة من الصراع العراقي وتداعياته. وستتعرض ديمقراطيتنا ومكانتنا الأخلاقية في العالم لمزيدٍ من التآكل، وسيتعرّض أمننا القومي لخطر أكبر بكثير مما يتعرّض له اليوم. إن كتاب «الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب» معدّ للتنمية والمساهمة في إعادة النظر تلك، والمساعدة على وضع أميركا على مسارٍ أفضل.

---

(١) Rory Stewart, «Even in Iraq, All Politics Is Local,» NewYork Times, July 13, 2006, p.A23.

١- فراغ الفكرة

تبسط السلطة نفسها لملء الفراغ، وهو ما يبرز عقيدة الأمن القومي لإدارة جورج و. بوش بشكل كبير وينطبق على الأفكار بقدر ما ينطبق على الحملات العسكرية[1]. وقد أُعلنت هذه العقيدة في أعقاب الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واحتلّت مرتبة أكثرَ التبدلات المفاجئة على الإطلاق التي شهدتها سياسة الأمن القومي الأميركية. كذلك قلبت عقيدة بوش السياسة الخارجية التقليدية للحزب الجمهوري رأساً على عقب. فالمشككون بالسليقة في التورّط الخارجي، ممن ازدرى زعيمهم بشدة بـ«بناء الأمة» في حملته الرئاسية سنة ٢٠٠٠، نصّبوا أنفسهم بين ليلة وضحاها دوليي العالم وشرطييه. وأخذت إدارة بوش على عاتقها تصدير الطراز الأميركي من الحرّية والديمقراطية إلى العالم، ومواجهة «محور شر» قالت إنه يمتد من طهران إلى بيونغ يانغ، لتشن، من جانب واحد، حروباً وقائية عبر ائتلاف «المريدين» لتحقيق تغيير في الأنظمة كما حصل في العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣.

ويعود جزء كبير من السيطرة السهلة لعقيدة بوش في تفسيره إلى صدمة هجمات

(١) The National Security Strategy of the United States of America(Washington, DC: The White House, 2002), http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html [8/1/05].

٩/١١ ونطاقها ومأساتها المجرّدة التي تكشّفت من خلال النقل التلفزيوني الحي بالتفصيل الأليم وأدت إلى مقتل مدنيين بأعداد أكبر من تلك التي تسبب فيها القصف الياباني لبيرل هاربور قبل ذلك بستين عاماً. وهو ما أفسح في المجال لنائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائبه المحافظ الجديد ذي النفوذ بول ولفوفيتز ليعيدوا، بين ليلةٍ وضحاها، صياغة سياسة الأمن القومي الأميركي من دون أي نقاش جدّي في تلّة الكابيتول أو أي معارضة ذات مغزى من الديمقراطيين.

جاءت فادحة انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في فلوريدا بجورج و. بوش إلى السلطة بشرعية أقل من شرعية أي رئيس أميركي منذ جون كوينسي آدامز[١]. غير أن مكانته تعزّزت، مع ذلك، ليفوز الجمهوريون، بحلول الانتخابات النصفية سنة ٢٠٠٢، بمقاعد في مجلسيْ الكونغرس، مخالفين بذلك النمط المعتاد الذي يخسر بموجبه الحزب المسيطر على البيت الأبيض مقاعد في تلة الكابيتول. وازداد من جديد، سنة ٢٠٠٤، عدد الغالبية الجمهورية في الكونغرس[٢]. ومحى الرئيس بوش، علاوة على ذلك، سباق التعادل في منافسته مع آل غور عندما فاز على المنافس الديمقراطي جون كيري بغالبية تقارب الثلاثة ملايين صوت في التصويت الشعبي. وأوقعت شعبية الإدارة المتراجعة بها خسائر في تلة الكابيتول في الانتخابات النصفية سنة ٢٠٠٦، بيد أن البيت الأبيض بقي ممسكاً بقوّة بأجندة الأمن القومي في عهد بوش.

أضحى المبرّر العقلي الأساسي للحرب في العراق أشلاء ممزقة مع حلول

(١) سلّم مجلس النواب آدامز السلطة سنة ١٨٢٥ بالرغم من خسارته في التصويت الشعبي في السنة السابقة أمام أندرو جاكسون (عندما لم يفز أي منهما بأغلبية أصوات الهيئة الانتخابية). ويُعتقد، على نطاق واسع، أن هذا نتيجة صفقة فاسدة بين آدامز والمرشّح الذي حلّ رابعاً، هنري كلاي، على أن يتولى كلاي في المقابل وزارة الخارجية. «Adams, John Quincy,» Encyclopædia Britannica Online, http://search.eb.com/eb/article-136[6/20/06].

(٢) اكتسب الجمهوريون، سنة ٢٠٠٢، مقعدين في مجلس الشيوخ وثمانية مقاعد في مجلس النواب. وفازوا، سنة ٢٠٠٤، بمقعدين إضافيين في مجلس النواب إضافة إلى أربعة مقاعد في مجلس الشيوخ.

الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٤، بعدما اتضح للجميع أن لا وجود لأسلحة الدمار الشامل التي رُوّج لها على نطاق واسع، و لا وجود لدليل على إعادة إحياء البرنامج النووي. وأُجبر الرئيس بوش على الاعتراف بعدم وجود رابط بين العراق وهجمات ٩/١١. وأخذت الحرب نفسها تسير بشكل سيئ مع مقتل أكثر من ألف جندي أميركي محارب، وجرح أضعاف هذا العدد، ولم تلح في الأفق استراتيجية انسحاب معقولة، ناهيك بالانسحاب الفعلي. ومع ذلك لم يمكن لمحارب قديم من أصحاب الأوسمة أن يطيح بإدارة تخلّت عن لب مبادئها في الأمن القومي وفشلت في حرب متهوّرة اختارت القيام بها. ووقع كيري في حبائل الإدارة بحرفه الضوء منذ البداية عن الحرب الخاطئة – الحرب الأخيرة – وإعلانه أنه كان «يتقدّم للخدمة» متباهياً بماضيه في فيتنام وبرفاقه في المؤتمر الديمقراطي الوطني في بوسطن. وكانت النتيجة أشهراً من الاتهامات والاتهامات المضادة تتعلّق بما إذا كان كيري قد فاز بميدالياته بشرف، ولفّق رميها من فوق سياج البيت الأبيض، ووصف رفاقه بأنهم مجرمو حرب في خلال شهادته المناهضة للحرب أمام الكونغرس في أوائل السبعينيات، وحرّف أوجهاً أخرى من سجلّه الحربي.

لم يحصل نزاع في الأفكار أو في المبادئ عندما واجه كيري بوش في شأن إدارة حرب العراق. بل تركّزت الاتهامات على السذاجة في تصديق مزاعم أحمد الجلبي وغيره من أن الشوارع ستستقبل الأميركيين بالزهور بوصفهم محرّرين، وعلى سوء التخطيط لما بعد الحرب، وعلى النقص في التجهيز الملائم للجنود والدروع للشاحنات، وعلى مسائل تتعلّق بالكفاءة الأساسية. ووصف كيري الصراع بأنه «الحرب الخاطئة في المكان الخاطئ والتوقيت الخاطئ»، لكن أعجزه واقع تصويته في مجلس الشيوخ على إجازة هذه الحرب، وهو تصويت ارتكز، كما لن يتعب القائمون بحملة بوش أبداً في الإشارة إليه، إلى نفس تخمينات الاستخبارات الوطنية

التي وقعت أعينهم عليها[1]. وهذا ما حدا بكيري إلى تحليل الفروق بين التصويت على الإجازة بالحرب وبين القرار بالمضي إليها. وفي اللعب على مثل هذه الفروق حذاقة أكثر مما يجب في السياسة الانتخابية، حيث يعرف الجميع أنك ما إن تشرع في الشرح حتى تشرع في الخسارة، هذا إذا لم تخسر بالفعل. بدا كما لو أن كيري لم يدرك الطريقة الكارثية التي فشل فيها مايكل دوكاكيس سنة ١٩٨٨ أمام جورج بوش الأب عندما أعلن أن «هذه الانتخابات لا تتعلّق بالإيديولوجية، بل بالكفاءة»[2].

وربما كانت المشكلة، كما أحاجج في ذلك هنا، في أن دوكاكيس ركّز على الهجمات التكتيكية على كفاءة إدارة بوش لأنه افتقر إلى رؤيته الاستراتيجية الخاصة للأمن القومي للولايات المتحدة. فالقاعدة الأولى في السياسة الانتخابية هي في أنه لا يسعك ضرب شيء بلا شيء. ومن الضروري صياغة بديل والبرهان على تفوّقه وجاذبيته خصوصاً عندما يواجه المرء إدارة مثل إدارة جورج و. بوش على هذا القدر من التوجه الإيديولوجي الواضح والدراماتيكي.

إن هدفي هنا هو بالضبط القيام بذلك. وأبدأ بسرد للفراغ الإيديولوجي الذي أوجدته هجمات ٩/١١ التي طمست إمكانية التفكير في مكافحة الإرهاب عبر عدسة نظام العدالة الجنائية. وسجّلتُ في الفصل الثالث كيف أن إدارة بوش ملأت هذا الفراغ بعقيدة بوش و«حربها على الإرهاب» مفسّراً مدى هذا الانحراف، ليس عن الأفكار الجمهورية والمحافظة التقليدية في السياسة الأميركية الحديثة فحسب، بل أيضاً عن ممارسات الأمن القومي الأميركي، على الأقل منذ أيام وودرو ويلسون. وينتقل تركيزي من الفصل الرابع إلى السادس إلى الدفاع عن بديل معقول لعقيدة بوش.

(١) أنظر المناظرة الرئاسية الثانية بين بوش وكيري في ٢٠١٠/٨/٤ ,Washington University, St. Louis,MO www.debates.org/pages/trans2004c.html [10/5/05].

(٢) خطاب مايكل دوكاكيس في قبول ترشيحه في ٢١ تموز/يوليو١٩٨٨، /http://www.geocities.com Wellesley/1116/dukakis88.html [10/5/05].

تقوم حجتي في الأساس على ملاءمة عقيدة الاحتواء التي وضعها جورج كينان، الديبلوماسي المحترف في الجهاز الخارجي، وكان يومذاك مديراً لفريق التخطيط السياسي التابع للرئيس ترومان، ردّاً على التهديد السوفياتي الآخذ في البروز بعد الحرب العالمية الثانية. ووضع كينان حجّته في «أسباب المسلك السوفياتي» في مقالة نُشرت في «فورين أفيرز» سنة ١٩٤٧ بتوقيع «إكس»، غير أنه عُرف على نطاق واسع بأنها من وضعه.[1] وقدّم أساس مقاربة إدارة ترومان للاتحاد السوفياتي في أوائل مرحلة ما بعد الحرب. وبالرغم من أن ترومان ومن خلفوه عمدوا إلى تعديلها بطرق متنوّعة، فقد شكّلت الأفكار الأساسية هيكلية سياسة الأمن القومي الأميركي في معظم فترة الحرب الباردة. وأعلن مهندسو عقيدة بوش أن الزمن قد عفا على الاحتواء في حقبة ما بعد ٩/١١. وأنا أُظهر أنهم مخطئون؛ فإعادة صياغة الاحتواء في ضوء وقائع القرن الحادي والعشرين يقدّم أفضل رهان لأمن الأميركيين من الهجوم العنيف وللحفاظ على الديمقراطية في البلاد ونشرها في الخارج.

اعتقد كينان بشيئين حول السوفيات: أن إرضاء طموحاتهم كارثي على المصالح الأميركية الحيوية، والهجوم المباشر على الاتحاد السوفياتي أو الدول التابعة له غير ضروري ويؤدي إلى نتائج عكسية. ولا تتطلّب مخاطر الترضية توسيع الدفاعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان هدف الاحتواء منع التوسع السوفياتي من دون إرهاق الولايات المتحدة بالتزامات عسكرية دولية لا يمكن تحمّلها. وهو لا يُلزم الولايات المتحدة بحرب إلا إذا أصبحت مصالحها الحيوية مهدّدة. وفي ما عدا ذلك يجب احتواء التهديد السوفياتي باعتمادنا على مبدأ العصا والجزرة الاقتصادي، مشجّعين التنافس في داخل الحركة الشيوعية العالمية، والانخراط في الديبلوماسية وتعزيز صحّة وحيوية الديمقراطيات الرأسمالية وحيويتها، وضمان ألاّ تؤدّي محاولاتنا محاربة السوفيات إلى تحوّلنا أكثر فأكثر إلى مثيل لهم. وإذا بالغ السوفيات في

(١) X, «The Sources of Soviet Conduct,» Foreign Affairs, July1947,www.foreignaffairs.org/19470701faessay25403-p0/x/thesources-of-soviet-conduct.html [10/12/05].

انفلاشهم دوليّاً، وبلغت ملامح اقتصادهم المختلة نفسها إلى النهاية، فإن التطبيق الطويل الأناة لهذه الأدوات سيكون كافياً لضمان الأمن القومي الأميركي.

شكّل الخصم السوفياتي الذي انشغل به كينان تحديات تختلف عن تلك التي واجهتها الولايات المتحدة ما بعد ٩/١١، غير أنه توجد أيضاً تشابهات مهمة. فمقالة كينان، التي عُرفت أصلاً بأنها «التلغرام الطويل»، بدأت بكونها برقية أُرسلت من موسكو في شباط/فبراير ١٩٤٦ إلى وزارة الخارجية. وهدفت إلى إقناع رؤسائه بأن آفاق سياسة الاتحاد السوفياتي تتناقض مع آفاق سياستنا إلى حد يتوجب فيه على الولايات المتحدة إيجاد أساس للتعامل مع السوفيات غير الحجة والإقناع. قد يلجأ السوفيات أحياناً إلى الحوار، لكن كينان أصرّ على أنهم يرون في حجج الحكومات الغربية مجرّد إخراج إيديولوجي لنظام يرفضونه نهائياً لأنه استغلالي ومنحط ومخرّب للعالم الذي يسعون إلى تكوينه.

ولا تنتهي هنا المقايسات مع مهندسي ٩/١١ ومسانديهم. فلم يساور كينان الشك في أن للسوفيات مطامع إقليمية، فضلاً عن الدولية، وفي أنهم معادون في تركيبتهم للديمقراطية كما يفهمها الأميركيون، وفي أنهم يتوقعون المضي حتى النهاية في الصراع الإيديولوجي بين نظامهم ونظامنا في العالم الثالث. وبينما يواجه المدافعون عن الاحتواء المنتقدين الذين ساووه بالاسترضاء خلال الحرب الباردة، فأنا أجادل هنا بأن احتواء اليوم يقدّم وسائل أفضل وأقوى مما توفّره عقيدة بوش لحماية الأميركيين وديمقراطيتهم.

أضف إلى ذلك أن الأصوليين الإسلاميين، مع أن هذا ليس محور تركيز كينان، يتشاركون مع السوفيات القدامى في الافتقاد إلى أي نموذج اقتصادي قابل للحياة أو قصة نجاح يمكنهم الإشارة إليها. وجاءت النتيجة كارثية في كل مكان وصل الأصوليون فيه إلى السلطة، في بلدان مثل أفغانستان وإيران، لأن الأنظمة التسلّطية لا تجيد إدارة اقتصاد السوق. ويعتمد النجاح في المملكة العربية السعودية، التي تشكّل مثالاً أكثر تعقيداً، اعتماداً كلّياً على المصادر غير المتجدّدة. وهو ما يجعل

من المشكوك فيه، على المدى المتوسط، أن يشكّلوا تحدّياً خطيراً للرأسمالية الديمقراطية. وأنا، لهذه الأسباب من بين غيرها، أقول هنا إن حجج كينان المتعلّقة بالاحتواء لا تزال ملازمة لظروفنا الراهنة.

توجد، علاوة على ذلك، اختلافات ذات شأن بين العالم الذي واجهته الولايات المتحدة وحليفاتها في خلال الحرب الباردة وبين الخصوم الذين نواجههم اليوم. ويتعلّق الاختلاف الأكثر وضوحاً بينها بموضوع الاحتواء. فالاتحاد السوفياتي شكّل «كائناً» وحيداً، فيما نواجه اليوم تهديدات خطيرة من عدد متنوّع من الأنظمة المعادية ومن المجموعات الإرهابية العابرة للأوطان. وكما أُحاجج، فإن هذا الوضع يفسح في جانب من جوانبه في المجال للاحتواء. فهو يخلق التوتّرات بين أجندات خصومنا بالإضافة إلى مجالات التنافس فيما بينهم. بيد أن احتواء التهديدات لبقاء أميركا كديمقراطية يُواجهنا أيضاً بتحديات أقل توقّعاً وأكثر تحوّلاً ولا نهاية لها من تلك التي واجهناها في الحرب الباردة. إن ما زاد هذا الواقع انتشار الأسلحة الذرّية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فالعالم بات أقل استقراراً مما كان عليه في معظم الحرب الباردة.

ولا يعطينا إدراكنا هذا أسباباً وجيهة للتخلي عن الاحتواء، لكنه يجعله أكثر تعقيداً وهو يوحي أيضاً بأهمية الأدوات الدولية التي لم يمتلك كينان متسعاً من الوقت لها، ومن بينها القانون والمؤسسات. وتوحي التحديات التي تطرحها الدول الضعيفة والمجموعات الإرهابية العابرة للأوطان والتحالفات التي لا يمكن توقّعها بأن علينا دعم مؤسسات الشرعية الدولية بأن نحثّها، بأفضل ما يمكن، على خدمة تعزيز الديمقراطية واحتواء التهديدات لها. وعلينا أن نعترف، بالرغم من معارضة كينان للترتيبات الدفاعية الجماعية مثل حلف شمال الأطلسي، بأنها تستطيع ان تشكّل في بعض الأحيان وسائل مساعدة، طالما أنها تبقى خاضعة لمصلحتنا الحيوية

في أمان الشعب الأميركي وديمقراطيته في المستقبل[1]. ومن عجيب التقادير، كما سنرى، أن المجالين اللذين اقتربت فيهما ممارسة إدارة بوش أقرب ما يكون من وجهات نظر كينان هما المجالان اللذان يحتاجان أكثر ما يكون إلى التعديل.

ويستحق تشبيه آخر مع سنوات الحرب الباردة الأولى الملاحظة. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وكينان والاحتواء يُمنحان عن جدارة الفضل في موقف الأمن القومي الذي ساهم كثيراً في بلوغ تلك النتيجة من دون وقوع حرب بين القوتين العظميين. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أنه مع بداية الحرب الباردة لم يتوقّع أحد سلفاً أن يشكّل الاحتواء الاستراتيجية السائدة. ففي حملة ١٩٥٢ الرئاسية هاجم دوايت أيزنهاور الاحتواء. ودعا وزير خارجيته، جون فوستر دالاس، إلى «تحجيم الاتحاد السوفياتي» في أوروبا الشرقية، وإلى مواجهة عدائية مع الشيوعية في العالم. ويعود عدم تغلّب وجهات النظر هذه جزئياً على الأقل، حتى في إدارة أيزنهاور، إلى واقع أنها لاقت معارضة قويّة من المدافعين عن الاحتواء.

ويجعل هذا التاريخ من فشل الديمقراطيين في مخالفة عقيدة بوش في المناخ الراهن، والتمترس وراء بديل كذلك المُقترح هنا، شأناً أكثر مدعاة للقلق. وسيُعالج هذا الموضوع في الفصل السابع. ويمكن رد فشل الديمقراطيين إلى مصادر عدّة أحدها الخوف من معارضة الرئيس في زمن الأزمة الوطنية. وينبع الثاني، وهو إلى يسار الحزب الديمقراطي، من الانزعاج الإيديولوجي من فكرة سياسة الأمن القومي نفسها. أما الثالث فمتجذّر في التغييرات التي صاغها مجلس القيادة الديمقراطية منذ الثمانينيات في إيديولوجية الحزب وما نتج عنها من ضرورات سياسية تكتيكية. بيد أنه، ما لم تتم إعادة نظر جذرية في آفاق «مجلس القيادة الديمقراطية، فمن غير

(١) عارض كينان تشكيل حلف شمال الأطلسي على أساس أنه سيُعسكر، من دون داع، المواجهة مع الاتحاد السوفياتي. وهو قد أدى بالتأكيد إلى ترسيخ المواجهة مع «الكوميكون». أما هل أمكن الانتصار في الحرب الباردة بالاحتواء وحده، من دون حلف شمال الأطلسي وما صاحبه من إعادة تسليح لأوروبا، فسيبقى سؤالاً مفتوحاً لا حاجة بنا هنا إلى حسمه بما أن رؤيتي للاحتواء لا تستبعد مثل هذه التحالفات.

المرجّح أن يعثر الديمقراطيون، في المدى الوسط، على آلية فاعلة لتحدي عقيدة بوش. ومن المرجّح، حتى لو فازوا سنة ٢٠٠٨ بالبيت الأبيض، أن تكون قد استمالتهم سياسة إدارة بوش للأمن القومي التي تأتي بغير المُراد منها.

٢- نهاية الإجماع على العدالة الجنائية

في سياق الحكم، في تموز/يوليو ٢٠٠٥، على «مفجّر الألفية» الجزائري أحمد رسّام باثنين وعشرين عاماً في السجن على تخطيطه لتفجير قنبلة في مطار لوس أنجلس الدولي، بذل قاضي المحكمة الجنائية الأميركي جون سي. كوغينور جهداً كبيراً ليشرح أن المحاكم الفدرالية على قدر المهمة في ملاحقة من يُشتبه بهم بأنهم إرهابيون. وقال: «أود أن أبلغ رسالة مفادها أن نظامنا يعمل. ولسنا في حاجة إلى استخدام المحاكم العسكرية السرّية، أو إلى احتجاز المتهم إلى أجل غير مسمّى بوصفه مقاتلاً معادياً، أو إلى حرمانه من حق الاستعانة بمحام، أو إلى توسّل أي إجراءات تذهب إلى ما هو أبعد من تلك التي يكفلها الدستور الأميركي أو تتعارض معه». وأصرّ القاضي كوغينور على أن الرسالة التي توصلها إجراءات المحاكمة «إلى العالم» هي أن «محاكمنا لم تتخلَّ عن التزامنا المُثُل التي تميّز أمتنا، وفي أنه يمكننا التعامل مع التهديدات الموجهة إلى أمننا القومي من دون حرمان المتهم من الحمايات الدستورية الأساسية». وفي صفعة بالكاد تم تمويهها، وجّهها إلى ردّ إدارة بوش على الإرهاب أضاف: «يعتقد بعض الناس، ولسوء الحظ، أن التهديد يجعل من دستورنا دستوراً بائداً. لكنه دستور قضى في سبيله رجال ونساء، ولا يزالون

يقضون، وجعلنا مثالاً يُحتذى بين الأمم. وإذا سُمح لوجهة النظر هذه بأن تسود فإن الإرهابيين قد سينتصرون»[١].

تعكس ملاحظات القاضي كوغينور هوله حيال انهيار الإجماع الواسع قبل ٩/١١ على ضرورة التعامل مع الإرهاب من خلال منظومة العدالة الجنائية. والأمر المؤكد أنه لطالما انخرطت أجهزة الاستخبارات العسكرية والخارجية في مكافحة الإرهاب، لكن هذا الانخراط كان، حتى ٩/١١، أشبه بمساهمتها في المكافحة الدولية للمخدرات. وأعلن الرؤساء، من نيكسون إلى ريغان، بشكل دوري الحرب «على المخدرات»، لكن لم يعتبرها أي منهم حرباً بالمعنى الحرفي الذي يتطلّب إعلاناً من الكونغرس أو يشغل السلطات التنفيذية في تعبئة الجنود. ولم يفكّر أي منهم في التعامل مع تجّار المخدرات بأي صفة مغايرة لصفتهم الإجرامية. وقد حوكم التجار في المحاكم الجنائية التي تقيّدها الإجراءات الجنائية التقليدية، وأُنزلت بهم، لدى إدانتهم، العقوبات الجنائية بالطرق المعتادة. وبُذلت جهود لاستردادهم لدى توقيفهم خارج الولايات المتحدة أو التأكد، عند الفشل في ذلك، بأن يُلاحقوا قضائياً في البلدان الأخرى بوصفهم مجرمين. ولم يكن الإرهاب حتى مُرشّحاً حتى للملاحقة القضائية في المحاكم الدولية أو في المحكمة الجنائية الدولية المخصصة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولون حكوميون.

لم تعانِ مقاربة العدالة الجنائية للإرهاب من الاختلاف الحزبي قبل ٩/١١. ولم يعترض الجمهوريون أبداً على ملاحقة الإرهابيين الذين هاجموا مركز التجارة العالمي سنة ١٩٩٣ والحكم عليهم. وحتى عندما أخذ أسامة بن لادن في البروز كتهديد من نوع آخر – واضعاً نصب عينيه أهدافاً سياسية واضحة مثل السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا اللتين فُجّرتا سنة ١٩٩٨، حتى أهدافاً عسكرية مثل السفينة الحربية «يو.أس.أس. كول» التي هوجمت في اليمن بعد ذلك بسنتين – لم تطلق أي دعوة

(١) راجع «Millennium Bomber Sentenced to 22 Years», http://www.elitestv.com/pub/2005/Jul/EEN42e7f6cb3616e.html [7/28/05].

إلى عسكرة الجهد العام المناهض للإرهاب. ومن المسلّم به أن الجيش انخرط في غارات انتقامية ظرفية كما فعل رونالد ريغان بعد مقتل ٢٤١ من المارينز في انفجار سيارة ملغومة خارج ثكنتهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ في بيروت، أو حينما أمر بقصف طرابلس ردّاً على التواطؤ الليبي المزعوم في التفجير الإرهابي لمربع «لابيل» الليلي في برلين الغربية في نيسان/أبريل ١٩٨٦. غير أنه لم يوحِ أحد بأن هذه الغارات جزء، أو يجب أن تصبح جزءاً من مقاربة جديدة للإرهاب. وتبيّن بالفعل، بعد ٩/١١، أن الموظفين المهنيين في وزارتي العدل والدفاع قد أُحبطوا، إلى أن قامت الطائرات بضرباتها، جراء عجزهم عن حمل المسؤولين التنفيذيين المعنيين في الإدارة الجديدة على التركيز على التهديدات الإرهابية. واشتهر عن هؤلاء المسؤولين اهتمامهم بجولة جديدة من حرب النجوم وتقليص الجيش التقليدي أكثر من الاهتمام بمكافحة الإرهاب[1].

إن الإجماع على مقاربة العدالة الجنائية للإرهاب قبل ٩/١١ لم يكن مفاجئاً تماماً. فالمجموعات الإرهابية ليست، بحكم التعريف، حكومات حتى حينما تضمر مطامع إقليمية محددة بدرجة تكبر أو تقل. واستَحضر «الإرهاب» في الذاكرة الحيّة لمعظم السكان الغربيين في التسعينيات مجموعات مثل «بادر-ماينهوف»، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجيش الجمهوري الايرلندي، والانفصاليين الباسك. وقد يختبر الناس ازدواجية حول مجموعات استخدمت الإرهاب ضد حكومات وحشية ذات شرعية مشكوك في أمرها، ويمكن اختصارها بالقول المأثور: «إن الإرهابي بالنسبة إلى أحد الأشخاص هو مقاتل في سبيل الحرية بالنسبة إلى شخص آخر».

(١) «لم يشاهد بوش أبداً خطة [القضاء على القاعدة] التي تم في كانون الثاني/يناير تقديم إيجاز أولي عنها لتشيني ورايس وباول وسواهم من أعضاء فريقه. ولم يُسمح لي بتقديم إيجازات للرئيس حول الإرهاب، لا في كانون الثاني أو في أي مرحلة تالية، إلا اليوم، في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وحاولت منذ كانون الثاني/يناير الحصول على اجتماع على مستوى الحكومة طلبت عقده بصفة «عاجلة» في خلال أيام على تولّي السلطة للموافقة على خطة هجومية لملاحقة القاعدة. وقد حصل الاجتماع بالتحديد قبل أسبوع، في الرابع من أيلول/سبتمبر». Richard Clarke, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Free Press, 2004), p. 26.

ولكن حتى في هذه الحالة، لم تنظر سوى قلّة إلى هذه المجموعات، ما عدا العناصر المنتمية إليها ربما، بوصفها حكومات مشروعة في المنفى. وقد تنتج مستويات كبرى من الدعم السياسي المحلي لمثل هذه المجموعات، كما مع الجيش الجمهوري الإيرلندي في الولايات المتحدة، عن التطبيق الفاتر لمنع السلطات الأميركية جمع الأموال والنشاطات المرتبطة بذلك. بيد أن ذلك بعيد كل البعد عن إخراج الإرهاب من اختصاص القانون الجنائي.

يمكن أن تُعامل الحكومة الإرهاب بوصفه مسألة جنائية، وهو فعلاً أمر مرغوب فيه لأنه يأبى على أنصاره ما يسعون إليه وهو الشرعية السياسية. ويفتقر المجرمون حتى إلى ذريعة التبرير السياسي لأفعالهم. وقد تأكّد هذا في تشريع العفو الذي طبقته لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، الذي تطلّب من المتقدمين بطلبات العفو أن يُقنعوا اللجنة بأنهم تصرّفوا انطلاقاً من دافع سياسي[1]. وهكذا، فإن لتصوير المجموعات العنيفة بالإجرامية مزاياه طالما أن الضرر الذي تلحقه، والإصابات التي تُنزلها، صغيرة نسبيّاً. وبالفعل، حتى عندما قُتل ١٦٨ شخصاً بقنبلة زرعها في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ ناشطون معادون للحكومة خارج المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما، لم يحل الدافع السياسي (الانتقام المزعوم للهجوم الذي شنه العملاء الفدراليون قبل ذلك بعامين على طائفة الداوديين في واكو، تكساس) دون محاكمة الفاعلين، تيموثي ماك فيجهي وتيري نيكولز، وإدانتهما كمجرمين.

تبخّرت إمكانية التعامل مع الإرهاب كجريمة في ٩/١١، ليس بسبب حجم الهجمات فقط، بل لأنها شكّلت أيضاً هجوماً متزامناً على أكثر أوجه الهيكلية الأميركية التجارية والعسكرية والسياسية بروزاً[2]. وسيكون صعباً تخيّل هجوم فاضحٍ

(١) Promotion of National Unity and Reconciliation Act,1995, 20 (1) b, p. 12. http://www.info.gov.za/acts/1995/a34-95.pdf [11/15/05].

(٢) يبدو أن الطائرة الرابعة التي تحطمت في أحد الحقول الريفية على مقربة من شانكسفيل، بنسلفانيا، على أثر المقاومة التي أبداها الركّاب، كانت تهدف إلى ضرب البيت الأبيض.

أكثر على الهوية الوطنية العامة؛ ومن المؤكد ان هجمات ٩/١١ قزّمت كلّ ما تم استحضاره حتى تلك اللحظة في هوليوود. أضفْ إلى ذلك أنه سرعان ما رشح أن حكومة الطالبان في أفغانستان تأوي جماعة القاعدة الإرهابية بقيادة أسامة بن لادن المسؤولة عن الهجمات. وتحدّى زعيم الطالبان، الملاّ عمر، في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، صراحة قرار مجلس الأمن الدولي الذي يطلب منه أن يقفل فوراً كل معسكرات التدريب الإرهابية ويعيد التأكيد على الطلب السابق بأن تسلّم الطالبان أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة أو إلى طرف ثالث ليُحاكم على تفجيري السفارتين الأميركيتين في أفريقيا[١]. إنّ تحدّي عمر قد دعم الشعور بأن الهجمات فعل من أفعال الحرب، ولو لم يرتكبها جيش تسيطر عليه حكومة. ونتيجة ذلك تمتعت الولايات المتحدة بدعم دولي واسع عندما غزت أفغانستان بمساعدة أولية من المملكة المتحدة واستراليا وكندا والتحالف الشمالي الأفغاني المحلّي. وقد اتفقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالفعل مع مجلس الأمن والأمين العام كوفي أنان على أن الغزو مشروع بموجب المادة ٥١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٢]. إن الحرب على الإرهاب قد بدأت.

(١) قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٣٣ الذي تم تبنّيه في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، .http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/806/62/PDF/N0080662.pdf ?Open Element [10/31/05].

(٢) تنص المادة ٥١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً». .http://www.un.org/aboutun/charter/chapter7.htm [10/31/05].

٣- ملء الفراغ

لم تكن الإدارة في سنواتها الأربع الأولى تصوّر عقيدة بوش بأنها ردّ على الإسلام أو حتى بأنها ردّ على الإسلام المحارب بالرغم من كل الحديث في الأكاديميا عن صراع الحضارات أو في الإذاعة اليمينية عن الإسلام المحارب[١]. وحرص الرئيس بوش، عقب هجمات ٩/١١، على الإعلان بأن «أصدقاءنا المسلمين الكثر ليسوا أعداء أميركا. بل إن عدوّنا هو الشبكة الراديكالية المؤلفة من إرهابيين وكل حكومة تساندهم»[٢]. وبالفعل لم يُعلن عن عقيدة بوش بأنها ردّ على أي إيديولوجية محددة. وضمّ «محور الشر»، الذي تمّ تحديده في الخطاب عن حالة الأمة على أثر هجمات ٩/١١، كلاً من التيوقراطية الإسلامية في إيران، وكوريا الشمالية الشيوعية، ونظام صدام حسين البعثي العلماني الذي كان يسيطر يومذاك على العراق[٣]. بل

(١) راجع Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and theRemaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1998).On «Islamofascism,» see right-wing talk-show host Michael Savage'sLiberalism Is a Mental Disorder (Nashville,TN: Nelson Current, 2005).

(٢) أنظر http://www.rightwingnews.com/quotes/bushquotes.php [8/1/05]. لم يبدأ بوش بالإشارة إلى الإسلام المحارب إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. «بعضهم يدعو هذا بالإسلام الراديكالي الشرير؛ والبعض الآخر بالنضال الجهادي؛ بينما يسميه آخرون الإسلام الفاشي». راجع خطاب الرئيس بوش في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في المؤسسة الوطنية للديمقراطية. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/10/20051006-3.html [6/14/06].

(٣) حالة الأمة، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html[7/22/05].

إن العقيدة التي دُوّنت في «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية» بعد ذلك بثمانية أشهر وُصفت بأنها ردّ على صنف محدّد من التهديد العسكري، وهو تركيبة من التكتيكات والأسلحة تدور حول استخدام الإرهاب. وأُعيد تكرار المبادئ الرئيسية لعقيدة بوش في «استراتيجية الأمن القومي» الثانية التي نُشرت بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف السنة.

حدّد الرئيس بوش نبرة «استراتيجية الأمن القومي» في خطاب حفل التخرج في «وست بوينت» في الثاني من حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بالتشديد على أن الركيزتين التوأمين لاستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة – عقيدتا الردع والاحتواء – ليستا على قدر التهديدات التي تواجه أميركا اليوم. وأصرّ بوش على أن «الردع – التهديد بردّ هائل على الدول – لا يعني شيئاً ضد الشبكات الإرهابية الغامضة التي ليس لها دولة أو مواطنون تدافع عنهم».ويستحيل الاحتواء حينما «يمكن لديكتاتوريين غير مستقرّين نفسيّاً يمتلكون أسلحة دمار شامل أن يطلقوا هذه الأسلحة عبر الصواريخ أو يزودون بها سرّاً حلفاءهم الإرهابيين»[١]. وتابع نائب الرئيس «تشيني» الأمر في آب/أغسطس مكرّراً أن الولايات المتحدة دخلت «صراعاً لسنوات، لم تتوفّر عليه العقائد الأمنية القديمة». وتابع تشيني بأن الولايات المتحدة في خلال الحرب الباردة تمكّنت من إدارة التهديد باستراتيجيات الردع والاحتواء. «إلا أنه يصعب كثيراً ردع أعداء لا دولة لهم يدافعون عنها، ويستحيل الاحتواء عندما يحصل الديكتاتوريون على أسلحة الدمار الشامل وهم على استعداد لتقاسمها مع إرهابيين ينوون إنزال إصابات كارثية بالولايات المتحدة»[٢].

بُنيت «استراتيجية الأمن القومي» لسنة ٢٠٠٢ على هذه الملاحظات وشكّلت امتداداً لها. وانطلقت من فرضية أن «تحدّيات قاتلة جديدة برزت من دول مارقة ومن

---

(١) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html [7/22/05].

(٢) In Cheney's Words: «The Administration Case for Removing Saddam Hussein», New York Times, August 27, 2002, p.A8.

إرهابيين». وهي قد لا تنافس «القوة التدميرية» للاتحاد السوفياتي، لكن السوفيات اعتبروا أسلحة الدمار الشامل بأنها أسلحة الملاذ الأخير، بينما لا يعتبره كذلك هؤلاء الأعداء الجدد. فهم قد أوجدوا مناخاً أكثر «تعقيداً وخطورة» على الأمن القومي نظراً إلى «تصميمهم على الحصول على قوى تدميرية غير متوفّرة حتى اللحظة إلا للدول الأقوى في العالم، والاحتمال الأكبر أنهم سيستخدمون أسلحة الدمار الشامل ضدنا»(١). وقد تطلّب الأمر «منّا نحو عقد لندرك الطبيعة الحقيقية لهذا التهديد الجديد».أما وقد اتضح الأمر الآن، «فلم يعد في وسع الولايات المتحدة الاعتماد وحسب على الوضعية التفاعلية فحسب كما فعلنا في الماضي. وهو خيار لا يسمح به العجز عن ردع المهاجم المحتمل، وفورية التهديدات الراهنة، وحجم الضرر الممكن الذي يمكن أن يتسبب به اختيار أعدائنا للسلاح. لا يمكننا السماح لأعدائنا بتوجيه الضربة الأولى»(٢).

تؤكّد ست مزايا مُحددة على المدى الجذري لابتعاد عقيدة بوش عن المعتقد التقليدي الجمهوري وسياسة الأمن القومي الأميركية السابقة. وتتعلّق الأولى بمداها العالمي. وتؤكّد «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٢ على حق الولايات المتحدة في التصرّف عسكريّاً في أي مكان في العالم على أساس أن الولايات المتحدة «تخوض حرباً ضد إرهابيين لهم امتداد عالمي»(٣). وقد أصرّ تشيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، خلال التحضير للغزو، على أن مواجهة العراق «لا تشكّل إلهاء عن الحرب على الإرهاب، بل إنها «حاسمة» حتماً في الانتصار في تلك الحرب». ذلك أن الأمر «يتطلّب قارورة واحدة، عبوة واحدة، صندوقاً واحداً، لإحلال يوم

(١) The National Security Strategy of the United States (2002),p. 13, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss5.html [7/22/05].

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥.

رعب في أمتنا لم يسبق أن عرفنا يوماً مثله أبداً»[١]. وكرّر وزير الدفاع دونالد رامسفلد، في خريف ٢٠٠٣، على أثر الاجتياح، أن الوسيلة «التي يمكن بواسطتها التغلّب على الإرهابيين هي في نقل الحرب إليهم، في مطاردتهم حيثما يقيمون ويخططون ويختبئون، والتوضيح للدول التي ترعاهم وتأويهم أنه توجد عواقب لمثل هذه الأفعال»[٢]. وشكّلت «استراتيجية الأمن القومي» لسنة ٢٠٠٦ صدى لهذا الالتزام[٣].

لم يسبق لأي إدارة أميركية أن أكدت، قبل حلول عقيدة بوش، حقها في التدخّل عسكرياً في أي مكان في العالم. وأقرب ما وصلت إليه أي إدارة هو عقيدة مونرو. وقد أُطلق عليها هذا الاسم سنة ١٨٢٣ وزير الخارجية في إدارة الرئيس جيمس مونرو، جون كوينسي آدامز، وهي تؤكّد حق أميركا في مقاومة أي توسّع إمبريالي أوروبي في العالم الجديد «بوصفه يشكّل خطراً على سلامنا وسلامتنا»[٤]. واشتمل هذا، من حيث المبدأ، على كامل نصف الكرة الغربي، غير أن عقيدة مونرو لم تُؤخذ على محمل الجد إلا عند جوار البرّ التابع للأميركتين الشمالية والجنوبية[٥]. وتشكّل عقيدة بوش تبايناً كبيراً، وهي الشق القريب إلى مونرو. وتؤكّد «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٢ حق أميركا في العمل العسكري في أي مكان في العالم. وستدافع الولايات المتحدة عن نفسها ضد الإرهابيين والدول المارقة الذين يُشكّلون

(١) نقلاً عن خطاب تشيني في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في المؤتمر السنوي الثالث للحركة المحافظة السياسية في أرلينغتون، فرجينيا، والذي «اعتبر فيه مواجهة العراق 'حاسمة' في الحرب على الإرهاب.
http://www.useu.be/Terrorism/USResponse/ Jan3003CheneyTerrorism.html [7/25/05].

(٢) Donald Rumsfeld,«Taking the Fight to the Terrorists Isthe Right Tactic,» Stars and Stripes, October 29, 2003.

(٣) راجع The National Security Strategy of the United States(2006), p. 3, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/index.html [9/8/06].

(٤) أنظر http://usinfo.state.gov/usa/infousa/facts/democrac/50.htm [7/27/05].

(٥) راجع Dexter Perkins, History of the Monroe Doctrine(Boston: Little Brown & Co., 1963), and Ernest R. May, The Making of the Monroe Doctrine (Cambridge, MA: Harvard University Press, Belknap Press, 1975).

تهديداً «للولايات المتحدة وللشعب الأميركي ولمصالحنا في الديار وفي الخارج، وذلك عن طريق تحديد الخطر وتدميره قبل بلوغه حدودنا»[1]. وأوضحت حرب العراق وجود النيّة على وضع العقيدة موضع التنفيذ. وتقع بغداد على بعد ثماني مناطق زمنية من الساحل الشرقي للولايات المتحدة وذلك منعاً لأي شكّ في وجود أي مكان خارج نطاق المعركة ضد «محور الشرّ». كذلك فإن بيونغ يانغ تقع على مسافة ١٢ منطقة زمنية. والطريقة الوحيدة للوصول إلى أبعد من الساحل الشرقي للولايات المتحدة هو في الانطلاق إلى الفضاء.

لا ريب في أن الولايات المتحدة نفّذت التزامات عسكرية في مختلف أنحاء الكرة الأرضية قبل وقت طويل من ٩/١١. فقد ذهب الجنود الأميركيون إلى كوريا سنة ١٩٥٠، وتورّطت الولايات المتحدة، في العقد الذي تلى، بشكل أوسع في جنوب شرق آسيا، وأصبحت تركيا منذ سنة ١٩٥٢ عضواً في حلف شمال الأطلسي وهي أيضاً في منطقة بغداد الزمنية نفسها. ويمكنها أن تتسبّب في التورّط الأميركي هناك في حال تعرّضها للهجوم. وقصفت إدارة كلينتون كوسوفو في ١٩٩٩. ومع نهاية القرن العشرين امتلكت الولايات المتحدة جنوداً متمركزين في نحو مئة بلد حول الكرة الأرضية.

بيد أن ذلك كلّه يقصر عن أي تأكيد على حق الولايات المتحدة في التحرّك عسكريّاً في أي مكان في العالم. فالتحرّك في كوريا تم بناء على توصية من مجلس الأمن الدولي (الذي قاطعه الاتحاد السوفياتي يومذاك). كما أن التورّط الأميركي في فيتنام ـ الذي لا يمكن أن يشكل نموذجاً للمستقبل كما سأجادل في ذلك لاحقاً ـ تم بطلب من الفيتناميين الجنوبيين. والالتزام بتركيا هو من مستلزمات المعاهدة. أما التحرّك في كوسوفو فامتلك بالتأكيد، كما سنرى، شرعية مشكوكاً في أمرها، ولكن تم الدفاع عنه باعتباره تدخّلاً إنسانياً وكان، على أي حال عملية لحلف شمال

(١) The National Security Strategy of the United States (2002),p. 6, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss3.html [7/28/05].

الأطلسي تفادت استخدام قوات برّية أميركية[1]. وانخرطت القوات الأميركية، طبعاً، في نشاطات سرّية حول العالم خدمة لأجندات مختلف الإدارات الأميركية. لكن الأمر الواقعي جداً هو أنه كان لا بد لهذه النشاطات من أن تكون سرية للتشديد على أنها أعمال مستهجنة.

ثم إنه لا لبس، ثانياً، في تأكيد عقيدة بوش على الحق، من جانب واحد، في القيام بتحرّك لا تقيّده التحالفات التقليدية. وتؤكّد «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٢، أن «الولايات المتحدة، وهي تسعى بثبات إلى حشد دعم المجتمع الدولي، لن تتردّد في العمل وحيدة إذا دعت الضرورة إلى ذلك»[2]. وتخضع الوثيقة لمسألة أخذ الالتزامات الدولية «على محمل الجد» واستخدام الحلفاء والمؤسسات الدولية، لكنها تصرّ على أنه «يمكن لتحالف المريدين أن يوسّع في هذه المؤسسات الدائمة»[3]. ويمكن قيام ائتلاف المريدين في أي مكان لخوض معارك محدّدة. وأوضح الرئيس بوش، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أنه «يجب على الشريك في الائتلاف أن يقوم بما هو أكثر من الإعراب عن التعاطف، يجب على الشريك في الائتلاف أن ينفّذ. ويعني ذلك أموراً مختلفة لبلدان مختلفة. فبعض الدول لا يريد المساهمة في قوات ونحن نتفهم ذلك. ويمكن لبلدان أخرى المساهمة في تقاسم

---

(١) يُفترض بحلف شمال الأطلسي أن يشكّل تحالفاً دفاعيّاً محضاً. وهو في هذه الحال قد هاجم بلاداً لا تشكّل أي تهديد على أي عضو في الحلف. وقد استُشهد بعدم الاستقرار في البلقان بوصفه يشكّل تهديداً مباشراً للمصالح الأمنية لأعضاء الحلف، وتم الدفاع أيضاً عن التدخّل بوصفه حاجة تتطلبها «حالة الطوارئ الإنسانية». لكن الأمم المتحدة لم تدعم هذا التصرّف بسبب الفيتو الذي كان سيضعه كل من الروس والصينيين على أي قرار لمجلس الأمن. وكان من شأن هذا العمل أن يثير معارضة أكبر من تلك التي أثارها في الشرق الأوسط لو لم يتدخل الحلف الاطلسي إلى جانب المسلمين. راجع على سبيل المثال، Victor T. Le Vine,«Mideast Cautiously Supports NATO in Kosovo,» St. Louis Post-Dispatch, May 3, 1999, and Allan Thompson,«Jordan Backs NATO, Canada,» Toronto Star, March14, 1999.

(٢) The National Security Strategy of the United States (2002),p. 6,http://www.whitehouse.gov/nsc/nss3.html [7/27/05].

(٣) المصدر نفسه، ص vi.

المعلومات الاستخبارية.... غير أن على جميع الدول أن تقوم بشيء ما إذا أرادت محاربة الإرهاب»[1].

ويتعلّق التجديد الجذري الثالث بإعادة صياغة سياسة الحرب الوقائية. وسبق للرئيس ترومان أن وصف الحروب الوقائية بأنها «أسلحة الديكتاتوريين، وليس البلدان الديمقراطية الحرّة مثل الولايات المتحدة»[2]. ويتردّد صدى وجهة نظره هذه في مذكرة صادرة سنة ١٩٥٠ عن «مجلس الأمن القومي» حددت الشروط الأساسية لسياسة الأمن القومي الأميركي خلال الحرب الباردة: «غني عن القول إن فكرة الحرب «الوقائية» – بمعنى الهجوم العسكري الذي لم يتسبب فيه هجوم عسكري علينا أو على حلفائنا – غير مقبولة عموماً من الأميركيين». وتمضي مذكرة «مجلس الأمن القومي» رقم ٦٨ في ملاحظة أنه، وبالرغم من أن بعض الناس يناصرون مع ذلك الحرب الوقائية، يجب رفض حججهم بوصفها غير عملية و«متآكلة أخلاقياً». وستكون كلفة الانتصار في مثل هذه الحرب كبيرة جداً من حيث فقدان الشرعية الأخلاقية في الديار وفي الخارج، وهي لن تعود على الولايات المتحدة «إلا بفائدة صغيرة لا تكاد تقارب الانتصار في الصراع الإيديولوجي الأساسي» مع الاتحاد السوفياتي.[3]

تصرّ استراتيجية الرئيس بوش للأمن القومي للعام ٢٠٠٢، بتباين كبير، على أن الولايات المتحدة «احتفظت لمدة طويلة بخيار الأعمال الوقائية لمواجهة ما يكفي من الخطر على أمننا القومي».كلما كبر التهديد «ازداد خطر عدم التحرّك، وكلّما فرضت نفسها فكرة الاضطرار إلى القيام بعمل استباقي للدفاع عن أنفسنا، حتى مع

(١) You Are Either with Us or against Us,» CNN.com,November 6, 2001, http://archives.cnn.» com/2001/US/11/06/gen.attack.on.terror/ [7/27/05].

(٢) Scott A. Silverstone, «The Ethical Limits to Preventive War,» Carnegie Council, May 2004, http:// www.cceia.org/viewMedia.php/prmID/5108 [7/23/06].

(٣) NSC: 68 United States Objectives and Programs for National Security (April 14, 1950), §VIII C, http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/nsc-68/nsc68-3.htm [7/23/06].

استمرار حالة عدم اليقين بالنسبة إلى زمان الهجوم المعادي ومكانه. وستلجأ الولايات المتحدة، إذا دعت الضرورة، إلى العمل الوقائي من أجل إحباط مثل هذه الأعمال العدائية أو منعها»[1]. ويصر جورج بوش، في مقدّمة الوثيقة على «أن الطريق الوحيد إلى السلام والأمن في العالم الجديد الذي دخلنا إليه هو طريق العمل».ويعني هذا أن على الولايات المتحدة «من منطلق سلامة المنطق والدفاع عن النفس» أن تعمل ضد التهديدات «الآخذة في الظهور، قبل أن تأخذ شكلها الكامل»[2]. وكرّرت «استراتيجية الأمن القومي» لسنة ٢٠٠٦ أن «الوقاية في استراتيجيتنا للأمن القومي لا تزال تحتفظ بالمكانة ذاتها»[3]. واعترفت «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٢ بأن القانونيين الدوليين وعلماء القانون اعتبروا على مرّ القرون «أن شرعية الوقاية مرتبطة بوجود التهديد الوشيك» لتصرّ بأن على الولايات المتحدة أن «تلائم مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات أعداء اليوم وأهدافهم».فالدول المارقة والإرهابيون «لا يسعون إلى مهاجمتنا باستخدام الوسائل التقليدية». بل إنهم يعتمدون بدلا من ذلك على «أعمال الإرهاب واحتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل» التي يمكن إخفاؤها بسهولة «ويمكن استخدامها من دون سابق إنذار»[4].

أعيد التأكيد، بطريقة تثير السخرية، على توسيع عقيدة الحرب الوقائية إلى ما هو أبعد من منطقة التهديد الوشيك من خلال الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل أو على برنامج الأسلحة الذرية المعاد إحياؤه في العراق. وهي الأسلحة التي سبق لمسؤولين كبار في الإدارة أن توقّعوا، غالباً وعلى نطاق واسع، أنها موجودة وسيتم العثور عليها، وبشكل أكثر دراماتيكيّة في خطاب وزير الخارجية كولن باول

---

(١) The National Security Strategy of the United States (2002),p. 15, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss5.html [7/28/05].

(٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) The National Security Strategy of the United States (2006),p. 23, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/index.html[9/8/06].

(٤) The National Security Strategy of the United States (2002),p. 15, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss5.html [7/27/05].

في الخامس من شباط/فبراير ٢٠٠٣ أمام مجلس الأمن الدولي. وتمتع باول، الجندي المحترف الذي تولى رئاسة الأركان المشتركة خلال حرب الخليج سنة ١٩٩١، بالقدر الأكبر من الشعبية، وكان الأفريقي الأميركي الأرفع منصباً في الحياة السياسية الأميركية. ومكّنت ملامسته سنة ١٩٩٦ الترشح إلى الرئاسة، اليمين المتشدد، الذي أخذت قبضته تشتد على الحزب الجمهوري، من استبعاده بوصفه معتدلاً أكثر مما يجب للفوز بالتسمية.

ووضع هذا الشكّاك المعروف من قبل مهندسي عقيدة جورج بوش المحافظين الجدد، مصداقيته على المحك عندما عرض صوراً التقطت بالأقمار الصناعية لأسلحة الدمار الشامل المفترضة ولمعلومات استخبارية للبرهان على أن العراق يقوم بتطوير برنامج للأسلحة «لكي يبرز قوته في سبيل التهديد، ولإنتاج رؤوس كيماوية وبيولوجية، وإذا تركناه يفعل فسيسعى إلى إنتاج رؤوس نووية»[١]. ودعم هذه الخطاب قضية الإدارة وقد استوحى في صياغته نموذج استخدام السفير في الأمم المتحدة أدلي ستيفنسون لصور الإدانة التي التقطتها المراقبة الجوية للصواريخ السوفياتية في كوبا أمام الهيئة نفسها قبل ذلك بأربعين عاماً.وفوّت المسؤولون فرصاً قليلة – بما في ذلك استحضار صور الغيوم الفطرية فوق المدن الأميركية – ليدخلوا في الأذهان أن التهديد وشيك الوقوع بالفعل. وسيعترف كولن باول في النهاية بأن هذا كان «لطخة» في سجله[٢].

واختلف الأمر بالنسبة إلى باقي الإدارة، إذ عندما رَشَح عدم وجود أسلحة دمار

---

(١) خطاب كولن باول في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أمام مجلس الأمن الدولي. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030205-1.html [7/29/05].

(٢) سألته باربرا والترز هل شعر بأن العرض الذي قدّمه في الأمم المتحدة سيلطخ سمعته، فأجاب باول: «بالتأكيد سيفعل. إنها لطخة. فأنا الذي قدّمته إلى العالم نيابة عن الولايات المتحدة، وسيبقى على الدوام جزءاً من سجلّي. كان الأمر مؤلما. وهو مؤلم الآن.... يوجد بعض الناس في مجتمع الاستخبارات ممن عرفوا في ذلك الوقت أن بعضاً من هذه المصادر ليس جيّداً ولا يجب الاعتماد عليه، ولم يجهروا بالقول عنه. لقد دمّرني ذلك الأمر». «Powell Calls UN Speech a ‘Blot’ on His Record», ABC News,http://aolsvc.news.aol.com/news/article.adp?id=20050908231709990004 [11/14/05].

شامل أو برامج ذرية في العراق ردّت الإدارة جزئيّاً بالإصرار على أنها ارتكبت خطأ معقولاً بالقدر نفسه الذي ارتكبته إدارة كلينتون والديمقراطيون في تلة الكابيتول الذين اطلعوا على تقديرات الاستخبارات، وحلفاء أميركا الذين كان قد تم إقناعهم بوجود أسلحة الدمار الشامل والبرامج الذرية. بيد أن الإدارة سارعت إلى الإصرار – بالرغم من التوتّر الذي ترافق مع موقفهم في عملية إلقاء اللوم – بأن الرئيس بوش وغيره من كبار مسؤولي الإدارة لم يدّعوا أبداً أن التهديد الذي يشكّله العراق وشيك الوقوع. لقد استخدموا تعابير مثل «خطير»، «تجميع»، «جدّي»، و«قاتل»، لكنهم لم يستخدموا أبداً كلمة «وشيك»[1]. وسارعت الإدارة والمدافعون عنها إلى وضع منتقدي الرئيس في موقف دفاعي عندما طالبوهم بإثبات أنه تم استخدام تعبير «وشيك» الذي لم يُستخدم في الواقع. وأدى ما نتج عن ذلك من مناكفة حول المدى الذي لمّح فيه خطاب الإدارة، أو لم يلمّح، إلى تعبير «وشيك» – ألا يعني «فوري» و«شيكاً»؟ إلخ... إلى التعتيم على الواقع الأكثر أهمية: وهو أن مهندسي عقيدة بوش لم يعودوا ينظرون إلى «التهديد الوشيك» بوصفه حاسماً. وتحرّكوا من توسيع تحديد «التهديد الوشيك» في «استراتيجية الأمن القومي»، استناداً إلى مزاعم حول تكنولوجيات التدمير المتغيّرة وحول أعداء ذوي حوافز لا سابقة لها، إلى موقع انتفاء الحاجة إلى التهديد الوشيك – مهما جرى تحديده – لتبرير الحرب الوقائية.

إذا لم يعد التهديد الوشيك ضرورياً لتبرير مضي أميركا إلى الحرب، فما الذي يبرر ذلك؟ تتصوّر عقيدة بوش، في انفصال رابع – وأكثر جذرية في بعض الوجوه – عن المعتقد التقليدي الأميركي والجمهوري، أنه يكفي استبدال الديمقراطيات بالديكتاتوريات القمعية لإضفاء الشرعية على أي غزو أميركي. «يعرف الشعب

(١) راجع «Bush Watch War Lies», http://bushwatch.org/wmd.htm [7/28/05], and «Was the Threat Imminent, Immediate, or Mortal?» http://zfacts.com/p/559.html [7/28/05].

الأميركي موقفي» قال الرئيس بوش عن العراق في مؤتمر صحافي في آب/أغسطس ٢٠٠٢ في مزرعته في تكساس، «... وهو أن تغيير النظام يصب في مصلحة العالم»[١]. وقد أوجز المبدأ العام في مقدمة بوش «لاستراتيجية الأمن القومي» لسنة ٢٠٠٢، أن «الولايات المتحدة ستغتنم هذه الفرصة السانحة لبسط فوائد الحرّية عبر العالم. سنعمل بنشاط لجلب الأمل من خلال إحلال الديمقراطية والنمو والأسواق الحرّة والتجارة الحرّة في كل زاوية من زوايا العالم»[٢]. وكرّرت «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٦ ذلك الموقف: «تسعى الولايات المتحدة، حماية لأمتنا ووفاء لقيمنا، إلى بسط الحرّية في جميع أنحاء العالم من خلال قيادة جهد دولي لوضع حد للاستبداد ولتسويق الديمقراطية الناجعة»[٣].

لاحظ المسؤولون، في الوقت الذي أخذت فيه الإدارة تصبح أكثر اعتماداً على هذا السند العقلي لغزو العراق، أن إدارة كلينتون حبّذت أيضاً، بعد سنة ١٩٩٨، تغيير النظام في العراق[٤]. لكن إدارة كلينتون لم تخطط أبداً لإحلال الديمقراطية في العراق بنشر القوات الأميركية. وقد عمد جمهوريو الكونغرس، وحملة شنتها مراكز التخطيط والأبحاث التابعة للمحافظين الجدد، والمؤتمر الوطني العراقي – وهو مجموعة من المنفيين المتمركزين في بريطانيا والولايات المتحدة – إلى تملّق كلينتون الممانع

(١) Wendy Ross, «Bush Discusses Future Needs of US Military with Top Advisers,» http://japan.usembassy.gov/e/p/tp-se1619.html [7/29/05].

(٢) The National Security Strategy of the United States (2002), p. v, http://www.whitehouse.gov/nsc/nssintro.html [7/29/05].

(٣) The National Security Strategy of the United States (2006), p. 3,http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/index.html [9/8/06].

(٤) راجع Terry Neal,«Iraq Fighting Shifts to US Soil,«WashingtonPost, November 17, 2005,http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/11/17/AR2005111700651.html [11/22/05].

للتوقيع على «قانون تحرير العراق» في سنة ١٩٩٨[١]. وكان التشريع يعني تمويل التمرّد العراقي بحدود ٩٧ مليون دولار، لكن وزارة الخارجية – المتشكّكة في فاعلية المؤتمر الوطني العراقي – لم تقدّم أكثر من ثمانية ملايين منها حتى موعد مغادرة الرئيس كلينتون السلطة[٢]. وهذا بعيد كل البعد عن تغيير النظام بالقوة، ليس فقط في العراق بل أيضاً في إيران وسوريا وليبيا والسعودية، الذي دافع عنه بصراحة محافظون جدد من أمثال ديفيد فروم وريتشارد بيرل[٣].

وها هوذا الآن تقليد أميركي مبجّل لتسويق الديمقراطية دوليّاً. وقال وودرو ويلسون في إعلانه الشهير سنة ١٩١٧ «يجب تحويل العالم إلى مكان آمن للديمقراطية»[٤]. وأصرّ الرئيس ترومان، بعد ذلك بثلاثين عاماً، على أن «مساندة الشعوب الحرّة التي تقاوم الإخضاع من الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية يجب أن تصبح جزءاً من سياسة الولايات المتحدة»[٥]. ويُشكّل بعض خطاب «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٢ صدى لهذه المشاعر. إلا أنه يبتعد عن «تشجيع كل مجتمع حرّ أو منفتح» حتى عن خلق «توازن للقوى في مصلحة الحرية الإنسانية»، كما ورد في الوثيقة[٦]، وإلى إنجاز تغيير النظام بواسطة الاجتياح العسكري. بيد أن الإدارة

---

(١) Project for the New American Century, «Open Letter to the President,» January 26, 1998, http://www.theindyvoice.com/index.blog?entry_id=417960 [6/16/06]. «Open Letter to the President,» February 19, 1998, http://www.iraqwatch.org/perspectives/rumsfeld-openletter.htm [6/16/06].

(٢) راجع Sarah Graham-Brown and Chris Toensing, «Why Another War: A Backgrounder on the Iraq Crisis, Middle East Research and Information Project» (October 2002), pp. 10–11,http://www.merip.org/iraq_backgrounder_102202/iraq_bckground_merip_screes.pdf [11/21/05].

(٣) راجع David Frum and Richard Perle, An End to Evil: How to Win the War on Terror (New York: Random House, 2003), p. 98.

(٤) Woodrow Wilson, War Messages, 65th Cong., 1st Sess.,Senate Doc. No. 5, Serial No. 7264,Washington,DC, 1917.

(٥) خطاب هاري ترومان في ١٢ آذار/مارس ١٩٤٧ أمام جلسة الكونغرس المشتركة http://www.yale.edu/lawweb/avalon/ trudoc.htm [4/12/06].

(٦) The National Security Strategy of the United States (2002),p. iv, http://www.whitehouse.gov/nsc/nssintro.html [7/29/05].

استمرت منذ البداية بقرع طبول الإصرار على أنه لتغيير النظام بالقوة ما يبرره على أساس أن صدام حسين ديكتاتور وحشي هاجم جيرانه وقتل ٣٠٠ ألف كردي بالغاز. كذلك زعم تكراراً أن تغيير النظام في العراق سيجعل أميركا والعالم أكثر أمناً، أو، كما ذكر الرئيس بوش في خطابه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عن حالة الأمة: «إن العالم من دون نظام صدام حسين هو مكان أفضل وأكثر أمناً لجميع الذين من بيننا يحبون الحرّية والسلام»[١]. بيد أن هذا السند الفكري لم يحظَ بكثير من النجاح إذ تدفّق إرهابيو القاعدة على العراق من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. واختُطف صحافيون ومواطنون آخرون من بلدان «تحالف المريدين» وأعدموا. وأصبحت إسبانيا وبريطانيا في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ هدفين للتفجيرات الإرهابية الانتقامية، كما وُجه تحذير إلى الإيطاليين بأن دورهم هو التالي.

بغياب السند العقلي لأسلحة الدمار الشامل مع بداية ٢٠٠٥[٢]، فإن كل ما تبقى من تشكيلة أهداف الإدارة الحربية هو الرغبة الكامنة في استبدال الديمقراطية بديكتاتورية وحشية. ولولا الاجتياح، على حد قول الرئيس بوش في خطابه عن حالة الأمة في ٢٠٠٤ «لاستمرت غرف التعذيب في العراق تمتلئ بالضحايا المرعوبين والأبرياء. ولاستمرّ القتلة وحدهم يعرفون أمكنة حقول القتل في العراق، حيث اختفى مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في الرمال»[٣]. ولما أمكن للتباين مع موقف المرشح بوش في سباقه مع آل غور في انتخابات ٢٠٠٠ أن يكون صارخاً أكثر من ذلك. وقال بوش في أول مواجهة رئاسية إنه يؤمن ببناء الأمة و«أنا أعتقد

(١) Bush:World Is Changing for Better,«CNN.com, January21, 2004, http://edition.cnn.com/2004/» ALLPOLITICS/01/20/sotu.international/ [7/29/05].

(٢) أعلن البنتاغون في كانون الثاني/يناير من تلك السنة أنه تم في الشهر السابق التخلي عن البحث عن أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الذرية. Dafna Linzer,«Search for Banned Weapons in Iraq Ended Last Month,» http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A2129-2005Jan11.html [7/29/05].

(٣) Bush: «World Is Changing for Better», CNN.com,January 21, 2004, http://edition.cnn.com/2004/ ALLPOLITICS/01/20/sotu.international/ [7/29/05].

أننا توسّعنا أكثر من اللازم في أمكنة كثيرة جداً»[١]. وكرّر بوش هذا في المواجهة الثانية، مضيفاً: «سأكون حصيفاً في طريقة استخدام الجيش. يجب أن يأتي ذلك من ضمن مصالحنا الحيوية، وعلى المهمة ان تتميّز بالوضوح، وأن تكون استراتيجية الانسحاب جليّة»[٢].

لا يزال الجدال دائراً حول هل، وإلى أي مدى، كان جلب الديمقراطية إلى العراق هدفاً حربيّاً مُخادعاً، إلا أن التخلّي عنه أخذ يتزايد صعوبة مع سقوط أهداف الحرب الأخرى، بالرغم من أن بناء الأمة ديمقراطيّاً أثبت على نطاق واسع أنه أكثر صعوبة مما توقعته الإدارة، خصوصاً أن النظام المدني والهيكليات بل وحتى مياه الشفه والتزويد بالطاقة الكهربائية كانت في أواسط ٢٠٠٦ لا تزال أبعد ما يكون عن الترميم، فضلاً عن واقع أنه مع حلول الانتخابات الأميركية النصفية سنة ٢٠٠٦ تجاوز عدد الجنود الأميركيين القتلى في العراق عدد المدنيين الذين قُتلوا في هجمات ٩/١١[٣].

أحدث السند الفكري لتغيير النظام انقسامات في الحركة المحافظة، وهي انقسامات ستتصاعد مع انجرار الحرب من دون حل إيجابي[٤] لكن ذلك أحدث أيضاً انقسامات في اليسار مع بعض الانتقادات الحادة لكل ما هو جمهوري داعم للحرب. وقد ساند كريستوفر هيتشنز الاجتياح في سلسلة من المقالات في مجلة «سلايت»، وكذلك فعل بول بيرمان في «نيو ريبابليك» وفي كتابه «الإرهاب

(١) انظر .http://www.debates.org/pages/trans2000a.html[8/1/05]

(٢) المرجع نفسه.

(٣) قُتل، بحلول أواسط حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ٢,٥٠١ جنديّ في العراق منذ بدء الحرب. وأخذوا، منذ كانون الثاني/يناير من تلك السنة يموتون بمعدّل ٦٥ في الشهر. راجع /http://icasualties.org/oif. وقد تم، على هذا المعدل، توقّع ارتفاع المجموع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٧٧٦، أي بارتفاع ٢١٥ عن عدد القتلى المدنيين الـ٢٥٥١ الذين قتلوا في هجمات ٩/١١. راجع http://www.rand.org/news/press.04/11.08b.html [6/19/06].

(٤) راجع Patrick J.Buchanan, Where the Right Went Wrong: How Neoconservatives Subverted the Reagan Revolution and Hijacked the Bush Presidency(New York:Thomas Dunne, 2004).

والليبرالية» Terror and Liberalism[(١)]. ومع انقضاء الوقت، وجد كثير من الديمقراطيين أنفسهم ممزقين بين إرادة رؤية الحرب التي عارضوها تنجح في جلب الديمقراطية إلى العراق، وإرادة رؤية الإدارة وقد عوقبت على سياساتها المتهوّرة.

أوضح مهندسو عقيدة بوش، خامساً، أن لا مجال للحياد في الحرب المقبلة على الإرهاب. واستغاث الرئيس، بعد أسبوع على هجمات ٩/١١، بالسلطة الإلهية لدعم موقفه: «إن الحرية والخوف، العدالة والوحشية، في حالة حرب. ونعرف أن الله لا يقف محايداً بينها»[(٢)]. ولما بدأ في تشرين الأول/أكتوبر في غزو أفغانستان، قال الرئيس بشكل غير ملتبس: «على كل أمة أن تتخذ خياراً، إذ لا مجال للحياد في هذا الصراع»[(٣)]. وتوسّع في الشهر التالي في زعمه أن الولايات المتحدة تخوض الحرب «لإنقاذ الحضارة نفسها». وقال «إننا لم نسعَ إليها [الحرب]، لكننا سنخوضها وسننتصر» ولم يترك مجالاً للشك في ضرورة انضمام الآخرين إليها. وأضاف: «من المهم للأمم أن تعرف، مع مرور الوقت، أنها ستُحاسب على عدم تحرّكها. فإما أنتم معنا وإما أنتم ضدنا في الحرب على الإرهاب»[(٤)]. ومضى الرئيس في وقت لاحق من ذلك الشهر إلى ما هو أبعد في مؤتمر وارسو لمكافحة الإرهاب، مصرّاً على أن الحرب على الإرهاب «تتطلب ائتلافاً دوليّاً ذا مدى وتعاون لم يسبق لهما مثيل» ويتضمّن «أفعالاً متواصلة لبلدان عدة ضد شبكة الخلايا الإرهابية والقواعد والتمويل.» وحذّر من أنه سيعمد قريباً إلى «إبلاغ كل دولة» في الأمم المتحدة «أن هذه الواجبات تتضمن ما هو أكثر من التعاطف أو الكلام. فلا يمكن لأي أمة أن تبقى على الحياد في هذا الصراع لأنه لا يمكن لأي أمة متحضّرة أن تشعر بالأمان

---

(١) راجع Christopher Hitchens,«Machiavelli in Mesopotamia,««Prevention and Pre-Emption,» and «Regime Change,» on www.slate.com [9/8/06]; Paul Berman, «Resolved,» New Republic,March 3, 2003, and Terror and Liberalism (New York:W.W.Norton,2003).

(٢) راجع http://www.rightwingnews.com/quotes/bushquotes.php [8/1/05].

(٣) المرجع نفسه.

(٤) You Are Either with Us or against Us, CNN.com, November 6, 2001, http://archives.cnn.com/2001/US/11/06/gen.attack.on.terror/ [7/31/05].

في عالم يهدّده الإرهاب»[١]. ولم يبقَ أي لبس في موقف الإدارة من هذا الشأن في «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٦: «تقع على كاهل الأمم الحرّة مسؤولية الوقوف معاً من أجل الحرّية لأن للأمم الحرة مصلحة مشتركة في تقدّم الحرّية»[٢]. وما عليكم إلا مقارنة هذا مع إصرار بوش على القول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ «إن الطريقة الوحيدة لإنهاء النظرة إلينا، بوصفنا الأميركي البشع، هي في المضي إلى كل أنحاء العالم قائلين: إننا نقوم بالأمر بهذه الطريقة ولذلك وجب عليكم القيام بالأمر نفسه»[٣].

تعلن عقيدة بوش في الحقيقة أن القانون الدولي حول الحياد لاغٍ وباطل، وهو القانون الذي يعود إلى القرن التاسع عشر، وصنّفه ميثاق لاهاي سنة ١٩٠٧، ووقّعت عليه الولايات المتحدة[٤]. فالحرب المقبلة على الإرهاب لن تقبل بعد اليوم بالحياد الذي أكّدت عليه بلدان مثل إيرلندا والسويد وسويسرا وليشتنشتاين في الحرب العالمية الثانية (فضلاً عن حياد الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٤١ كما نص على ذلك قانون الحياد لسنة ١٩٣٥)[٥] والحياد الأقل رسميّة في الحرب الباردة لبلدان عدم الانحياز. وقد عادى بعض السياسيين الأميركيين الحياد في خلال الحرب الباردة. واشتهر وزير خارجية الرئيس أيزنهاور، جون فوستر دالاس، بوجهة نظره عن أن الحياديين أشد سوءاً من الشيوعيين[٦]. لكن رفض قانون الحياد الدولي لم يصبح سياسة مُعلنة للحكومة الأميركية إلا في عهد إدارة جورج دبليو. بوش. إن ما

(١) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/11/20011106-2.html [7/31/05].

(٢) The National Security Strategy of the United States (2006), p. 7,http://www.whitehouse.gov/nsc/ [9/8/06].

(٣) راجع. http://www.debates.org/pages/trans2000b.html[8/1/05].

(٤) راجع. http://lawofwar.org/hague_v.htm [7/31/05].

(٥) راجع. http://www.infoplease.com/ce6/history/A0835328.html [7/31/05].

(٦) أثار دالاس، في خطابه في حزيران/يونيو ١٩٥٥، استفظاع زعماء بلدان عدم الانحياز بتعليقه أن «الحياد أخذ يعفّ عليه الزمن وهو، بخلاف ظروف استثنائية جدّاً، مفهوم لا أخلاقي وقصير النظر». Encyclopedia Beta, http://experts.about.com/e/j/jo/John_Foster_Dulles.htm [7/23/06].

هو في خطر هنا أكبر بكثير من إعادة تسمية «البطاطا المقلية على الطريقة الفرنسية» بـ«بطاطا الحرّية المقلية» في كافيتيريات تلّة الكابيتول[1]. ولن تتوفر في الحرب الجديدة على الإرهاب أي ميزات قد تنتج عن الحدّ من تصاعد الصراعات، كما لن تتوفر المناطق العازلة والقنوات الخلفية.

وكيلا يفترض أي شخص أن هذا ليس إلا مجرّد كلام متهوّر صدر عقب هجمات ٩/١١، كرّرت الإدارة منذ ذلك الوقت باستمرار موقفها القاضي «بعدم وجود أرضية محايدة».وقال الرئيس بوش أمام المؤتمر الوطني الأميركي لرابطة المحاربين القدامى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إنه «لا يمكن لأي دولة أن تلتزم بالحياد في الصراع بين الحضارة والفوضى. وعلى كل دولة تقف إلى جانب الحرية وقيمة حياة الإنسان أن تدين الإرهاب وتعمل ضد الأقلية التي تدمّر آمال الأكثرية»[2]. وكرّر بوش، في أعقاب الهجمات على شبكة القطارات في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٤ أنه «لا يمكن وجود سلام منفصل مع العدو الإرهابي.» وبقي على تصلّبه حيال «عدم وجود أرضية محايدة – ما من أرضية محايدة – في القتال بين الحضارة والإرهاب لأنه لا توجد أرضية محايدة بين الخير والشر، والحرية والعبودية، والحياة والموت». ويستحيل الانكفاء لأن الحرب على الإرهاب ليست «مجرّد كلام»، وإنما هي «دعوة لا يمكن لجيلنا التنصّل منها»[3].

والميّزة الأخيرة لعقيدة بوش هي في أنها تتصوّر شرطاً للحرب الدائمة. ولطّف الرئيس بوش الأمر في مقدّمته «لاستراتيجية الأمن القومي» ٢٠٠٢ حين قال: «إن الحرب على الإرهابيين ذوي الامتداد العالمي تشكّل مشروعاً عالمياً ذا أمد غير

(١) قامت لجنة الإدارة في مجلس النواب بتغيير الاسم بناء على توصية من عضويْ الكونغرس الجمهوريين، بوب ناي من أوهايو ووالتر جونز من كارولينا الشمالية، على أثر رفض فرنسا دعم الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣. راجع http://www.cnn.com/2003/ALLPOLITICS/03/11/sprj.irq.fries/ [8/1/05].

(٢) راجع. http://www.cbsnews.com/stories/2003/08/26/politics/main570110.shtml [7/31/05].

(٣) راجع. http://www.ciaonet.org/special_section/iraq_review/pi_gov/pi_gov_03.html [8/1/05].

مؤكّد»[1]. ومن طبيعة الحرب على «الإرهاب»، باعتبارها تختلف عن نظام محدد أو عدو أو حتى عقيدة، أنها لن يتحقّق فيها أبداً انتصار نهائي. فسيبقى دوماً أولئك الذين يرون في نشر «السلام الأميركي»، كما تعرضه عقيدة بوش، تهديداً وإذلالاً، ليس أقله بسبب الطريقة غير القابلة للتفاوض، التي تم من خلالها فرضها على العالم بأسره.

لا يوجد في الحرب على الإرهاب من يتم التوقيع معه على هدنة، فضلاً عمّن يمكن فرض الاستسلام عليه. ويمكن لتنظيم إرهابي محدّد، مثل بادر ـ ماينهوف، أن يتوارى عن الأنظار. ويمكن للدول «المارقة» أن تبدّل من نغمتها وأفعالها من وقت إلى آخر، على غرار ما فعلت ليبيا. ويمكن للمؤتمر الوطني الأفريقي أو للجيش الجمهوري الإيرلندي، لسببٍ أو لآخر، أن يعلّقا، من جانب واحد، كفاحهما المسلّح. غير أنه لم يعد يمكن القضاء على الإرهاب كما لا يمكن القضاء على الجريمة، وإذا كان الردّ عليه بالحرب فستصبح هذه الحرب حرباً دائمة. وستوجد دوماً مجموعات عنيفة خارجة على الدولة، وخلايا جديدة للمجموعات القديمة ممن يفتقر أعضاؤها إلى المصادر أو الميل إلى مواصلة أجندتهم من دون اللجوء إلى العنف. وسيوجد دوماً أولئك الذين سيجدون أنه من المفيد أو من المثمر دعمهم لأسباب أخرى. وأكد الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أن المجموعات الإرهابية تعمل في ستين دولة[2]، وأن انتشار الأسلحة الرخيصة والصغيرة ذات القوة التدميرية الهائلة يجعل تصوّر القضاء على الإرهاب في شكل نهائي غير ممكن. واعترف المتحدثون باسم الإدارة بهذا بقولهم، كما يفعلون دوماً، إن المسألة ليست هل سنتعرّض مرّة

---

(١) The National Security Strategy of the United States (2002),p. iv,http://www.whitehouse.gov/nsc/nssintro.html [7/30/05].

(٢) http://multimedia.belointeractive.com/attack/bush/1109bushtext.html [7/31/05].

أخرى للهجوم، ولكن متى[١]. ويشكّل مفهوم أنه يمكن للحكومات تحقيق احتكار استخدام القوة القسرية، التي تُعتبر مشروعة، توهّماً يتشارك فيه الجنرالات السذّج مع علماء الاجتماع الفيبريين (نسبة إلى ماكس فيبر)[٢]. وربما أصيب مهندسو عقيدة بوش بقصر النظر في شأن أمور كثيرة، ولكن لم تساورهم الأوهام في هذا الأمر.

وسيتضح من الفصول التالية أن لا طاقة على تحمّل عقيدة بوش. فالسياسة الأحادية والحرب الوقائية على نطاق عالمي واسع تلقي بكاهلها على الخزينة الأميركية. ولا يمكن التفكير في السير بها في المستقبل إلى أجلٍ غير مسمّى. ولا يمكن، بالإضافة إلى كلفتها الاقتصادية التي تصيب بالعجز، تحمُّل هذه السياسة في الداخل وفي الخارج. وتعني عقيدة بوش الطلب من العناصر العسكرية العودة إلى التجنيد، وهي سكّة سياسية ثالثة ليست إدارة بوش على استعداد حتى للتفكير في ملامستها. وسيؤدي خفض مكانة التحالفات التقليدية لمصلحة «ائتلافات المريدين» إلى نتائج عكسيّة على الولايات المتحدة ويشكّل دعوة إلى انتهازية الخصوم. وسيأتي أيضاً الاستمرار في التطاول على القانون الدولي والمؤسسات بغير المرجو منه وسيفرض مطالب مستحيلة على الديبلوماسية الأميركية. إن تعزيز الديمقراطية هدف أميركي ذو جدوى وحصيف، لكن عقيدة بوش تقوّضه. وسنرى أن من شأنه على الأرجح، كونه مخرّباً للشرعية التي تعتمد عليها الديمقراطية، أن يعزّز التمردات والقوميات المعادية لأميركا أكثر مما يولّد الديمقراطيات.

(١) على ما ذكره ديك تشيني في أيار/مايو ٢٠٠٢ في برنامج «واجه الصحافة» على «أن. بي. سي.»: «أن احتمالات هجوم مستقبلي على الولايات المتحدة شبه مؤكدة. والمسألة ليست مسألة هل، بل متى». Mike Allen,Washington Post,May 20, 2002, p.A1.«We do know that terrorists are still out there.We know they're trying to plot to launch anotherattack against the United States.» Dick Cheney,Town Hall Meeting, Oregon City,Oregon, September 17, 2004, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/09/20040917-15.html[7/13/2006].

(٢) اشتهر ماكس فيبر بتحديده الدولة بأنها «مجتمع إنساني يدّعي (بنجاح) حصريّة شرعية استخدام القوة المادية داخل إقليم محدد». Politics as a Vocation,«in The Vocation Lectures, ed. David Owen» and Tracy Strong (Indianapolis:Hackett, 2004), p. 33.

إذا كانت عقيدة بوش غير صالحة، فما الحاجة إلى بديل؟ أولن تنهار ببساطة على كومة تناقضاتها وأحكامها غير اللازمة؟ بدا واضحاً بحلول سنة ٢٠٠٦ أن مقاربة الإدارة أخذت تفشل في التعامل مع تهديدات ووقائع الانتشار الذري في كوريا الشمالية والهند وباكستان وإيران، وتُجبر على حياكة إمكانات بديلة. لقد شرع مسؤولو الإدارة، من دون إقرار واضح بهذا، في تغيير النبرة. فبدلاً من الإصرار على أن الزمن قد عفّ على مبدأي الردع والاحتواء الأميركيين التقليديين، مالوا في أحيان كثيرة إلى صيغ أقل حدّة، مثل ضرورة إضافة عقيدة بوش إلى هذين المبدأين.

ولكن هنا الصعوبة. فالقول بضرورة إضافة مبدأي الاحتواء والردع التقليديين إلى عقيدة بوش أشبه بالقول بضرورة إضافة صبّ الزيت على طرق إطفاء النار التقليدية بواسطة الماء. ولطالما اعتمد الاحتواء والردع في فاعليتهما على العمل الأميركي المبدئي والمُتوقّع في الساحة الدولية، وعلى تنمية الأحلاف مع الحلفاء التقليديين، وعلى دعم المؤسسات الدولية والاستخدام الحكيم لهذه المؤسسات. إن التحديات الجديدة التي نواجهها بسبب المجموعات الإرهابية العابرة للأوطان والدول الضعيفة تجعل هذه الأمور أكثر أهمية لا أقل أهمية. بيد أن إدارة بوش بدّدت الرأسمال الأخلاقي لأميركا، ووتّرت التحالفات التقليدية بطرق غير مسبوقة من جراء أحاديتها العرضية وإضعاف المؤسسات الدولية الحيوية. ومن السذاجة الافتراض بأن عقيدة بوش، بالقدر الذي أضرّت سياستها بمصالح أميركا وأمنها، لن تتمكن من إلحاق المزيد من الضرر قبل أن تلاقي طريقها إلى سلة مهملات التاريخ. من أجل ذلك ثمة حاجة ماسة إلى البديل المعروض هنا.

٤- الاحتواء من أجل الديمقراطية

إن واجب أي حكومة في الدفاع عن مواطنيها ضد أي هجوم عنيف هو في لبّ أي عقيدة ذات صدقية للأمن القومي. يعني هذا التهيؤ للرد بشكلٍ مجدٍ على الهجمات، وتشريع استعجال القوة الوقائية عندما يصبح مثل هذه الهجمات وشيك الوقوع. ولعل الوفاء بهذه النصائح كثيراً ما يكون متطلّباً، فلا جدل في واجب الوفاء بها في تاريخ الممارسة الأميركية والقانون الدولي والحس المشترك. ولن يتم انتخاب أي حكومة إذا فشلت في احتضانها، ولا ينبغي لأحد أن يتوقّع البقاء طويلاً إذا توصّل الناخبون إلى اقتناع بأنه غير كفء للوفاء بها. هذه هي الملامح غير القابلة للنقاش في سياسة الأمن القومي. على الحلفاء والخصوم قبولها، ويجب على كل من يسعى إلى تطوير عقيدة معقولة للأمن القومي أن يعالجها.

تصبح الأمور أكثر مثاراً للجدل إذا ما ركزنا على كيفية تأمين أفضل الاستعداد لمواجهة الهجمات الفعلية ووشيكة الوقوع، وعلى ماهية مقاربة التهديدات الفعلية والمحتملة التي هي أقل من أن تكون وشيكة الوقوع. ويتوجّب على أميركا أن تفترق في هذه المواضيع عن عقيدة بوش. وينبغي إعادة النظر في عقائد الأمن القومي التي خدمتنا جيّداً في الماضي وتكييفها مع الواقع المتغيّر الذي نواجهه اليوم.

كان جورج كينان هو الذي طوّر في الأساس مبدأ الاحتواء في خلال أواخر

الأربعينيات ردّاً على التهديد السوفياتي الآخذ في الظهور. أدرك كينان تمام الإدراك الثمن الذي دفعه الحلفاء مقابل امتناعهم عن الردّ على هتلر إبّان الثلاثينيات، كما ارتاب في أجندة ستالين التوسعية للاتحاد السوفياتي، فأقنع الرئيس ترومان ومؤسسة السياسة الخارجية التابعة له بوجود طريق ثالث قابل للحياة بين الاسترضاء والطموح الخيالي إلى تحقيق السيطرة الأميركية على البيئة الأمنية العالمية. وشكّل الاحتواء مبدأ معقّداً اتخذ أشكالاً متنوّعة لم تحظَ كلّها بموافقة كينان[1]. فهناك، بالإضافة إلى ذلك، اختلافات رئيسية بين التهديد السوفياتي خلال الحرب الباردة، والتهديدات الفعلية والمحتملة التي تواجهها أميركا اليوم. توفّر آفاق كينان ومنطقه، أدوات أفضل للتفكير في كيفية التصدي لهذه التهديدات من عقيدة بوش أو ما طرحه منتقدوه.

شكّل المشروع المركزي للاحتواء مسعى إلى الأمن القومي لا يتطلب مواصلة للتفوق العسكري العالمي ولا صيانة له. وهو يستند إلى ما يشير إليه لويس غاديس بوصفه فهماً خاصاً للمصالح الأمنية الأميركية. «المطلوب ليس إعادة تركيب العالم على صورة الولايات المتحدة، بل الحفاظ على تنوعه وحسب في مواجهة محاولات إعادة تركيبه على صورة الآخرين»[2]. على مدى قرون كان أساس النظرية السياسية الجمهورية هو أن الأمبراطوريات بلا استثناء أصبحت تتمدد بإفراط وتنهار[3]. وبنى

(١) اعتقد كينان أنه تم، في السنوات الأخيرة من إدارة ترومان، المسّ بالأوجه الرئيسية للاحتواء. وقد عارض خيارات السياسة الخارجية الرئيسية لإدارة ترومان بعد ١٩٤٨ بوصفها تؤدي إلى نتائج عكسية في احتواء السوفيات، وهي: إنشاء حلف شمال الأطلسي، وقرار إقامة دولة ألمانيا الغربية المستقلة، والإبقاء على القوات الأميركية في يابان ما بعد الاحتلال، وتطوير القنبلة الهيدروجينية. راجع، John Gaddis, Strategies of Containment, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2005), pp. 69-86. واعتبر أن حرب فيتنام حالت في شكل كارثي دون تطبيق العقيدة، وكان في أفضل الحالات مبهماً حيال فهم إدارة ريغان للاحتواء (ص ٣٧٧). وكان كينان متصلّباً، في آخر سنوات حياته، في إدانة عقيدة بوش والديمقراطيين لفشلهم في معارضتها. راجع Albert Eisele, Hill Profile, The Hill, September 28, 2002, www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/kennan.htm [10/10/05].

(٢) Gaddis, Strategies of Containment, p. 55.

(٣) راجع J.G.A. Pocock, The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition (Princeton:Princeton University Press, 2003).

كينان وغيره من مهندسي الاحتواء على هذا الإرث الفكري، ولو عن غير قصد. بل إن جزءاً من حافزهم كان الاقتناع بأن «الاحتواء الطويل الأناة ولكن الحازم للميول التوسعية السوفياتية» سيُكافأ في النهاية بانهيار السوفيات لأنهم سيفقدون القدرة على تحمّل طموحاتهم الاستعمارية[1]. وقضى الهدف بإنشاء «نظام دولي مؤلف من مراكز مستقلة للقوة تمتلك فيه الدول المعرّضة للضغط السوفياتي كل الوسائل والإرادة لمقاومته بنفسها»[2]. وهذا هو سبب دعم كينان القوي لمشروع مارشال لضمان إعادة البناء السريعة لأوروبا، ورفضه الخلط بين التهديد السوفياتي والشيوعية الدولية. لقد خطر له أن المنافسة في داخل العالم الشيوعي تقيّد في شكل مفيد التوسع السوفياتي. وبعكس جون فوستر دالاس الذي دفع إلى مقاومة عالمية للحركة الشيوعية الدولية، رأى كينان أن ما يشكّل تهديداً رئيسياً للولايات المتحدة هو إمكانية الهيمنة السوفياتية، وليس الشيوعية بحد ذاتها[3]. وقضى الهدف بالتشجيع على «عملية انحراف هرطقية تقوم بها الدول الدائرة في الفلك» السوفياتي. وحاجج بأنه مهما بلغت [هذه الدول] من الضعف على المدى القصير، «فإنه توجد أرضية للانشقاقات الهرطقية. ويمكننا المساهمة في توسيع هذه التصدّعات من دون أن نتحمّل المسؤولية. وحينما يحصل الانفصال النهائي لن نكون متورّطين تورّطاً مباشراً في مقارعة الهيبة السوفياتية؛ بل إن الخصومة ستنشب بين الكرملين والحركة الإصلاحية الشيوعية»[4].

---

(١) X, «The Sources of Soviet Conduct,» Foreign Affairs, July 1947,www.foreignaffairs.org/19470701faessay25403-p0/x/thesources-of-soviet-conduct.html [10/12/05].

(٢) Gaddis, Strategies of Containment, p. 55.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٧٢ - ٣٠٦. وهكذا، فإن فريق التخطيط السياسي الذي ترأسه كينان دعم فكرة مساندة التيتويّة [نسبة إلى تيتو] على أساس أن الروس يخشونها «أكثر من أي شيء آخر». راجع، Foreign Relations of the United States 1949, vol. 5, Eastern Europe;The Soviet Union (Washington, DC:U.S.Government Printing Office, 1976), pp. 9–10.

(٤) NSC 58, September 14, 1949. Reproduced in Thomas Etzold and John Lewis Gaddis, Containment: Documents on American Policy and Strategy (New York: Columbia University Press,1978), p. 220.

بنى كينان الاحتواء على التفريق الأساسي بين المصالح الحيوية والهامشية. فللحرب ما يبرّرها عندما تتعرض المصلحة الحيوية للتهديد على أن تبقى دوماً استراتيجية الملاذ الأخير. ويحتاج الأمر إلى قوة ساحقة مع عواقب كارثية مُحتمَلة في المجال الذري. وتكاد الحرب، في رأي كينان، تكون بلا معنى في الدفاع عن المصالح الهامشية. فقد يصبح خوض حروب «رخيصة» حول مسائل أو أراضٍ، ليست حيوية لبقاء أميركا، أمراً مغرياً، وبخاصة إذا تبين أنه يمكن تسجيل نقاط ضد السوفيات. لكن الخطر الكبير ـ كما ستتعلم الولايات المتحدة ذلك على حسابها في الهند الصينية ـ هو في أنه، ومهما بلغت هامشية المصلحة المعنية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنها كثيراً ما تكون حيوية بالنسبة إلى الخصوم المحليين إذ يصبح كل شيء عندهم في خطر. وسيعمدون حتماً إلى تصعيد الأمور مجبرين الولايات المتحدة على استخدام القوة غير المتكافئة، والتي لا يمكن على الأرجح الاستمرار فيها. لقد دخلت إدارة كنيدي في البداية إلى فيتنام بثلاثة آلاف وخمسمئة جندي اعتقد ماك جورج بوندي أنهم يشكّلون «الدواء الشافي». بيد أن الولايات المتحدة اضطرت في نهاية الأمر على الانسحاب بنصف مليون جندي متكرّس و٥٨٠٠ قتيل أميركي. وهذا مثال يُدرّس عن وجهة نظر كينان.[1]

سيضفي خوض مثل هذه الحروب على الولايات المتحدة حتماً دور الإمبريالي. وسيلتف السكان المحليون حول الإيديولوجيات المعادية للأميركيين. كما أن دعم الحرب في الداخل سيتآكل بالحتم نفسه مع ازدياد عدد الإصابات وغيرها من التكاليف، وستحتل الأولويات الأكثر إلحاحاً الصدارة. ويجب، لهذا السبب، السعي وراء المصالح الهامشية بطرق أخرى غير الحرب كالديبلوماسية، والحوافز الاقتصادية، والعقوبات، واستخدام المؤسسات المتعددة الأطراف والدولية.

ربما كان التزام كينان بالاحتواء استراتيجيّاً أكثر منه مبدئياً، ومتجذّراً في ما أعتقد أنه سيؤدي الغرض منه. وقد شكّل أيضاً انعكاساً لاعترافه، مع تسريح ملايين

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

الجنود بعد الحرب والاقتطاع الحاد في الإنفاق العسكري، بأنه يجب ضمان الأمن القومي بموارد مخفّضة انخفاضاً كبيراً. ولا شك أن الأسباب التي قدّمها كينان في شكل نموذجي دعماً للاحتواء هي أسباب استراتيجية في الأساس، تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفياتي بأقل كلفة ممكنة للولايات المتحدة. بيد أنه من الضروري، وبالرغم من أن الاحتواء هو بالفعل مصلحة استراتيجية أميركية، رؤية أنه يمكن، ويجب، الدفاع عنه بوصفه الأساس المبدئي الأفضل المتوفّر لسياسة الأمن القومي الأميركية. وهذا مهم بطبيعته، لكنه يشكّل أيضاً أمراً سياسياً بسبب الحاجة إلى الحجج المبدئية لتعزيز الدعم لأي سياسة أمنية قومية على مرّ الزمن. إن الناس يحبون التصرّف في ما يعتقدون أنه مصالحهم، لكن من المهم لهم أيضاً أن يعتقدوا أن القضية التي يُطلب منهم مساندتها صحيحة أخلاقيّاً.

يهدف كينان إلى منع القوى المعادية من تحقيق سيطرتها، وفي الوقت نفسه تجنّب أي أجندة أميركية للهيمنة العالمية، وهو هدف يوفّر بالفعل أساساً استراتيجياً جذّاباً أخلاقيّاً لضمان بقاء أميركا ديمقراطية في المستقبل. لقد ارتبطت الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بمشروع تقويض الهيمنة، على الأقل منذ قول مكيافيللي في أوائل القرن السادس عشر بأن على العامة أن يكونوا حرّاس الحرّية لأن لا رغبة لهم في أن تتم السيطرة عليهم[1]، بعكس الأرستقراطية التي ترغب في الهيمنة. صحيح أن الديمقراطية تحمل معها خطر طغيان الأكثرية الذي وضع المؤسسون الأميركيون قيوداً رسمية متنوعة لمواجهته، غير أن التاريخ أثبت صوابية مكيافيللي. فالديمقراطيات تقوم بدور أفضل في الحفاظ على الحرّية ومنع الهيمنة من الدور الذي تقوم به الدول غير الديمقراطية، بما يدعم القول المأثور بأن طغيان الأكثرية أفضل من طغيان الأقلية. ونفور الديمقراطية الجوهري من الهيمنة هو الذي يوفّر لها شرعيتها الأخلاقية، خصوصاً منذ أن علّمتنا العلوم السياسية المعاصرة أن نشكّك في أن الأغلبية تجسّد كل ما يمكن أن يوصف بشكل متماسك بأنه «الإرادة العامة». وهذا صحيح على

(١) Niccolò Machiavelli, The Discourses (ca. 1517), trans. Leslie J.Walker (Harmondsworth: Penguin, 1979), §1.5.

الأهم في التركيبة التسلّطية حيث تدفع تجربة الهيمنة بمجموعات المعارضة إلى طلب الديمقراطية والقتال من أجلها[1]. ويعني أن تلتزم الولايات المتحدة بتقويض الهيمنة في العالم من دون السعي إلى إحلال سيادتها، تأكيد مبدأ ينبثق طبيعيّاً من علّة وجودها الديمقراطي، ويمكنه أن يجذب أولئك الذين يضمرون في كل مكان ميولاً ديمقراطية.

أُخذ منتقدو عقيدة بوش فجأة بادّعاء مسؤولي إدارته بأنهم هم الذين يقضون على الطغيان وينشرون الديمقراطية حول العالم. فالديمقراطيون، في النهاية، هم الذين دفعوا تقليدياً بأميركا لتعزيز الديمقراطية في الخارج، بينما نزع الجمهوريون إلى مساندة أنظمة اعتُبرت مؤاتية لمصالح أميركا القصيرة الأمد، كما حينما ساهمت إدارة أيزنهاور في إطاحة الديمقراطية الإيرانية في ١٩٥٣ وأقامت الشاه على سدّة العرش، وإلى النظر في ما عدا ذلك بتشكّك إلى المغامرات الخارجية. أدى ارتقاء الفكر المحافظ الجديد في إدارة بوش إلى خلط ذلك الواقع. ولم يستطع ديمقراطيو الكونغرس القيام بالكثير سوى المشاركة في الحفاوة البالغة التي استُقبل بها افتتاح الرئيس خطاب حالة الأمة في ٢٠٠٥ بتهنئة الأعضاء المنتخبين حديثاً على الامتياز الذي يتشاركون فيه مع الزعماء المُنتَخَبين في أفغانستان والعراق، من بين غيرهما[2]. ربما خسر بوش محافظين من أمثال باتريك بوكانان وفرانسيس فوكوياما[3]، لكن يبدو أنه سحب البساط من تحت أرجل المعارضة التقليدية.

---

(١) راجع. Ian Shapiro, Democratic Justice (New Haven:Yale University Press, 1999), pp. 1–63.

(٢) «إننا جميعنا في الفروع المنتخَبة للحكومة نتشارك، مع اجتماع الكونغرس الجديد، في امتياز عظيم: لقد وصلنا إلى مناصبنا بأصوات الشعب الذي نخدمه. وهو في هذه الليلة امتياز نتشارك فيه مع الزعماء المنتخبين حديثاً في أفغانستان والأراضي الفلسطينية وأوكرانيا وفي العراق الحر وذي السيادة». President George W. Bush, State of the Union Address, February 2, 2005, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/02/20050202-11.html [9/8/05].

(٣) Francis Fukuyama, America at the Crossroads: Democracy,Power and the Neoconservative Legacy (New Haven: Yale University Press, 2006); Patrick J. Buchanan, Where the Right Went Wrong:How Neoconservatives Subverted the Reagan Revolution and Hijacked the Bush Presidency (New York:Thomas Dunne, 2005).

ما كان ينبغي على منتقدي بوش أن يؤخذوا على حين غرّة بهكذا سرعة وبهذه الأجندة البعيدة الاحتمال والعابرة. ومن المرجح أن يُنظر إلى محاولات دفع الديمقراطية في أحلاق الناس بواسطة فوهة المسدس، بسبب ارتباطها الوثيق بمقاومة الطغيان والتسلّط، على أنها نفاق وخدمة للذات. ولا يكاد يكون مفاجئاً، في هذا الشأن، أن الانتخابات العراقية والأفغانية لم تمكّن حكومتيهما، اللتين لا يمكنهما البقاء من دون الحماية العسكرية الأميركية، من إسقاط عبء كونهما نظامين ألعوبتين بيد أميركا. إن الفكرة من وراء الاحتواء هي رفض الترهيب بينما يجري في الوقت نفسه رفض لعب دور المتنمّر. ويتلازم الإفلاس الأخلاقي لعقيدة بوش مع افتقاره إلى وسع الحيلة لتفادي ذلك الفخ. وقد فشل مؤيدو هذه العقيدة في إدراك أنه نادراً ما تنجح الديمقراطية التي تفرضها القوة الغازية. وقد لاحظ جون ستيوارت مِل قبل قرن ونصف القرن أنه في حال فُرضت الديمقراطية على بلد يفتقر إلى الدعم الكافي من السكان المحليين لتحقيقها، فالاحتمال القوي أنها ستسقط مرة أخرى في الطغيان[1].

حصل، عندما فُرضت الديمقراطية بنجاح، كما في ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أن جرى ذلك في ظروف استثنائية جدّاً وافقت فيها أكثريات كبرى مؤلفة من كلّ من السكان المحليين وباقي العالم الديمقراطي على شرعية هذا الفرض في أعقاب الهزائم التي أنزلتها الديكتاتوريتان الألمانية واليابانية بشعبيهما

(١) «لم يكن أي شعب أبداً حرّاً وبقي كذلك إلا لأنه صمم على ذلك؛ لأنه لا يمكن لحكامه ولا لأي طرف آخر في البلاد إجباره على أن يكون عكس ذلك. واذا لم يقدّر الشعب – وبخاصة ذلك الذي لم تصبح حرّيته ملزمة بعد – هذه الحرّية بما يكفي للقتال من أجلها والحفاظ عليها ضد أي قوة يمكن حشدها في داخل البلاد ... وتبقى المسألة فقط معرفة بعد كم من السنوات القليلة أو الأشهر سيصبح الشعب مُستعبَداً». John Stuart Mill, «A Few Wordson Non-Intervention,» in Essays on Politics and Culture, ed. Gertrude Himmelfarb (New York:Anchor Books, 1963), pp. 381–82(Mill's emphasis).
راجع من أجل نقاش مفيد لوجهات نظر مِل بالارتباط مع النقاشات المعاصرة حول التدخل الأجنبي، Michael W.Doyle,«Sovereignty, Humanitarian Intervention, and Multilateral Substitution» (paper presented at conference, Normative and Empirical Evaluations of Global Governance,Princeton University, February 16–18, 2006).

بمهاجمتهما القوى الحليفة. ولما كانت الديمقراطية تعتمد في شرعيتها على القبول الواسع، فإن ذلك لا يشكّل شرطاً تافهاً. ولم تكن احتمالات تلبية هذا الشرط قوية قط في العراق، بالرغم من أنه يمكن القول إنها أصبحت أفضل في أعقاب حرب الخليج سنة ١٩٩١ حين جرت بالفعل محاولة في ربيع ٢٠٠٣ لتغيير النظام. وجاء هذا النزاع السابق نتيجةً لا ريب فيها للعدوان العراقي غير المبرّر على الكويت، وتمتع الائتلاف الكبير، الذي جمعه الرئيس جورج بوش الأول وكرّسته الأمم المتحدة، بشرعية دولية كبرى. وتمتع ائتلاف القوى ذاك بموقعٍ للإتيان بنظام ديمقراطي أفضل من موقع ائتلاف «المريدين» للرئيس بوش الثاني الذي قام باجتياح تحدى فيه رأي الكثير من العالم الديمقراطي في عمل اعتبره معظم العراقيين هجوماً انتهازياً[١].

وقد امتنع الرئيس بوش الأول، في هذه الحال، عن تغيير النظام لمعرفته، في جزء من ذلك، بأن من شأن الأمر تمزيق ائتلافه الدولي، وفي جزء آخر لاقتناع رئيس الأركان المشتركة في حينها كولن باول ووزير الدفاع ديك تشيني بأن إحلال

---

(١) وجد استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «غالوب» في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في بغداد أن ٤٣ بالمئة من المُستَطلعين يعتقدون أن القوات الأميركية والبريطانية قامت بالغزو بسبب النفط العراقي. وسمّى آخرون من سكان بغداد الاعتبارات الاستراتيجية: «قال ١٤ بالمئة أن الهدف من العمل هو استعمار واحتلال جزء من الشرق الأوسط، وقال ٦ بالمئة إن الدافع هو الرغبة في تغيير 'خريطة' الشرق الأوسط بطريقة تتوافق أكثر مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل». Richard Burkholder, «Baghdadis Gauge U.S. Intent», Subscriber Report: The 2003 Gallup Poll of Baghdad, p. 33. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أجرى مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية العراقي استطلاعاً بطلب من المؤسسة الجمهورية الدولية، ووجد أن ٦٦,٦ بالمئة من العراقيين يعتبرون قوات الائتلاف «قوات احتلال»، وقد ارتفع ذلك عن نسبة من ٤٥/٩ بالمئة عند بداية وصول قوات الائتلاف. نتائج الاستطلاع متوفّرة على: http://www.iri.org/pdfs/iraq_poll_3.pdf [11/9/05].

السلام في العراق وبناء الديمقراطية فيه سيكونان عملية باهظة الكلفة[1]. وكما يؤكد المثالان الألماني الغربي والياباني، فإن إحلال الديمقراطية في بلد مهزوم يتطلّب سنوات كثيرة من الاحتلال واستثماراً اقتصادياً هائلاً بينما تترسّخ المؤسسات الجديدة والمواقف، وينتعش الاقتصاد بما يكفي لإعطاء النظام الوليد فرصة للنهوض[2]. وما لم تكن القوى الغازية في وضع القيام بمثل ذلك الاستثمار فسيشكّل الاحتواء الاستراتيجية الأفضل، يكمّلها، متى تمكّن، برفض كفالة الديكتاتورية وبدعم المعارضة الديمقراطية لسكان البلاد الأصليين. وسيُعتبر موقف الاحتواء المناوئ للإمبريالية مشروعاً بدرجة أكبر في الداخل وفي الخارج، ولهذا السبب فهو في جزء منه، أكثر قابليةً للنجاح.

قارنوا هذا الدفاع عن الاحتواء في خدمة الديمقراطية مع انتقاد فرانسيس فوكوياما الأخير لعقيدة بوش[3]. وفوكوياما محافظ جديد سابق حثّ إدارة كلينتون سنة ١٩٩٨ على تغيير النظام في العراق[4]، وقد تخلّى الآن عن القضية في جزء من ذلك بسبب فقدان الشرعية المرتبط بمحاولة فرض التغيير الديمقراطي للنظام بالاشتراك مع ائتلاف المريدين. لكن فوكوياما الآن يجادل بدلاً من ذلك من أجل

(١) استمعوا إلى الكلمات المتبصّرة لوزير الدفاع ديك تشيني في نيسان/أبريل ١٩٩١: «إذا أردتم الدخول ومحاولة إطاحة صدام حسين، فعليكم بالمضي إلى بغداد. ولن يتضح، ببلوغكم بغداد، ما الذي ستفعلونه بها. ولا يتضح نوع الحكومة التي تريدون إقامتها مكان تلك الموجودة راهناً هناك. فهل يصبح النظام شيعياً أو سنيّاً أو كردياً؟ أو واحداً يميل إلى البعثيين، أو آخر يميل إلى الأصوليين الإسلاميين؟ وما مقدار الصدقية الذي ستحظى بها هذه الحكومة إذا ما شكّلها الجيش الأميركي ما إن يصل إلى هناك؟ وكم يجب على الجيش الأميركي أن يبقى من الوقت لحماية الشعب الذي يؤيد الحكومة، وما الذي سيحصل ما إنْ نغادر؟» راجع Echoes from the Past, «The History News Network», http://hnn.us/articles/631.html [11/21/05].

(٢) راجع Ian Shapiro, The State of Democratic Theory (Princeton: Princeton University Press, 2003), pp. 79–100.

(٣) Fukuyama, America at the Crossroads.

(٤) راجع، الرسالة المفتوحة للرئيس كلينتون التي نُشرت في «مشروع القرن الأميركي الجديد» المحافظ الجديد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، http://www.theindyvoice.com/index.blog?entry_id=417960 [3/24/06].

نوع من «التعدّدية» تعمد الولايات المتحدة فيها إلى «التسوّق» للحصول على «الأداة المناسبة» لتسهيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأميركية. ويعطي فوكوياما مَثَل استخدام إدارة كلينتون حلف شمال الأطلسي لتبرير التدخل في نزاع كوسوفو عندما أقفل الفيتو الروسي في مجلس الأمن الطريق على إمكانية تحرّك الأمم المتحدة. وقال لنا إن الحلف الأطلسي «منح الشرعية للتدخل العسكري بطريقة لم تتمكن الأمم المتحدة من منحها»(١).

غير أنه بالكاد يمكن للتدخل في كوسوفو أن يشكّل نموذجاً للعمل الدولي لتسويق الديمقراطية، بالرغم من آمال فوكوياما الكبرى على الحلف الأطلسي «الذي يمكنه الحصول على دفعة ثانية بوصفه منظمة أمنية في أعقاب انهيار الاندفاع صوب الدستور الأوروبي»(٢). فالحلف، من ناحية، كناية عن تحالف دفاعي، وقد انتهك العمل العسكري في كوسوفو ميثاقه لأن أياً من أعضائه لم يتعرض للهجوم أو للتهديد بهجوم(٣). وشكّلت كوسوفو، من ناحية أخرى، تدخلاً إنسانيّاً في مواجهة إبادة مستمرة وليس محاولة خارجية لفرض تغيير في النظام. وهذه الحقيقة هي التي لطّفت من مشاكل المشروعية وليس واقع ان الحلف الأطلسي شكّل العامل فيها. أضف إلى ذلك أن التدخل المذكور كان يهدف إلى حماية المسلمين، الأمر الذي أبطل البعد الإثني الديني الذي يجعل، نموذجياً، العمل العسكري الغربي في الشرق الأوسط على هذا القدر من الإشكالية ولو إن الحلف اضطر إلى العمل بطريقة مماثلة، ولكن في حالة مختلفة، فسيواجه منزلقاً أشد قساوة مما واجهه في كوسوفو.

(١) Fukuyama, America at the Crossroads, p. 172.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) «اتفق الأطراف على أن أي هجوم على واحد أو أكثر منهم في أوروبا أو في أميركا الشمالية سيُعتبر هجوماً عليهم جميعاً واتفقوا بالتالي، في حال وقوع مثل هذا الهجوم على أن على كل منهم، في ممارسة لحق الدفاع الفردي أو الجماعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يساند الطرف أو الأطراف التي تعرّضت للهجوم من خلال العمل الفوري، فرديّاً أو بالاتفاق مع أطراف أخرى، لما يراه مناسباً، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لإعادة الأمن إلى منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه.» المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي».

ويأتي قرار الولايات المتحدة في أوائل سنة ٢٠٠٦ تحويل السيطرة العملانية في أفغانستان إلى حلف شمال الاطلسي ليتماشى في شكل أفضل مع الميثاق، نظراً إلى دور أفغانستان في إيواء القاعدة قبل هجمات ٩/١١ وبعدها[١]. لكن الضرر الذي ألحقته حرب العراق بصورتنا الدولية يوحي بأنه ليس علينا توقّع الكثير من مكاسب الشرعية الدولية. لقد سبق ورأينا أن واضعي استراتيجية الأمن القومي- ٦٨ وعقيدة ترومان، أدركوا في الخمسينيات أن الحرب الوقائية ستكلّف الولايات المتحدة مكانتها الأخلاقية العالية في الحرب الباردة[٢]. وقد تكبّدت الولايات المتحدة كلفة كبرى بفشل مهندسي عقيدة بوش في التوصل إلى استنتاج مماثل في ما يتعلّق بالنزاع مع الإسلام الراديكالي.

حملت صحيفة «لوموند» في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ العنوان الرئيسي التالي: «جميعنا أميركيون!»؛ ودانت بلدان العالم الإسلامي هجمات القاعدة؛ وأُقيمت، حتى في طهران، سهرات على ضوء الشموع للضحايا الأميركيين. ومرّ كثير من الأمور منذ ذلك الحين مرور الكرام[٣]. وأدّت خمس سنوات من عقيدة بوش إلى تكبيد الولايات المتحدة قدراً كبيراً من رأسمالها الأخلاقي[٤]. وقال الرئيس بوش في مؤتمر

(١) Vance Serchuk, «Dutch Retreat? The Perils of Turning Afghanistan over to NATO,«American Enterprise Institute, January 9, 2006, http://www.aei.org/publications/pub ID.23651/pub_detail.asp [6/18/06].

(٢) هذا بالرغم من واقع أن بول نيتزه والواضعين الآخرين لعقيدة الأمن القومي -٦٨ طرحوا نسخة عسكرية للاحتواء أكثر عدوانية من تلك التي كان كينان على استعداد لتأييدها. راجع David Mayers, George Kennan and the Dilemmas of US Foreign Policy (New York: Oxford University Press, 1988), p. 134.

(٣) بحلول 2005 امتلكت غالبية قوية من الأردنيين والسوريين والمصريين إضافة إلى الفلسطينيين رؤية سلبية للولايات المتحدة. راجع «Revisiting the Arab Street: Research from Within,» Center for Strategic Studies, University of Jordan, February 2005, p. 14, http://www.css-jordan.org/new/REVISITINGTTHEARABSTREETReport.pdf [7/31/06].

(٤) امتلك ٤٣ بالمئة من السكان الفرنسيين في ٢٠٠٥ موقفاً مؤاتياً من الولايات المتحدة، بتراجع من ٦٣ بالمئة في ٢٠٠٢. http://pewglobal.org/reports/pdf/247france.pdf [7/31/06]. وتراجعت النسبة في ألمانيا في السنوات نفسها من ٦١ بالمئة إلى ٤١ بالمئة. http://pewglobal.org/reports/pdf/247germany.pdf[7/31/06].

صحافي مشترك عقده في تموز/يوليو ٢٠٠٦ مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين: «تحدّثت عن رغبتي في تسويق التغيير المؤسساتي في أماكن في العالم على غرار العراق حيث الصحافة الحرّة والحريّة الدينية» معرباً عن «الأمل في أن تحذو روسيا الحذو نفسه».وشكّل ذلك دعوة إلى ردّ متعجرف مفاده «لا نريد، بالتأكيد، ديمقراطية شبيهة بديمقراطية العراق»[١]. وسيتطلّب الأمر سنوات كثيرة – واعتماد السياسات المختلفة التي أقترحها هنا – لاستعادة سلطة أميركا الأخلاقية في موضوع تسويق الديمقراطية حول العالم.

ويصعب، في صفة عامة أكثر، رؤية لماذا يتخيّل فوكوياما أن من شأن التسوّق الانتهازي الصريح أن يضفي شرعية على العمل العسكري الأميركي أكثر من تلك التي تضفيها الائتلافات الانتهازية الصريحة للمريدين. وهو يعتقد أن حلف شمال الأطلسي يعاني «مشاكل شرعية أقل من تلك التي تعانيها الأمم المتحدة»[٢] لأنه مؤلف، حصرياً، من دول ديمقراطية. غير أن هذا يدعو إلى التساؤل: شرعية في أعين مَنْ، ولأي غرض؟ ويصعب تخيّل اكتساب أكثر من ورقة التين من تحرّك الحلف الأطلسي حين تثير دوافع العمل الأميركي الشكوك الساحقة في أعين سكان البلاد المستهدفة – كما كانت الحالة في العراق في ٢٠٠٣ – وحين لا يكون أي بلد من بلدان الاطلسي عرضة للتهديد. وسيستحيل في الغالب تحقيق نوع الشرعية الذي يتطلّبه التدخل الخارجي في خدمة تغيير النظام إلى الديمقراطية. إن الخيار الوحيد الممكن في تلك الحالة هو في دعم القوى الديمقراطية المحلية وسحب الدعم من مناوئيها المتسلطين. وفوكوياما، على غرار الكثيرين من المحافظين الجدد الذين يسعى الآن إلى النأي بنفسه عنهم، يعمى عن كيفية إدراك الآخرين للسبل التي يتم فيها التأكيد بالقوة على القيم الأميركية في العالم. ويتحاشى الاحتواء هذه الصعوبات لشدّة مناوءته المتأصلة للإمبريالية.

(١) Nick Paton Walsh and Patrick Wintour, «Putin:Don't Lecture Me about Democracy,» Observer, July 16, 2006, http://observer.guardian.co.uk/world/story/0,,1821488,00.html[7/26/06].

(٢) Fukuyama, America at the Crossroads, p. 173.

والاحتواء، بالتأكيد، سلوكي أكثر مما هو عقائدي لجهة تركيزه على ما يفعله الخصوم المُحتمَلون دوليّاً بدلاً من ترتيباتهم السياسية الداخلية أو معتقدات قادتهم. وقد يتبين المنظّرون السياسيون في هذا عنصراً من عناصر الترتيب المجرّد «السياسي وليس الماورائي»، نظراً إلى أن الاحتواء يسعى إلى أساس للتفاعل مع الآخرين لا يعتمد على إقناعهم بصحّة معتقداته أو بخطأ معتقداتهم[١]. ونتج هذا، في حالة كينان، عن الاقتناع بأن الجدل مع الزعماء السوفيات في شأن ميزات القضايا الدولية كان مضيعة للوقت لأنه لم يمكن اقناعهم أبداً بقيم زعماء أميركا السياسيين والتزاماتهم[٢]. واعتقد، مع ذلك، أن السوفيات سيتجاوبون مع المنطق الضمني للاحتواء حتى لو كانوا غير مستعدين أو عاجزين عن الاعتراف بقيامهم بذلك. ورأى أن هذا يوفّر الأساس الأفضل للتعامل معهم.

ويبدو الأمر، مهما بلغت صحته عن الزعماء السوفيات خلال الحرب الباردة، أكثر وضوحاً في شأن الخصوم الذين تتناقض معتقداتهم بحدّة مع معتقدات معظم الأميركيين، ويفتقرون إلى أي تاريخ من السياسة الديمقراطية. ويبدو السعي لإقناعهم بنظرتنا العالمية ساذجاً في أفضل الحالات. لقد أثبت انصهار الشيوعية مع القومية المعادية لأميركا خلال الحرب الباردة على أنه مزيج قوي في الهند الصينية ومعظم أفريقيا وأميركا اللاتينية. ويوجد كل سبب لتوقع أن يكون الانصهار بين الإسلام والقومية المعادية لأميركا على الدرجة نفسها من القوة. وأثبت ردّ فعل العالم العربي على غزو أميركا للعراق ذلك التوقّع.

وكما رسّخت الحرب على فيتنام المعاداة لأميركا في جنوب شرق آسيا، كذلك فعل غزو العراق في ٢٠٠٣ في كل أنحاء الشرق الأوسط. وأوقعت إدارة بوش نفسها

(١) راجع John Rawls, Political Liberalism (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 131–254.

(٢) شكل هذا الموضوع الرئيسي في «تلغرافه الطويل» المؤلف من ثمانية آلاف كلمة حينما كان ديبلوماسياً في موسكو سنة ١٩٤٦ وقد استحوذ أولاً على انتباه إدارة ترومان.

في هذه الدينامية فساهمت في وجود الخطر في «صراع الحضارات»[1]. وقد حرص أعضاء الإدارة عقب هجمات ٩/١١ وفي «استراتيجية الأمن القومي» ٢٠٠٢ على تجنّب استهداف الإسلام كإسلام. لكنهم أصرّوا أيضاً على أن الحرب على الإرهاب هي حرب أيضاً على الناس الذين يكرهون «الحرية» ويكرهوننا لما نحن عليه[2]. وشرع الرئيس بوش، في سلسلة من الخطب في أواخر سنة ٢٠٠٥ يربط، صراحةً، الحرب على الإرهاب بالأشكال المختلفة للإسلام الراديكالي والمجاهد[3]. وهو انحنى في هذا احتراماً لمحافظين جدد من أمثال ديفيد فروم وريتشارد بيرل، ممن أصرّوا طويلاً على أن الإسلام المجاهد هو السبب الرئيسي للإرهاب، حتى أنه يلقى مساندة واسعة في كل أنحاء العالم الإسلامي وفي أوساط أقليات مسلمة في الغرب، وأن هدفه هو «إطاحة حضارتنا وتحويل أمم الغرب إلى مجتمعات إسلامية فارضاً على العالم كلّه دينه وشريعته»[4].

يناقض هذا التحليل معظم وجهات نظر الخبراء، ويلاحظ أن معظم الإرهاب،

(١) راجع Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster,1998).

(٢) «يسأل الأميركيون، لماذا يكرهوننا؟ إنهم يكرهون ما نراه تماماً في هذا المجلس – حكومة مُنتخبة ديمقراطيّاً. فزعماؤهم نصّبوا أنفسهم بأنفسهم. إنهم يكرهون حرياتنا: حرية الدين، وحرية التعبير، وحرّية التصويت والاجتماع وحق الاختلاف». من خطاب جورج بوش في جلسة مشتركة للكونغرس وإلى الشعب الأميركي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010920-8.html [9/8/06]. وعلّق الرئيس بوش أيضاً في أعقاب تفجيرات مدريد في ٢٠٠٤ بالقول: «يقتل هؤلاء الناس لأنهم يكرهون الحرية ويكرهون ما ترمز إليه إسبانيا». من مقابلة لجورج و. بوش مع التلفزيون الإسباني في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، http://63.161.169.137/news/releases/2004/03/20040312-19.html [6/5/04].

(٣) راجع خطاب الرئيس بوش أمام «الصندوق الوطني للديمقراطية» في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/10/20051006-3.html [6/18/06]. وقد استمر بوش ينفي أن ذلك في جوهر الدين الإسلامي، لكن النتيجة المُحتمَلة - وربما حتى النيّة – كانت ظاهرة، كما في الإشارة إلى العراق في المقطع نفسه الذي تناول فيه هجمات ٩/١١ فيما كان ينفي في الوقت نفسه تأكيداً على وجود ترابط فيما بينها.

(٤) David Frum and Richard Perle, An End to Evil: How to Win the War on Terror (New York: Random House, 2003), p. 42.

منذ سنة ١٩٨٠، بما في ذلك التفجير الانتحاري هو من فعل مجموعات علمانية أكثر منها مجموعات أصولية دينية[١]، وأن الزعماء الإرهابيين المسلمين، أمثال أسامة بن لادن، يرون أنفسهم منخرطين في «جهاد دفاعي» ردّا على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أكثر منه «جهاداً هجومياً» يعمل على نشر الإسلام في العالم[٢]. وتهزم تغذية فكرة صراع الحضارات نفسها بنفسها في ما يخص الإسلام، تماماً كما اعتقد كينان أنها تهزم نفسها في ما يتعلّق بالشيوعية الدولية.

وزاد مناهضة أميركا في الشرق الأوسط التهديد الأميركي بالقوة ضد إيران والذي بدأ مع خطاب الرئيس بوش في ٢٠٠٢ عن «محور الشرّ»، الأمر الذي أثار استغراب الكثيرين في الحكومة الإيرانية. فقد تعاونت إيران مع العمل الأميركي في أفغانستان بوصفه يشكل فرصة لانطلاقة جديدة في العلاقات الإيرانية - الأميركية. ورأى الإيرانيون، المعادون لكلّ من القاعدة وحكومة الطالبان برئاسة الملاّ عمر، أن التحالف الشمالي المدعوم من الولايات المتحدة يتمتّع بالأفضلية.

إن دعم التنافس على السلطة داخل الأنظمة المعادية المُحتمَلة وفيما بينها يعتبر أمراَ حيوياً من منظور الاحتواء. أهدرت إدارة بوش الفرص على كل الجبهتين. فجمع إيران والعراق في الخطاب خدم لعبة القوى المهتمة بتأسيس منطقة شيعية – إذا لم تكن إسلامية – مناهضة لأميركا. فالمنافسات الإثنية والقومية التقليدية بين الشيعة العراقيين والإيرانيين تلاشت إلى الكواليس، وتعاون الشيعة العراقيون والإيرانيون في مواجهة العدو المشترك. وعلى ما ذكره لي أحد الصحافيين في أوائل سنة ٢٠٠٦،

(١) راجع Stephen Hopgood, «Tamil Tigers,» in Making Sense of Suicide Missions, ed. Diego Gambetta (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 43–76; Robert Pape, Dying to Win:The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random House,2005); and Mia Bloom, Dying to Kill:The Allure of Suicide Terror(New York: Columbia University Press, 2005).

(٢) جاءت المعالجة النهائية لهذا الموضوع في كتاب ضابط الاستخبارات السابق مايكل شوير Michael Scheuer'sImperial Hubris:Why the West Is Losing the War on Terror (Dulles,VA: Potomac Books, 2004).

هناك احتمال، أن يتصل شخص ليحجز غرفة في فندق في جنوب العراق، فتتم الإجابة عليه بالفارسية كما بالعربية. وليس من مدعاة العجب الكبير أن تقرير «شاتهام هاوس» سنة ٢٠٠٦ عن إيران يستنتج أنها كانت «المستفيد الرئيس من الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط»[١].

كانت إيران حسبما يصف مسؤول مجلس الأمن القومي السابق كينيث بولاك «ضحية الطريق». وأبلغه مسؤولون كبار لدى بوش أنه تم طرحها في آخر لحظة في خطاب ٢٠٠٢ عن حال الاتحاد كسندٍ بواسطة كاتبي الخطاب الذين استنبطوا تلك الجملة الرائعة واحتاجوا إلى بلد ثالث لتركيب «المحور»[٢]. وربما امتلك بعض من في الإدارة أجندات أخرى. وبالرغم من تعاون إيران المستمر في أفغانستان، فقد اعترضت إسرائيل في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في البحر الأحمر سفينة تحمل أسلحة إيرانية ومتفجرات. ودار بعض الجدل حول ما إذا كانت مُرسلة إلى السلطة الفلسطينية في انتهاك لاتفاقاتها مع إسرائيل، كما تؤكّد الاستخبارات الإسرائيلية[٣]. لكن واقع إلقاء القبض عليها أضعف حتماً عزيمة المسؤولين الذين كانوا يشدّدون على الاستمرار بإغفال ذكر إيران على أساس امتلاكها حركة ديمقراطية ناشئة يجب تشجيعها[٤].

أظهر قرار إدخال إيران [في محور الشرّ] فهماً ضئيلاً ومخيفاً للسياسيين الإيرانيين في حين بات الموالون المحافظون في وضع دفاعي منذ انتخاب الإصلاحي محمد خاتمي رئيساً سنة ١٩٩٧، ووُجدت أسباب جيّدة للاعتقاد بأن نفوذهم آخذ في التراجع،

(١) «Iran, Its Neighbours and the Regional Crises,» ed.Robert Lowe and Claire Spencer,The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London, 2006, p. 6.

(٢) Kenneth M. Pollack, The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America (New York: Random House, 2004), p. 352.

(٣) أخذت سورية في الوقت نفسه، وهي التي تعاونت أيضاً مع الولايات المتحدة، في حصر تدفّق السلاح إلى حزب الله عبر دمشق. وربما كانت الأسلحة الإيرانية مرسلة إليها. المصدر السابق، ص ٣٥١.

(٤) راجع، Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon & Schuster, 2004), pp. 86–89.

وقد أعيد انتخاب خاتمي في حزيران/يونيو ٢٠٠١[١]. وإيران بلد يضم مواطنين شبّاناً موالين قطعاً للغرب[٢]، وتتميز سياستها بمراكز القوى المتنافسة والتحزّب السياسي الحاد. وتتأثر السياسة الخارجية، إلى جانب المرشد الأعلى آية الله خامنئي، بالرئيس المنتخب وبمجلس الأمن القومي، وبمجلس الأوصياء، وبمجلس تشخيص مصلحة النظام. وقد أنشئ هذا المجلس سنة ١٩٨٩ لحلّ الخلافات بين المؤسسات، وهو بحسب وجوده الفعلي دليل على التعددية السياسية في داخل النظام[٣]. وكان، حتى سنة ٢٠٠٦، دليل إلى وجود تنافس داخل النظام في شأن سياسته النووية، إذ أنشأ خامنئي في ٢٠٠٦ مجلساً استراتيجياً جديداً للعلاقات الخارجية عيّن فيه شخصيات سياسية ارتبطت بحقبة الإصلاحي خاتمي. وكان ذلك إشارة إلى وجود أجندة تهدف إلى تقليص، على الأقل، توازن، التصريحات المخادعة للرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد حول القضايا الدولية[٤].

ينقسم البرلمان الإيراني بين فئات تتنافس بشراسة وتتراوح بين القوى المحافظة التي ترى أن كل مقاربة مع «الشيطان الأكبر» هي معادل للخيانة، وبين عدد كبير من الإصلاحيين الذين يطالبون صراحة بترميم العلاقات مع الولايات المتحدة. غير أن الأخيرين فقدوا سيطرتهم على البرلمان سنة ٢٠٠٤ لصالح المحافظين، وأُجبر زعماؤهم على الاعتراف بأن إيران ستكون في موقع ضعيف للغاية إذا اقترحت إجراء مفاوضات في ذروة النفوذ الأميركي في المنطقة[٥]. وكيف يمكن لذهنية الحصار ألاّ تبرز مع وجود القوات الأميركية المتمركزة في أفغانستان شرقاً وفي العراق غرباً وفي

(١) سيعيّنه كوفي أنان سنة ٢٠٠٥ عضواً في «تحالف الحضارات»، وهي مجموعة مخصصة لمحاربة التطرف والتغلب على العوائق الثقافية بين العالمين الغربي والإسلامي.

(٢) راجع Anoushiravan Ehteshami, «Iran's International Posture after the Fall of Baghdad,» Middle East Journal 58, no. 2(Spring 2004): 180; Jared A. Cohen and Abbas Milani,«The Passive Revolution,» Hoover Digest, no. 3 (Fall2005), http://www.hooverdigest.org/053/cohen.html [6/20/06].

(٣) Ehteshami,«Iran's International Posture,» p. 182.

(٤) Lowe and Spencer, «Iran, Its Neighbours and the Regional Crises,» p. 10.

(٥) Ehteshami,«Iran's International Posture,» p. 183.

الخليج الفارسي جنوباً؟ فلم تُحاصر البلاد بالضبط من قوات حكومة أميركية معادية صراحة وحسب، بل تمّ أيضاً تقليص نفوذ إيران الإقليمي في أفغانستان وطاجكستان اللتين تتحدثان الفارسية[1]. ويبدو الأمر كما لو أن الاتحاد السوفياتي احتل كندا والمكسيك في عزّ الحرب الباردة، وأرسى أساطيله قبالة شواطئ كوبا.

يرتفع الاحتواء، في غياب البديل، إلى مستوى الحَجْر، لكن جزءاً من حكمة كينان يقع في تأييده استراتيجيات تمنع الأمور من بلوغ تلك النقطة. ومن أبرزها تسويق المنافسة بين الخصوم المُحتمَلين وتفادي سياسات تعزّز ذهنيات الحصار. وتجاهل مؤيدو عقيدة بوش هذه الأمور جزئياً لحشد المغالاة في الوطنية في مواجهة الحماسة المتراجعة في الديار للحرب في العراق، وربما، لأنهم توصلوا إلى الاقتناع بخطابهم حول الاسترضاء. وهذه حماقة خطيرة.

قرّع مؤيدو سياسة إدارة بوش العراقية، سنة ٢٠٠٣، المنتقدين ووصموهم بطابع «الاسترضائيين» عندما طالب هؤلاء المنتقدون بإعطاء مزيدٍ من الوقت لمفتشي الأسلحة وبتشديد العقوبات. ودُعمت هذه الهجمات باستحضار شبح نيفيل تشامبرلاين في ميونيخ[2]. فقد قال السيناتور الجمهوري عن ألاسكا، تيد ستيفنز، في قاعة مجلس الشيوخ: «أتذكّر بوضوح شديد مشاهدتي العالم يسترضي هتلر وهو يواصل سياسته العسكرية العدوانية الهادفة إلى السيطرة على العالم... وإنني أرى في صدام حسين هتلر المقبل». وقبل يومين على الغزو، توسّع الرئيس بوش في القول: «اختار البعض في القرن العشرين استرضاء الديكتاتوريين القتلة الذين سُمح لتهديداتهم بأن تكبر لتتحوّل إلى إبادة وحرب عالمية. يمكن لسياسة الاسترضاء، في

(١) المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٢) «Threats and Responses; Excerpts from Debate on Senate Floor on Use of Force against Iraq,» New York Times, October 8, 2002, p.A14.

هذا القرن حيث يخطط الرجال الأشرار للإرهاب الكيميائي والبيولوجي والذرّي، أن تجلب دماراً على الأرض من النوع الذي لم تسبق رؤيته إطلاقا»[١].

على فرض أن المقارنة الموحى بها بين جورج و. بوش وونستون تشرتشل ستنهار تحت ثقلها الذاتي، لم يحارب الديمقراطيون البتّة بجدّ واهتمام تهمة الاسترضاء. وكان الجواب البديهي – بالرغم من أنه لم يصبح أبداً جزءاً من النقاش – هو في استحضار مبدأ الاحتواء. فالاحتواء يعيش على نقيض لا يقبل المساومة مع الاسترضاء لأنه مكيّف لوقف من يسعون إلى السيطرة.

كان رد الحلفاء الأول على ألمانيا النازية في أغلب الأحيان مثالاً كلاسيكياً على حماقة الاسترضاء، وهو كذلك بالفعل. إنه يتعلق بمناقشة الاحتواء في وجه الإرهاب المعاصر بالنظر إلى أن كينان نفسه تكهّن بأن هتلر ، مع التزامه بمسيحيته، لا يمكن أن يحقق أجندته للرايخ الثالث بحسب جدول زمني صارم[٢]. ويتناول الفصل الخامس ما الذي يجعل من الإرهاب قابلاً، بدرجة تقل أو تكثر، للاحتواء. لن نعرف أبداً، في ما يتعلّق بهتلر، ماذا كان سيحدث لو أن مغامراته التوسعية الأولى أثارت ردّاً من الحلفاء مماثلاً لذلك الذي استدعاه غزو صدّام حسين للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. على أي حال، إن الدفاع عن الاحتواء ليس في أنه سينجح دوماً، بل بالأحرى في أنه يجب دوماً أن نحاول القيام به. وحين يفشل، فإن منطق العقيدة يفترض ضمناً التصعيد في مواجهة التحدي وليس التراجع. ولا يعني الفشل في الاحتواء أبداً أنه يجب التسامح حيال العدوان، بل عليك أن تفعل ما تدعو إليه

---

(١) «Threats and Responses; Bush's Speech on Iraq:'Saddam Hussein and His Sons Must Leave», New York Times, March 18,2003, p.A14.

(٢) قضى أمر هتلر الجديد «بقوة لم يمكننا معها أن نعيش بسلام، وهي قوة لو نجحت لأمكنها السيطرة أيضاً على مركز القوة الشرقي. ولكان تحريك هاتين القوتين معاً بهذه الطريقة ليشكّل الخطر نفسه علينا، وربما ليس بالقدر نفسه الذي كان، على العكس من ذلك، سيشكّله الروس لو أنهم تملّكوا الغرب». Kennan, National War College lecture,September 17, 1948, Kennan Papers, Box 17. Cited in Gaddis Strategies of Containment, p. 32.

الحاجة لصد المتنمّر من دون أن تصبح أنت نفسك متنمّراً، ولكن يجب العمل بما تدعو إليه الحاجة لوقف المتنمّر. فالاحتواء ارتكاسي فلسفيّاً، لكنه استباقي استراتيجيّاً عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

من سخرية الأمور أن سياسة الولايات المتحدة حيال العراق شكّلت منذ سنة ١٩٩١ نموذجاً للاحتواء الناجح، مع الاستثناء الخسيس لإشاراتنا المتناقضة، بل حتى خيانتنا للتمرّد الديمقراطي الذي اندلع في جنوب العراق في أعقاب طرد الجيش العراقي من الكويت. اجتمع الاستخدام المنضبط للقوة الكافية فقط لطرد القوات العراقية من الكويت، وتدمير برامج صدام حسين لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ومنع قوته الجوية من التحليق في مناطق الحظر في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، لضمان عدم تشكيل العراق تهديداً لأي دولة، فضلاً عن الولايات المتحدة. وأكثر من ذلك أن نظام الاحتواء الذي عُمل به قبل آذار/مارس ٢٠٠٣ تمتع بالشرعية الدولية التي جاءت مع قرار مجلس الأمن الدولي، واستمرّ بكلفة عسكرية واقتصادية منخفضة نسبيّاً على الولايات المتحدة.

اشتكى نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز للكونغرس في تموز/يوليو ٢٠٠٣ من أن الولايات المتحدة تكلّفت نحو ٣٠ مليار دولار » على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية للمحافظة على ما يسمّى احتواء صدام حسين»[1]. والشيء عكس المنتظر أن كلفة السنوات الثلاث الأولى بعد اجتياح آذار/مارس ٢٠٠٣ زادت عشرة أضعاف

(١) «في شأن العراق: الشهادة التي أدلى بها نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز ومدير إدارة المكاتب والموازنة جوشوا بولتن، ورئيس أركان الجيش الأميركي بالوكالة الجنرال جون كين، في يوم الثلاثاء التاسع من تموز/يوليو ٢٠٠٣». وهو ما يعادل، بحسب السيناتور ديان فينستين ٢,٥ مليار دولار في السنة. راجع http://www.defenselink.mil/speeches/2003/sp20030729-depsecdef0385.html [11/15/05].

هذا المجموع[1]، مع مئات المليارات الإضافية التي اتضح أنها ستأتي لاحقاً. وتضع التقديرات الدراسية الكلفة المحتملة للحرب بأنها قد تبلغ ١,٦ تريليون دولار[2]. وأوحى البعض أن كلفة احتواء العراق كانت لتتزايد باطراد خصوصاً في حال استمرار العداء الطويل الأمد للولايات المتحدة في البلاد والمنطقة[3]. وربما صح ذلك، لكن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة ستواجه كلفة نظام احتواء موسّع في الشرق الأوسط بالإضافة إلى الكلفة الهائلة لحرب العراق.

لا يستبعد الاحتواء الداعم للديمقراطية التحالفات العسكرية، لكنه يفترض بأنه يجب توجيهها في الأساس إلى الحفاظ على أميركا كديمقراطية ومن ثم إلى حماية الديمقراطيات الأخرى. ولا تستند هذه الأولوية إلى افتراض أن حياة الأميركيين أكثر قيمة من حياة الآخرين، أو أن الديمقراطية الأميركية أهم من الديمقراطية في

(١) «وفّر الكونغرس والرئيس منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نحو ٣٢٣ مليار دولار كمخصّصات للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان ولغيرها من نشاطات وزارة الدفاع الداعمة للحرب على الإرهاب». The Congressional Budget Office, The Budget and Economic Outlook:Fiscal Years 2007 to 2016 (January 2006), http://www.cbo.gov/ftpdocs/70xx/doc7027/01-26-BudgetOutlook.pdf#page=26[6/18/06]. ومن بين التزامات وزارة الدفاع للعام ٢٠٠٥ وهي بقيمة ٨٣,٦ مليار دولار كرّس ٨٥ بالمئة منها لعملية حرية العراق.

(٢) قدّر وليام نوردهاوس في ٢٠٠٢ النطاق بأنه يتراوح بين ١٢١ مليار دولار في السيناريو «القصير والمؤاتي» وبين ١,٦ تريليون دولار «إذا جرّت الحرب أذيالها سيطول الاحتلال وترتفع كلفة بناء الأمة وتدمر الحرب قسماً كبيراً من البنى التحتية النفطية العراقية، وسيُواجَه الاحتلال الأميركي بمقاومة عسكرية وسياسية طويلة في العالم الإسلامي وستحصل ردود فعل نفسية سلبية كبرى على النزاع. «The Economic Consequences of a War with Iraq,» New York Review of Books, December5, 2002, http://www.nybooks.com/articles/15850 [6/17/06]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وضعت ليندا بيلمز وجوزف ستيغليتز الكلفة المتعلقة بالموازنة المحضة بالنسبة إلى على دافع الضرائب بما يتراوح بين ٧٥٠ مليار دولار و١,٢ تريليون دولار «على افتراض بدء الولايات المتحدة بسحب جنودها في ٢٠٠٦ واحتفاظها بوجود متضائل في السنوات الخمس التالية.» The Economic Costs of the Iraq War: «An Appraisal Three Years after the Beginning of the Conflict,» http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/cost_of_war_in_iraq.pdf [6/17/06].

(٣) Kenneth M. Pollack, The Threatening Storm:The Case for Invading Iraq (New York: Random House, 2002), pp. xv–xxiv,and Steven Davis, Kevin Murphy, and Robert Topel, «War inIraq versus Containment,» National Bureau of Economic Research working paper #I2092 (2006).

مكان آخر (مع أن حجتي ستتمتع بالجاذبية بالنسبة إلى أناس الذين يؤمنون بتلك الأمور). بل إنها تعكس واقع أن ما من حكومة ستكون في موقع حماية الآخرين أو تعزيز الديمقراطية في مكان آخر ما لم تقدر على حماية شعبها وتحافظ على بلادها بوصفها ديمقراطية.

وبهذا تتماثل الوصيّة لضمان الديمقراطية الأميركية مع وصيّة جون لوك بأن يجهد كل فرد في الحفاظ على الجنس البشري بالدرجة التي تتوافق مع الحفاظ على نفسه. ولم يعنِ هذا بالنسبة إلى لوك أن المصلحة الذاتية لشخصٍ ما أهم من مصالح الآخرين. وبالعكس، فإن طابع لوك ونظرته الثورية كانا في أننا جميعنا متساوون في عين الله. والمسألة تتعلق فحسب بمن يتولى مسؤولية أساسية عن ماذا[1]. فالاحتواء، بالرغم من خصوصيته، يتوافق بالتالي مع الالتزام الكوزموبوليتاني بالديمقراطية الذي يشير إلى ضمان الديمقراطية الفرنسية أوّلاً بوصفها أولوية الأمن القومي الفرنسي، وضمان ديمقراطية جنوب أفريقيا بوصفها أولوية الأمن القومي الجنوب أفريقي، وهلم جرّا.

يمكن أحياناً التعاون العسكري مع أنظمة غير ديمقراطية لضمان الديمقراطية الأميركية، غير أن هذا ينطوي على مخاطر كبرى ويهدد بتآكل القاعدة الأساسية التي تستند إليها شرعية الاحتواء. وهو، بنتيجة ذلك، يوجد توجّساً بملابسات رهيبة. فقد أوضحت هجمات ٩/١١، على سبيل المثال، أن اعتقال زعامة القاعدة وإزالة معسكرات تدريبها الأفغانية يشكّلان أولوية مطلقة للأمن القومي الأميركي. واحتاج الأمر إلى الغزو لأن نظام الطالبان رفض التعاون في هذا المسعى. ولم يعنِ هذا بدوره الاعتماد على إيران وحسب، كما سبق ونوقش، بل أيضاً التعاون مع الرئيس الباكستاني برويز مشرّف الذي استولى على السلطة في انقلاب عسكري في تشرين

(١) «كما إن كل واحد ملزم بالحفاظ على نفسه وبعدم مغادرة محطته بإرادته، فإن الحفاظ على نفسه لا يأتي، بالمنطق ذاته، بالمنافسة، بل إن عليه، بقدر ما يستطيع، الحفاظ على باقي الجنس البشري». John Locke, Second Treatise of Government, in Two Treatises of Government and a Letter Concerning Toleration, ed. Ian Shapiro (New Haven:Yale University Press,2003), chap. 2, §6, p. 102.

الأول/أكتوبر ١٩٩٩. كان التعاون مع مشرّف في هذا الظرف أشبه بالتعاون مع ستالين لهزيمة هتلر، ومن المؤكد أنه الخيار الأفضل باعتراف الجميع. ويجب أن يترافق مثل هذا التعاون مع الضغط على النظام المذكور ليصبح ديمقراطياً، وهو يجب، على أي حال، أن يتوقف إذا كانت الوصية التي جعلته ضرورياً[1].

إن التحالفات العسكرية الثنائية واتفاقات الدفاع الجماعية مع ديمقراطيات أخرى تكون أحياناً منطقية، غير أنها ليست إجبارية. وهي كثيراً ما تكون مكلفة أكثر مما يجب حينما تكون المصالح الهامشية على المحك، بحيث يتمثّل السياق الأفضل في متابعة شبكة من التحالفات الثنائية الديمقراطية التي يمكنها في آن تعزيز الأمن وخفض كلفة فرضه. ويجب على مثل هذه التحالفات عند الدخول في مثلها أن تكون محدودة بالدفاع المشترك على غرار ما هي حال حلف شمال الأطلسي. وفي حال تورّط الحلفاء الديمقراطيون في حروب عدوانية أو في شكل آخر من أشكال الغزو، فإن مساندتهم ستؤدّي إلى تآكل شرعية أميركا في العالم وإحباط حماية مصالحها الاستراتيجية الحيوية. وتعتمد مشروعية أميركا الدولية على إقناع الآخرين بأننا لن ندخل في، أو ندعم، غزوات إمبريالية، وبأننا نعمل لمنع التسلّط وليس لتقويته.

وتشكّل علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل مثالاً واضحاً على ذلك. فلو أن سياستنا الثابتة قضت بأننا «سنتعهد بقاءكم وليس غزواتكم» لأمكننا اليوم الدفاع أكثر عن موقفنا في الشرق الأوسط. ويفسّر ذلك مساندة إسرائيل في حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ وفي حرب يوم الغفران سنة ١٩٧٣، ولكن ليس غزوها للبنان سنة ١٩٨٢ أو بناء مستوطناتها في الضفة الغربية وغزة. ولو أننا استخدمنا عضلاتنا الدبلوماسية والاقتصادية – كما فعلنا مع بريطانيا وفرنسا خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦ – منعاً لهذه الأفعال أو إبطالاً لها، لانتشرت الريبة من دوافع الولايات المتحدة في العالم العربي بدرجة أقل مما هي الآن. غير أننا سمحنا، بدلاً من ذلك، في

(١) شكّل أيضاً تحالف الولايات المتحدة مع أمراء الحرب في أفغانستان لهزيمة الطالبان حالة تسوية واقعية تكبّدت أيضاً كلفة طويلة الأمد. وسيصعب تقليص ذلك إلا إذا أمكن بناء دولة أفغانية قادرة على البقاء.

استبدال وجهة المساعدة الأميركية إلى درجة أنها تُستخدم، كما هو مُتوقّع، في تمويل المستوطنات، بما يغذّي الشعور بأنه ما من شيء تقوم به إسرائيل إلا وتدعمه الولايات المتحدة[1]. وبالفعل، شكّل إعلان الرئيس بوش في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أن على جميع الأطراف أن تقبل من الآن فصاعداً «بالحقائق المتغيّرة على الأرض». هذا النوع من الانقلاب الكامل والمفاجئ في السياسة الأميركية يجعل زعمنا بأننا منصفون غير قابل التصديق بل مستحيلاً[2]. وإذا دارت معركة الفوز بقلوب وعقول شعوب الشرق الأوسط بين المزاعم الأميركية بالوقوف مع الديمقراطية والحرية وبين إصرار بن لادن على أن مخططاتنا منحازة وإمبريالية، فمن الصعب تخيّل موقف يحمل إخفاقه داخل نفسه أكثر من الموقف الذي اتخذه الرئيس بوش[3]. وهل فوجئ أحد حين كشف استطلاع «غالوب» في أواخر سنة ٢٠٠٥ أن ١٥ بالمئة فقط من الفلسطينيين يؤيدون الزعامة الأميركية، و٩٢ بالمئة يمتلكون نظرة غير مؤاتية للرئيس بوش، و١١ بالمئة فقط يعتقدون أنه يملك القدرة على المساعدة في التفاوض على معاهدة عادلة للسلام؟[4] ويمتلك الاحتواء شرعية أخلاقية لأنه يتحاشى الهيمنة تحديداً. وفي المقابل تشكّل عقيدة بوش تأكيداً فظّاً على الجبروت

---

(١) تشكّل إسرائيل المتلقي الوحيد للمساعدة الخارجية الأميركية الذي لا يحتاج إلى تقديم حساب منتظم عن طريقة إنفاق المساعدة. وهو ما يجعل من المستحيل ضبط الحظر على استخدام التمويل الأميركي لكفالة سياسة الاستيطان. راجع Clyde R. Mark,«Israel:U.S. Foreign Assistance,» Issue Brief for Congress (Washington, DC: Congressional Research Service, April 26, 2005), pp. 8–9, http://fpc.state.gov/documents/organization/47088.pdf [6/20/06].

(٢) راجع المؤتمر الصحافي المشترك في البيت الأبيض بين الرئيس بوش وأرييل شارون في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040414-4.html [4/3/06].

(٣) «أضرّ دعم الرئيس بوش لسياسات أرييل شارون على الأغلب بمجموعة مهمة، وهي المعتدلين العرب. وقد أثار الموقف الأميركي الجديد ردود فعل غاضبة من زعماء الشرق الأوسط وناشطيه.» Daoud Kuttab, «Bush Alienates Moderate Arabs,» Jerusalem Post, April 26, 2004. وأبلغ رئيس الوزراء أحمد قريع الصحافيين في منزله في قرية أبو ديس في الضفة الغربية أن هذه الخطوة «تقضي على حقوق الشعب الفلسطيني». Peter Slevin, «Bush Backs Israel on West Bank,«Washington Post, April 15, 2004.

(٤) Lydia Saad, «Palestinians Have Little Faith in US as aPeace Broker,» Gallup News Service, June 20, 2006,http://poll.gallup.com/content/default.aspx?ci=23377 [7/12/06].

الأميركي. فهي «ترتكز إلى القوة» مثلما ذكر سنة ٢٠٠٠ نائب وزيرة الخارجية في إدارة بوش، روبرت زولليك[١].

ينشأ مصدر إضافي من مصادر الجاذبية الأخلاقية للاحتواء من تجانسه مع عقيدة الحرب العادلة، وبخاصة تلك الأقسام في العقيدة التي تتطلب من القوة المُستَخدَمة أن تتناسب دوماً مع الأهداف المرسومة، وأن تكون الحرب دوماً استراتيجية الملاذ الأخير. ولا يمكن للحرب العادلة أبداً أن تكون وحشية، ويجب دوماً أن تكون حتمية[٢]. ولا نحتاج إلى الخوض في القاعدة الأساسية للعقيدة، إذا توفّرت لها واحدة، لنلاحظ أن السياسات النابعة من الاحتواء لا تنتهك نظرية الحرب العادلة بل إنها قد تُعتبر تجسيداً لها. ناهيك بالحديث عن واقع أن القانون الدولي يؤكّد على أفكار القوة المتناسبة والحرب، كونها الخيار الأخير، ما يضفي مشروعية إضافية على لب أفكار الاحتواء. فادعاء كينان أن الاحتواء يطرح طريقاً ثالثاً بين الاسترضاء والسعي إلى التسلّط هو ادعاء سليم. وارتباطه الوثيق بمشروع الحفاظ على الولايات المتحدة كديمقراطية في المستقبل، وانسجامها مع النظم الأخلاقية المقبولة على نطاق واسع، تضفي عليه قاعدة مبدئية تفتقر إليها عقيدة بوش افتقاراً واضحاً. لكن إلى أي مدى يتمتع الاحتواء بالواقعية في حقبة ما بعد هجمات ٩/١١؟

---

(١) روبرت زولليك كما نُقل عنه في كتاب Anoushiravan Ehteshami,«The Middle East: Between Ideology and Geo-politics,» in The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences, ed. Mary Buckley and Robert Singh (London:Routledge, 2006), p. 107.

(٢) ثمة اثنان من المبادئ الأساسية للحرب العادلة هما الملاذ الأخير والتناسب، ويؤكدان على أنه «لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى الحرب إلا إذا استنفدت كل البدائل السلمية المعقولة لحل النزاع المذكور، وبخاصة التفاوض الدبلوماسي»، وإن على الدولة قبل الشروع في الحرب «أن تزن الفوائد الشاملة التي تتوقع أن تنتج عنها في مقابل الخسائر الشاملة التي يمكن أن تنتج عنها وبخاصة الإصابات. ولا يمكن الشروع في العمل الحربي إلا إذا تناسبت الفوائد مع التكاليف أو استحقتها. (ويجب التشديد على كلمة شاملة لأنه غالبا ما تحتسب الدول في الحرب فوائدها الذاتية المتوقعة وتكاليفها، وتُسقط جذريّاً تلك التي تصيب العدو أو أي أطراف ثالثة بريئة.) Brian Orend, «War, in The Stanford Encyclopedia of Philosophy», ed. Edward N. Zalta (Winter 2005), http://plato.stanford.edu/archives/win2005/entries/war/ [7/26/06].

٥- واقعية الاحتواء

تفرّع جزء مُعتبَر من جاذب الاحتواء بعد الحرب العالمية الثانية من واقعيته الجليّة. وقد توجّب تحقيق أمن الأمة بجيش منخفض العدد وموازنات قليلة. وأضحت الحاجة أم الاختراع، فطرح كينان طريقة فطنة لإدارة التهديدات أخذت في الحسبان حقائق ما بعد الحرب. وانتفت الحاجة إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم لحماية مصالحها الحيوية، بعدما بات في الإمكان ترويض الخصوم الذين لا يمكن إلحاق الهزيمة بهم كما لا يمكن كسبهم، فتؤدي المنافسة في ما بينهم إلى خفض التهديدات التي يشكلونها، مع إدراكهم أن الولايات المتحدة لا تضمر خططاً لمهاجمتهم، الأمر الذي ينتفي معه أي سبب لخروج التوتّرات عن نطاق السيطرة، بل إن التهديدات قد تتراجع بالفعل. وكما هو مسلّم به لا يمكن إسقاط ازدواجية الزعماء السوفيات وسخريتهم، غير أن هناك أسباباً تدفع إلى الافتراض بأن مخططاتهم الاستعمارية ستكون أصل خرابهم.

اختلفت أوساط الاقتصاد الجزئي والأمن العالمي بشكل يستدعي الانتباه بعد الحرب الباردة. واجتمع التفجّر الداخلي السوفياتي وفورة التسعينيات الاقتصادية الكبرى لتصبح الولايات المتحدة لا نظير لها بوصفها دينامو الاقتصاد العالمي والقوة العسكرية الكبرى الوحيدة. وبالرغم من الاقتطاعات في الموازنات العسكرية في

عهد كلينتون، فقد تجاوز الإنفاق العسكري الأميركي، مع تسلّم جورج و. بوش للسلطة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، مجموع ما تنفقه الدول العشر مجتمعة، التي تحتل المركز الثاني في الإنفاق[١]. وبالتالي لم تسترعِ القِلّة انتباه كثيرين. وكان متوقّعاً أن تطفح الحكومة الفدرالية بفوائض الموازنة بأبعد مما يمكن أن تراه العين، إلى حد أن رئيس الاحتياطي الفدرالي ألن غرينسبان تبرّم علناً بأن الحكومة قد تنفد في الواقع من الدَيْن[٢].

كان الاحتواء صنيعة الحرب الباردة. ولم يتضح أبداً هل بقي بعد ١٩٩١ من يجب احتواؤه بعدما اصطفت الدول الشيوعية السابقة طالبة الانضمام إلى الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وبدت الصين مصمّمة، بحماسة المهتدي، إلى الانغماس في الاستثمار الأجنبي والالتحاق بالنادي الرأسمالي. وعيّن الرئيس بوش سنة ٢٠٠١ دونالد رامسفلد لخفض عديد الجيش وإعادة تنظيمه، وهي مهمة بدا أنه مستعد لها استعداداً كاملاً. كان رامسفلد أصغر وزير للدفاع في التاريخ الأميركي إبان إدارة فورد، بيد أنه أمضى بعد ذلك أكثر من عقدين في الأعمال كرئيس تنفيذي ناجح جدّاً لعدد من الشركات الكبرى. وقضت أجندته بالاستفادة من ممارسة الأعمال المرنة لخلق جيش أخف وزناً وأصغر حجماً وأكثر فاعلية تردفه التطورات التقنية – وبخاصة تكنولوجيا الأقمار الصناعية واستثمار مُعجّل في نظام الدفاع الصاروخي «حرب النجوم»، الذي أنشأه الرئيس ريغان[٣].

تلقّت فكرة أن الولايات المتحدة على ما يكفي من الثراء والقوة، بما يفي

(١) The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2000–2001 (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(٢) شهادة ألن غرينسبان في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أمام لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ. http://www.federalreserve.gov/Boarddocs/testimony/2001/20010125/default.htm[7/26/06].

(٣) راجع Greg Jaffe,«Rumsfeld's Vindication Promises a Change in Tactics, Deployment», Wall Street Journal, April 10, 2003;Thom Shanker and Eric Schmitt, «Rumsfeld Seeks Leaner Army, and a Full Term,» New York Times,May 11, 2005; and Donald Rumsfeld,«Transforming the Military» Foreign Affairs,May/June 2002.

بالحاجة لتوفير أمن منيع في مواجهة كل تهديد مُحتمَل، ثلاث ضربات كبرى عند بداية الألفية الجديدة. جلبت هجمات ٩/١١ إلى الأميركيين في عقر دارهم ما سبق للبريطانيين والفرنسيين والإسبان والإسرائيليين أن عرفوه على مدى عقود: وهو أنه يمكن لخصم يمتلك ما يكفي من التصميم أن يعيث فساداً باستخدام موارد متواضعة، بغض النظر عن الجبروت العسكري للدولة المستهدفة. علاوةً على أن الحرب العراقية أجبرت الأميركيين على إعادة تعلّم ما نسوه منذ فيتنام: وهو أن دعم الحرب في الجانب الآخر من العالم ضد خصوم يعتقدون أن كل ما لديهم على المحك، سرعان ما سيتعثّر ويتخطّى تصاميم المخطّطين العسكريين[1].

قضى إعصار «كاترينا»، الذي اجتاح نيو أورلينز في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على أي شكوك متبقية حول هل تستطيع الولايات المتحدة مواصلة صراعات اختيارية ومكلفة كهذه؟ وقد اضطرت الحكومة الفدرالية إلى تخصيص ٥٦ مليار دولار بحلول الأسبوع الثاني من الكارثة، بينما بلغت تقديرات الكلفة المُحتمَلة ٢٠٠ مليار دولار[2]. وبلغ عجز الموازنة حينذاك حدود الثلاثمئة مليار دولار، ولم تُظهر كلفة الحرب في العراق – وقد وصلت بالفعل إلى مئات المليارات – أي إشارات إلى الانحسار.

ولم يمكن استبعاد صراعات شديدة الكلفة مع آخرين في «محور الشر»، إذ اتضح ذلك جيداً من خلال تعنّت كوريا الشمالية وقعقعة السيوف المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران في أواسط ٢٠٠٦. ناهيك بالحديث عن هجمات جديدة، أو نزاعات قد تنشب في مكان آخر من العالم، قد تضطر الولايات المتحدة إلى التورّط فيها. ثم هناك الشبح المزعج للقوة الصينية العظمى الوليدة الذي أخذ يبرز

(١) John Gaddis, Strategies of Containment, 2nd ed. (New York:Oxford University Press, 2005), p. 260.

(٢) «Katrina's Cost May Test GOP Harmony; Some Want Bush to Give Details on How U.S.Will Pay,» Washington Post,September 21, 2005, p.A1.

عضلاته في آسيا، مع إمكان، اندلاع سباق للتسلح مرتفع الكلفة في أي وقت[١]. بل إن بعض الروايات يقول إنه بدأ بالفعل[٢]. بيد أن زعامة بوش احتفظت بحساسيتها حيال أي ترتيب متماسك للمخاطر التي تواجهها البلاد أو للرد المتناسب عليها. وهي، كما وثّق ذلك رون سوسكيند، بقيت مقترنة «مئة بالمئة» مع عقيدة نائب الرئيس ديك تشيني، ومفادها إن التهديدات التي عيّنها اختصاصيو الاستخبارات ولو باحتمال واحد بالمئة يجب أن تُعالج بوصفها أمراً يقينياً[٣].

باختصار، أظهر الواقع أن الكلفة المتوقعة لعقيدة بوش آخذة في الترنّح ومن دون توقّف. وهذا صحيح وليس أقلّه لأنها وضعت الولايات المتحدة بصفة مستمرة على قدم الحرب. وكما رأينا فإن «الحرب على الإرهاب» مفتوحة في طبيعتها. ومن غير المرجّح أن يركب أي سياسي مخاطرة الإعلان عن الانتصار فيها، ولو أن الرئيس بوش ألزم الأمة - وأعاد إلزامها - بهذا الهدف. وأصرّ تكراراً على أنه لا يمكن لأميركا أن تقبل بأقل من «الانتصار الكامل» في الحرب على الإرهاب، من دون أن يشرح أبداً كيف يمكن القيام بهذا، أو ماذا قد يعنيه بالفعل، حتى من حيث المبدأ[٤]. وما يبدو واضحاً هو أن النمو الهائل للإنفاق العسكري المطلوب سيجعل

(١) راجع Mark Mazzetti, «Pentagon Says China Seeks to Extend Military Reach,» Los Angeles Times, July 20, 2005, http://www.globalpolicy.org/empire/challenges/competitors/2005/0720pentagonchina.htm [6/13/06]; and«Military Power of thePeople's Republic of China 2006,«Annual report of the Defense Department to Congress, http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/China%20Report%202006.pdf [6/13/06].

(٢) راجع Charles Ferguson, «Sparking a Buildup: U.S. Missile Defense and China's Nuclear Arsenal,» Arms Control Today, March 2000, http://www.armscontrol.org/act/2000-03/cfmr00.asp[6/13/06]; and Sonia Joshi,«Pentagon Ready to Counter China Military Buildup with the Help of High Tech Armed India and Japan,» India Daily, July 21, 2005, http://www.indiadaily.com/editorial/3707.asp [6/13/06].

(٣) Ron Suskind, The One Percent Doctrine (New York: Simon and Schuster, 2006).

(٤) «لن نقبل بأقل من الانتصار التام على الإرهابيين وأيديولوجيتهم البغيضة». خطاب جورج بوش أمام مؤتمر قدامى الحروب الخارجية في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في سالت ليك سيتي. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/08/20050822-1.html [12/17/05]. تكرر هذا الزعم بالانتصار التام في سلسلة من الخطابات في الأشهر التالية، لكن الرئيس لم يقدّم أبداً تفسيراً لما يمكن أن يعنيه الانتصار التام.

الشبكة العسكرية ـ الصناعية التي حذّر منها دوايت أيزنهاور سنة ١٩٦١ تبدو أشبه بلعبة الأولاد الصغار(١).

سعت الإدارة، على المدى القصير، إلى الحد من الصدمة اللصيقة بمغامراتها العسكرية ولم تدرج كلفة الحرب في العراق وأفغانستان في الموازنة وباعدت ما بين الكلفة والأخرى في سلسلة من طلبات المشتريات الإضافية المتأثرة بالمراحل الانتخابية(٢). بيد أن كلفة حرب العراق وحدها تجاوزت بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الـ٢٥٠ مليار دولار(٣). واستمرّت المصاريف «بمعدّل حرق» شهري يبلغ نحو ٥,٩ مليار دولار، مع مليار واحد إضافي في الشهر لأفغانستان(٤). وها إن الولايات المتحدة تنفق الآن أكثر من المنفقين العسكريين العشرين الأكبر في العالم من بعدها مجتمعين(٥).

ولا يوجد أساس كافٍ للثقة بأن وزارة الأمن الداخلي المُنشأة حديثاً تقوم

(١) راجع. http://coursesa.matrix.msu.edu/~hst306/documents/indust.html [10/5/05].

(٢) راجع «Costs of War Quietly Surpass $300 Billion; Congress Approves Requests from the President and the Pentagon with Little Resistance and Adds a Few Unrelated Projects to Boot», Sacramento Bee, April 25, 2005, p. A1. For evidence on hidden Iraq reconstruction costs, see James Glanz, «Audit Finds U.S. Hid Actual Cost of Iraq Projects,» New York Times, July 30,2006, pp. 1, 4.

(٣) ذكر جهاز الأبحاث في الكونغرس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أن مجموع مشتريات حرب العراق بلغ نحو ٢٥١ مليار دولار، متضمناً ١٩٠ مليار دولار لوزارة الدفاع و٢٤,٥ مليار دولار من المساعدة الخارجية والعمليات الدبلوماسية. راجع Amy Belasco,«The Cost of Iraq, Afghanistan and Enhanced Base Security since 9/11», Congressional Research Service, October 7, 2005, pp. 10 and 20, http://www.opencrs.com/rpts/RL33110_20051007.pdf [11/20/05].

(٤) بحسب الجيش، تضمنت مصاريف الحرب، التي تُعرف بالتعبير الملطّف «معدّل الحريق»، كلفة القتال إضافة إلى إطعام القوات الموجودة في المنطقة وتزويدها بالوقود. راجع «Report:Terror War Costs $7B per Month», Associated Press, October 6, 2005,http://briefcaseman.gnn.tv/headlines/5343/Report_Terror_war_costs_7B_per_month [11/20/05].

(٥) راجع Michael Renner, «Military Spending Near Record High,» World Watch 5, no. 18 (September/October 2005). «The United States spends almost as much as the rest of the worldcombined: $455 billion in 2004, or 47% of the global total, reports SIPRI».

بعملها. فقد أدى استخدام الإدارة لإعادة التنظيم تلك من أجل خفض تمويل البرامج المحلّية إلى صراعات بيروقراطية داخلية وتسرّب للمواهب ظهرت مفاعيلها في الرد غير الكفء على إعصار «كاترينا»[1]. وخُفضت، في أعقاب الكارثة، المخصصات الأمنية للولايات بما يوضح أن الكلفة الكبرى لعقيدة بوش في الخارج كانت العجز عن توفير الأمن المناسب في الديار[2]. وشكّل هذا بخاصة مدعاة للقلق بالنظر إلى ما أثاره باحثون مثل روبرت بايه من حجج رجّحت أن يشكّل تحسين الأمن في الداخل الدرع الأكثر فاعلية ضد الإرهاب[3]. وأوضحت نتيجة المؤامرة الفاشلة لتفجير طائرة ركاب فوق المحيط الأطلسي في آب/أغسطس ٢٠٠٦ أن بايه على حق. بيد أنه كان ممكناً، بحسب ما لاحظ أحد المحلّلين في مجلة «ماذر جونز»، توفير كلفة ترقية الأمن في محطات الميترو وأنظمة نقل الركاب عبر سكة الحديد بما يوازي كلفة عشرين يوماً من الإنفاق على الحرب في العراق. وأمكن أيضاً تغطية كلفة ما ينقص من أجهزة الكشف عن المتفجرات من أجل كل ركاب الطائرات بكلفة عشرة أيام[4]. وأظهر إعصار «كاترينا» أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للحوادث الكارثية، ومع ذلك ذُكر أن موازنة الإدارة لسنة ٢٠٠٦ خفضت بأكثر من الربع تمويل المدن والولايات لحماية البنى التحتية والمستجيبين الأُول لنداءات الإنقاذ[5].

(١) راجع Dara Cohen, Mariano-Florentino Cuellar, and Barry Weingast,«Crisis Bureaucracy: Homeland Security and the Political Design of Legal Mandates» (mimeo, Stanford University Department of Political Science, 2006).

(٢) Dan Eggen and Mary Beth Sheridan,«Anti-terror Funding Cut in DC and New York», Washington Post, June 1, 2006, p.A1, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/05/31/AR2006053101364.html [7/31/06].

(٣) Robert Pape,«The Strategic Logic of Suicide Terrorism», American Political Science Review 97, no. 3 (August 2003): 343–61.

(٤) Matthew Brzezinski, «Red Alert,» Mother Jones 29, no. 5(September/October 2004). See also Richard A. Clarke, «Things Left Undone:Why Has an Administration That Talks So Mucha bout Homeland Security Been So Unable to Secure the Homeland?», Atlantic Monthly,November, 2005, p. 38.

(٥) «Report of the Task Force for a Unified Security Budget for the United States, 2007,» Center for Defense Information (May 2006), p. 13.

نقول هذا من دون الحديث عن أزمة عديد الجيش التي تلوح في الأفق بسبب العجز عن خفض عدد القوات في العراق والشح في تجنيد الحرس الوطني، ناهيك بالجنود المحترفين[1]. وأفيد في أوائل سنة ٢٠٠٦ أن ضباطاً، متخرجين من «وست بوينت»، كانوا، في أول فرصة، يغادرون الجيش بأعداد قياسية فارضين عمليات ترقية مفرطة وخفض في فيالق الضباط[2]. ويفترض هذا ضمناً، في أحسن الحوال، إضافة جهد مالي لجعل الخدمة العسكرية أكثر جاذبية لكل متطوع. والأرجح أنها ستجعل من شبح التجنيد الإلزامي الماثل واقعاً ملموساً. كانت عقيدة بوش مجهدةً في مناخ مالي يشبه مناخ الأربعينيات أكثر مما يشبه مناخات الستينيات.

أضف إلى ذلك أن «تأثير غزو الدومينو الديمقراطي» الإقليمي الذي بُشّر به كثيراً لم يتحقق. واستمر الرئيس بوش في خطابات ولايته الثانية بدفع فكرة أن الديمقراطية الحميدة ستنتشر انتشار النار في الهشيم في أنحاء الشرق الأوسط وفي ما هو أبعد[3]، غير أنه أخذ يتضح بازدياد أنه، وفي أفضل الحالات، يلاحق وهماً وراء الأفق. وبحلول أوائل سنة ٢٠٠٦ أُرجئت الانتخابات الموعودة في مصر. أما تلك التي أجريت في أراضي السلطة الفلسطينية وفي إيران فأنتجت حكومتين معاديتين بشدّة للولايات المتحدة، مع أن إيران – وقد تشجّعت بظهور الضعف الأميركي الكبير في العراق – اتخذت من جديد موقفاً متحدّياً في شأن استئناف برنامجها النووي. ويبدو أن أي إيحاء بأن تأثير الدومينو الديمقراطي الذي عملت عليه عقيدة بوش

---

(١) «في أيار/مايو، نقل الجيش الفاعل ٥٠٣٩ مجنّداً جديداً إلى معسكر التدريب، بأقل من ٢٥ بالمئة من هدفه بالشهر». راجع «Military Struggling to Fill Ranks of Reserve Units,» Associated Press,June 10, 2005.

(٢) راجع See Mark Mazzetti,«The Conflict in Iraq:Army's RisingPromotion Rate Called Ominous; Experts Say the Quality ofthe Officer Corps Is Threatened as the Service Fights to Retain Leaders during Wartime and Fill New Command Slots,» Los AngelesTimes, January 30, 2006, http://www.truthout.org/cgi-bin/artman/exec/view.cgi/48/17349 [9/8/06].

(٣) راجع خطاب بوش لدى تسلّمه ولايته الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/01/ 20050120-1.html [5/25/06].

سيسمح للولايات المتحدة بخفض انتشاراتها العسكرية المكلفة في المنطقة يتمتع بصدقية توقعات ما قبل الحرب نفسها بأن مداخيل النفط العراقية ستتكفل بتكلفة إعادة إعمار البلاد[1]. ولو أنه وُجد وقت لإعادة النظر في التخلي عن الاحتواء بوصفه أساس الأمن القومي الأميركي، فإن هذا هو الوقت المناسب.

إن المكان الواضح للبدء في إعادة النظر هذه هو سجل النجاح الكبير الذي حققه الاحتواء في التعامل مع الاتحاد السوفياتي، في الوقت الذي شكّل فيه انصرافاً عن سياسة «إعادة الأمور إلى سابق عهدها» التي نظرت فيها إدارتا ترومان وأيزنهاور الثانيتان – ناهيك عن قيام بعض مَنْ في المؤسسة العسكرية بالحث على شن حرب وقائية[2]. وقد طُوِّقت القوة العظمى النووية المعادية، المصممة على تدمير أنظمة الغرب السياسية والاقتصادية، بشكل منهجي داخل دائرة نفوذها التي رسّختها بحلول الخمسينيات. وتمّ، بالرغم من التوترات الكبرى التي هدّدت على مرّ عقودِ الحرب الباردة الأربعة بالغليان والتحوّل إلى نزاع مفتوح، تفادي حرب القوى العظمى من دون أن ينهار الاحتواء ويتحوّل إلى استرضاء. ودفعت أزمة الصواريخ في كوبا بالسوفيات إلى إدراك أنهم يخاطرون بحرب فاصلة إذا هدّدوا المصالح الحيوية الأميركية. وقد أُحبطت محاولاتهم بسط نفوذهم في أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية – مناطق المصالح الهامشية للولايات المتحدة – بواسطة أدوات الاحتواء

(١) ورد في الشهادة المحضّرة سلفاً التي تلاها دونالد رامسفلد أمام لجنة فرعية للجنة المشتريات في مجلس النواب في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣: «يحدونا الأمل والرغبة في أن الجزء الأكبر من تمويل إعادة البناء في العراق سيأتي في غضون السنوات المقبلة من العراقيين أنفسهم – من مداخيل النفط، والأصول المستعادة، والتجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر. والأموال التي طلبها الرئيس مخصصة لمساعدة العراقيين ليتمكنوا من توليد ما يلزم من المداخيل والأمن لإعادة بناء بلدهم». http://appropriations.senate.gov/hearmarkups/record.cfm?id=211939 [5/24/06].

(٢) شن الرئيس أيزنهاور، في ١٩٥٢، حملة ضد الاحتواء بوصفه «لاأخلاقياً» و«عقيماً»، داعياً بدلاً من ذلك إلى إعادة النفوذ السوفياتي في شرق أوروبا إلى سابق عهده، وتحضير الساحة للتورط الأميركي العسكري في جنوب شرق آسيا. وما أثار غمّ كينان هو أنه سبق منذ بعض الوقت أن شرع الرئيس ترومان بالفعل التحرّك في هذا الاتجاه. راجع Kenneth Osgood, «Hearts and Minds:The Unconventional Cold War», Journal of Cold WarStudies 4, no. 2 (Spring 2002): 89.

المختلفة: المبادرات الديبلوماسية، سياسة العصا والجزرة الاقتصادية، ومساندة القوى المحلّية المعادية للشيوعية وغيرها من البدائل.

شكّلت فيتنام الاستثناء الذي أثبت القاعدة، بعدما تخلّت الولايات المتحدة عن الاحتواء وشنّت ما توقّعت أن تكون حرباً ذات كلفة منخفضة للدفاع عن مصلحة هامشية. وجاءت النتيجة تصعيداً لا هوادة فيه أعقبه انسحاب مخزٍ بعدما قوّضت الكلفة الهائلة في الأرواح والاقتصاد الدعم للحرب في الديار. غير أن السياسة المتعلّقة بالمصالح الهامشية تمكّنت في معظم الحالات، كما في ردّ إدارة كارتر على الغزو السوفياتي لأفغانستان في ١٩٧٩، من التوصّل إلى إجراءات لا تصل إلى حد تورّط الولايات المتحدة في حرب لردع السوفيات عن العدوان، أو عندما يفشل ذلك، في تكبيدهم أكبر كلفة ممكنة على أفعالهم. وأمكن، بعكس الملايين الذين قُتلوا في خلال الحربين العالميتين، تفادي نزاع نووي أشد سوءاً بين القوى العظمى من دون أن يضطر الغرب أبداً إلى الاستسلام.

غير أن ذلك حصل في الماضي ويحدث هذا اليوم. وربما كانت تهديدات ما بعد ٩/١١ على قدر كبير من الاختلال بحيث لم تعد هناك من طاقة لاحتوائها. وقد استهلك مؤيدو عقيدة بوش الكثير من وجهة النظر هذه من أجل سياستهم بالرغم من انهم تملّصوا من تحديد الطبيعة المتغيّرة للتهديدات. وغالباً ما تتم الإشارة إلى عوامل مختلفة في التعليق على «الحرب على الإرهاب». ويتم التشديد أحياناً على التغيرات في التكنولوجيا وعلى انتشارها – مع نتيجة أنّ هجمات مدمّرة قليلة هي أسهل للتنفيذ. ويتم التركيز أحياناً على الطبيعة اللامركزية للمجموعات الإرهابية وطابعها العابر للأوطان، أو الالتزام الديني الشديد للمهاجمين الانتحاريين وأولئك الذين يبعثون بهم. ويقال إن هذا ما يجعلهم ذوي مناعة على الاحتواء والحوافز العقلية أو المفاوضات ذات المغزى. وتم الزعم بأن الدول «المارقة» تحمل ملامح مشابهة. أما المثير الآخر للقلق فهو تكاثر الدول الضعيفة التي قد تعجز حكوماتها عن السيطرة على المجموعات الإرهابية العاملة داخل حدودها، حتى لو شاءت ذلك.

يجب النظر في هذه العوامل بعين الاعتبار على حدة وبرجاحة عقل. وهي في معظم الحالات تعمل معاً لتخلق ضباباً مثيراً للذعر يسهل فيه فقدان رؤية المشكلة ومقارباتها المجدية. وما عليكم إلا الاستماع إلى التبرير الذي قدّمه الرئيس بوش في خطابه عن حالة الأمة في ٢٠٠٣ لغزوه الوشيك للعراق:

> اعتقد الكثيرون في العالم، قبل ١١ أيلول/سبتمبر، أن في الامكان احتواء صدام حسين. بيد أنه لا يسهل احتواء العوامل الكيميائية والفيروسات القاتلة وشبكات الإرهاب الغامضة. تخيّلوا خاطفي الطائرات التسعة عشر هؤلاء ولديهم أسلحة مختلفة ومخططات أخرى، وأن صدّام حسين هو الذي يسلّحهم هذه المرة. ويتطلب الأمر قارورة واحدة، وعبوة واحدة، وصندوقاً واحداً يهرّب إلى البلاد لينزل بها يوماً من الرعب لم يعرفه أحد من قبل. وسنبذل كل ما في وسعنا للتأكد من عدم مجيء ذلك اليوم أبداً[١].

إن الرئيس بوش غامض هنا في ما يتعلّق بمن يتحدّى الاحتواء، أهو صدّام حسين أم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أم شبكات الإرهاب. وبعض التحديات الأمنية الذي نواجهه ليس في الحقيقة جديداً وأمكن التعامل معه في الماضي بنجاح. وفشلت عقيدة بوش، حيثما هو جديد، في الرد عليه أو انها حولّته إلى ما هو أسوأ. وكما هو مسلّم به لا توجد ضمانات في الحياة، غير أن السياسة المنبثقة من الاحتواء هي أفضل لأمن أميركا. ويتضح هذا أكثر إذا فرّقنا مختلف الادعاءات التي يخلط الرئيس بوش في ما بينها وتفحّصناها بدقّة.

تكنولوجيا الدمار الجديدة

أحيا الانهيار السوفياتي خطر أن يجد العلماء العاطلون عن العمل، والبارعون في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، أنفسهم عرضة للتسويق لدى الأنظمة المارقة أو

(١) George W. Bush, January 2003 State of the Union, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030128-19.html [4/15/06].

الجماعات الإرهابية. وزاد من حدّة هذا الأمر شبح السوق العالمية السوداء للمواد القاتلة وشكّل مخاطر واضحة على الأمن القومي. ويصعب التكهّن بالطابع الفعلي للتهديد أو وضع معاييره، بما أنه يوجد اصطفاف عظيم من الدول أو الجماعات التي قد تمتلك إما الإيديولوجيا وإما الموارد لجذب شخص يمتلك المهارات المطلوبة.

من الملاحظ، بالرغم من قرع الطبول حول هذه الإمكانية، أن عقيدة بوش لا توفّر أي رأي حول كيفية التعامل معها. فأحادية الإدارة تشكّل، من بين أمور أخرى، عائقاً أمام التعاون الدولي وتقاسم المعلومات الاستخبارية الضرورية في مواجهة مثل هذا التهديد. وعلينا القيام بما أمكن للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل: استخدام التحالفات المتوفّرة والحوافز لفرض اتفاقات عدم الانتشار، والاستثمار في الأمن الداخلي، والعمل على وضع مضادات للأسلحة البيولوجية، وزيادة حماية مخزوننا منها. (أحد أسباب ثقة إدارة بوش الكبيرة بامتلاك العراق قدرات في مجال الأسلحة البيولوجية هو في أن الولايات المتحدة زودّته بها عن غير قصد خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية)[1].

يزعم المدافعون عن عقيدة بوش أن الاحتواء لن يوقف الأنظمة الخطرة عن بناء أسلحة الدمار الشامل أو الحصول عليها. فصدام حسين، في النهاية، طَرَدَ مفتشي الأسلحة الدوليين سنة ١٩٩٨، وكانت إدارة بوش على حق في الإصرار على أن امتثاله لعمليات التفتيش عن الأسلحة في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ نتج عن حشد القوات الأميركية والبريطانية على حدوده. وقد يكونون أخطأوا في شأن ما أنجزه على جبهة أسلحة الدمار الشامل، لكنهم كانوا محقّين في أن نظام الاحتواء القديم لن يمنعه بالضرورة من محاولة إعادة التسلّح.

لكن هذا لا يثبت شيئاً في شأن الحكمة من الحشد العسكري. فقد ورّطت إدارة بوش نفسها في الغزو بجعل الحشد أحادياً. بيد أن ذلك لم يكن فعّالاً كاستراتيجية

(١) راجع Michael Dobbs,«U.S. Had Key Role in Iraq Buildup», Washington Post, December 30, 2002, p.A1.

لإجبار صدام على الانصياع لعمليات التفتيش عن الأسلحة. ولو أنه لم توجد بالفعل طريقة أخرى لإعادة المفتشين إلى العراق، ولو اعتُبر احتمال التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل بأنه أخطر من التعامل معه بطرق أخرى، لكان المسار الأفضل هو في القيام بما فعله جورج بوش الأب: حشد ائتلاف دولي مُعبّر قبل تحريك القوات إلى داخل الميدان. ولأمكن عندها لجنود من قوميات عدة أن يتناوبوا في الخدمة دخولاً وخروجاً من دون السماح لحالة الطقس وللمهلة الزمنية القصيرة للحفاظ على حشد القوات الأميركية أن يقودا الأحداث.

يمكن اليوم أن يكون مستحيلاً التوصّل إلى الاتفاق الضروري لتحرّك متعدّد الأطراف ما لم يكن العراق يهدّد بمهاجمة أحد البلدان أو يتحمّل، بطريقة يمكن إثباتها، المسؤولية عن هجوم إرهابي كبير أشبه بهجوم ٩/١١. لكن ما الذي يظهره ذلك؟ فبناء وجود أميركي لا قدرة على تحمّله على حدود العراق ليس له حتماً معنى كوسيلة لإعادة المفتشين إلى البلاد. ولا شك لو أن الجنود غادروا قبل صيف ٢٠٠٣، بدلاً من قيامهم بالاجتياح، لطُرد المفتشون مرة أخرى. وما يظهره ذلك هو غياب أي وسيلة لإجبار العراق على الانصياع الطويل المدى لعمليات التفتيش عن السلاح ما لم يُنظر إليه، وعلى نطاق واسع، بوصفه تهديداً مستمراً ووشيكاً لبلدان أخرى. وهذا صحيح، لكنه بالكاد يشكّل فشلاً للاحتواء.

لم يتعلّق الاحتواء قط بشأن منع الخصوم المحتملين من تسليح أنفسهم. ولو أنه أمكن تحقيق تلك المعجزة لما احتجنا البتّة إلى أي استراتيجية للأمن القومي. فالاحتواء يتعلّق بمعالجة التهديدات المُحتمَلة في عالم من الموارد العسكرية الشحيحة. إنه يضم الحرب بوصفها الملاذ الأخير ردّا على تهديد وشيك. ولم تنجح إدارة بوش في إقناع الكثيرين من الحلفاء التقليديين ممن شاركوا في ائتلاف حرب الخليج في ١٩٩١ وساندوا عملية أفغانستان، أو في إقناع مجلس الأمن الدولي، أو حتى جيران العراق – بمن فيهم تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي – بأنه شكّل تهديداً كافياً سوّغ الاجتياح. وفرض ذلك أن يدفعهم إلى التساؤل عن إمكان، وجود

اختلافات داخل أجهزة الاستخبارات الأخرى في شأن أسلحة الدمار الشامل العراقية مشابهة لتلك التي يعملون على ستر عيوبها في الديار. فلو وُجد إجماع على أن العراق كان يشكّل مثل هذا الخطر، فلماذا كان يوجد هذا القدر من المقاومة للعمل الأميركي المقترح؟

ومهما بلغت درجة الحكمة في العمل ما أمكن على إبطاء تكاثر أسلحة الدمار الشامل، يبدو محتوماً أن يحصل مع الوقت انتشار للمعرفة وللتكنولوجيا المتعلقتين بذلك. لقد انضمت إسرائيل وكوريا الشمالية والهند وباكستان كلها إلى النادي النووي. ومن المرجح جدّا أن تصبح إيران هي التالية وتتبعها دول أخرى. ولا يمكن لأي استراتيجية معقولة للأمن القومي إسقاط مثل هذه الاحتمالات. وما إن تحصل البلدان على ترسانة نووية حتى تتمثّل الخيارات الوحيدة في العمل معها عندما يمكن ذلك، وفي احتوائها عندما لا يمكن. لكن الاعتبار الحيوي بأنه كلما أصبح سلوكنا في العالم أكثر ولعاً بالحرب كلما ازداد عدد الأنظمة المعادية التي نحتاج إلى احتوائها، وارتفعت مع ذلك كلفة الاحتواء. إن التوكيد الحاد على الجبروت الأميركي ينفّر الناس من دون داع، ويوفّر الذخيرة الإيديولوجية لمن يريدون تعبئة المشاعر المناهضة للأميركيين. وينجرّ من يخشون من الولايات المتحدة إلى التحالفات المناهضة للأميركيين بحثاً عن أمنهم فترتفع الكلفة التي يتكبدّها الحلفاء المحتملون على ارتباطهم معنا. ويتوجّب علينا، مهما بلغت مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، أن نتفادى جعلها أسوأ.

أمام هذا القول يمكن أن تَسْهل المبالغة في مفهوم أن انتشار التكنولوجيات التدميرية يشكّل في حد ذاته تهديدات جديدة من الإرهابيين. إن الكارثة التي يتم استحضارها في العادة هنا تتمثل في وجود قنبلة موضوعة في حقيبة أو قارورة من السم البيولوجي أو الكيميائي القاتل في أيدي مجموعة إرهابية، وهو ما وصفه الرئيس بوش تماماً في خطابه سنة ٢٠٠٣ عن حالة الاتحاد. لكن بناء سلاح نووي قابل للحياة وصيانته أمر فائق الصعوبة. ومن المستبعد جداً، كما ذكّرنا توماس شيلينغ

بذلك أخيراً، أن تتمكّن مجموعة إرهابية من جمع المعرفة التقنية والموارد لإنجازه بنجاح[١]. ويشكّل هذا أحد أعمال أفلام جيمس بوند أكثر مما يشكّل تهديداً معقولاً. وإلى الذي يشكّل فيه الانتشار مصدراً للقلق بوصفه حصيلة ثانوية لانهيار الاتحاد السوفياتي فإن الجواب على ذلك لا علاقة له بـ«الحرب على الإرهاب». بل إنه يتضمن العمل مع الروس لضمان المواد الانشطارية واحتسابها، واستخدام العلماء العاطلين عن العمل من أصحاب المعرفة المختصة أو تقفي أثرهم، والاستثمار في الاستخبارات البشرية لمعرفة ما أمكن عن الجماعات التي تنوي الاستحصال عليها.

وينطبق الكثير من الأمر نفسه على العوامل البيولوجية إذ أنه يصعب فعلاً تخزينها وتحويلها إلى سلاح قابل للحياة واستخدامها فعلاً. فقد سبق لطائفة «أوم شينريكيو» الدينية، التي قتلت ١٢ شخصاً بغاز الأعصاب «سارين» سنة ١٩٩٥ في ميترو طوكيو، أن جرّبت في السنوات السابقة ما لا يقل عن تسع هجمات بيولوجية فشلت كلّها[٢]. أما الأسلحة الكيميائية فتصنيعها أسهل وكذلك نشرها، غير أن التهديد الذي تشكّله لا يكاد يكون جديداً. والحقيقة هي أن معظم تكنولوجياتها تعود إلى حقبة الحرب العالمية الأولى[٣]. وتم تطوير غاز «سارين» نفسه أولاً في ١٩٣٨ كمبيد زراعي للحشرات[٤]. ولا يعني أي من هذا أنه ليس علينا أن نقلق في شأن وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي إرهابيين، بل يعني أنه لا يوجد في طبيعة المواد نفسها ما يشكّل تهديداً نوعيّاً جديداً، وأن الردود التقليدية هي المتاحة المتوفرة في أي حال.

---

(١) Thomas Schelling, «Iranian Nuke Would Be a Suicide Bomb,» New Perspectives Quarterly 23, no. 1 (Spring 2006), http://www.digitalnpq.org/archive/2006-winter/schelling.html[4/15/06].

(٢) راجع William Broad, «Sowing Death: How Japan Germ Terror Alerted the World,» New York Times,May 26, 1998, p.A1.

(٣) راجع Federation of American Scientists Intelligence Resource Program, Militarily Critical Technologies List (MCTL),Part II:Weapons of Mass Destruction Technologies, Section 4—Chemical Weapons Technology, http://www.fas.org/irp/threat/mctl98-2/p2sec04.pdf [5/24/06].

(٤) راجع Facts about Sarin, «Centers for Disease Control», http://www.bt.cdc.gov/agent/sarin/basics/facts.asp [4/15/06].

الاستخبارات والأنظمة المارقة

ماذا عمّا ثبت بوضوح في العراق من محدودية الاستخبارات؟ لقد فوجئ كل شخص، بحسب ما يتابع النقاش، بالحالة المزرية لأسلحة الدمار الشامل التي كُشف عنها في العراق بعد اجتياح سنة ٢٠٠٣. أوَلَم يكن أفضل التحرّك قبل أن يصبح الخطر وشيكاً لو صحّ أن صدّام شرع من جديد في تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية وفي إعادة إحياء برنامجه، كما اعتقد ذلك عدد كبير من أجهزة الاستخبارات في الغرب. ونادراً ما تم تحديد البديل بوضوح، بالرغم من أن بعض مسؤولي الإدارة استحضروا صورة الغيوم الفطرية فوق المدن الأميركية أو نتائج رهيبة مماثلة[1].

إن البدائل المفترضة هي إما أن العراق نفسه كان سيستخدم مثل هذه الأسلحة ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وإما أن صدام حسين قد زوّد بها الإرهابيين الذي سيقومون بذلك. والأول غير قابل للتصديق، لا من قريب ولا من بعيد، لأنه سيؤدي، كما هو متوقّع، إلى ردّ ذي أبعاد إباديّة. ويُذكر في هذا الصدد أن العراق لم ينشر خلال حرب الخليج سنة ١٩٩١ أي أسلحة كيميائية أو بيولوجية ضد القوات الأميركية، كما أنه لم يُطلق أي صواريخ «سكود» على إسرائيل. ويدور الخلاف بالتأكيد حول: هل كان العراقيون سيطلقون أي صواريخ على الإطلاق لو لم تضع الولايات المتحدة جنودها هناك لتشغل صواريخ «باتريوت» المضادة للسكود محبطة بذلك أي ردّ إسرائيلي. وتبلغ قدرة إسرائيل النووية حدّاً يمكنها معه إزالة كل مدينة عراقية وتهدد في الوقت نفسه عواصم كل بلد من بلدان المنطقة يفكّر في الانضمام إلى المعمعة. لم يشكّل الأمر وحسب خياراً معقولاً للعراق؛ ويُعتبر عدم محاولة صدام القيام به بمثابة دليل إضافي إلى خطأ من اعتقدوا أنه لا عقلاني. ناهيك بتوقّع أن أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل ضد إسرائيل سيقتل أو يشوّه الكثيرين من الفلسطينيين كما الإسرائيليين.

(١) قالت كوندوليزا رايس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ «لا نريد للدليل القطعي أن يكون غيمة فطرية». «Top Bush Officials Push Case against Saddam,» September 8, 2002, http://archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/09/08/iraq.debate/[5/25/06].

وينطبق المنطق نفسه اليوم على إيران. فشبح الانتشار النووي مثير دوماً للقلق، وما من سبب يدعو إلى تصديق مزاعم إيران بأن برنامجها لتخصيب اليورانيوم محصور بالأهداف السلمية. وبالفعل هناك دليل على أن الإيرانيين انخرطوا في شكل متكرر في عمليات «التأخير والمراوغة والإخفاء» في المفاوضات المتعلّقة بأجندتهم النووية[١]. بيد أن هذه التكتيكات بالكاد تميّزهم عن السوفيات الذين مورس الاحتواء بنجاح ضدهم. وعلى أي حال فإن إيران ليست في موقع أفضل من موقع العراق لنشر الأسلحة الذرّية لأي غرض غير أغراض الدفاع، وهو ما سيشكّل، حتى في *تلك الحال، تكتيك الملاذ المطلق الأخير بما أن استثارة الرد النووي من* إسرائيل أو الولايات المتحدة ستزيل، في نهاية المآل، بلدهم من الوجود. وليس مفاجئاً بالتالي أن جادل عدّة معلّقين بأن احتواء إيران ذات التسليح النووي يشكّل احتمالاً أقل إثارة للخوف من اجتياح تنظمه إدارة بوش[٢]، أو بأن البرنامج النووي الإيراني لا يصيب الحكومة العراقية الجديدة بالقلق[٣]. ويبيّن روبرت پاپي أن أياً من المسؤولين الإيرانيين لم يظهر أبداً منذ ١٩٧٩ «استخفافاً متهوّراً بقدرة أميركا على الردّ على عدوان غير مبرّر عليها، ولهذا السبب لا نملك أساساً فعليّاً للتشكيك في إمكان تعايشنا مع إيران نووية»[٤].

---

(١) Iran, Its Neighbours and the Regional Crises,» ed.Robert Lowe and Claire Spencer,The Royal» Institute of International Affairs, Chatham House, London, 2006, p. 14.

(٢) George F.Will, «Transformation's Toll,» Washington Post,July 18, 2006, p. A19; Michael Eisendadt, «Deter and Contain:Dealing with a Nuclear Iran,» in Getting Ready for a Nuclear-Ready Iran, ed. Henry Sokolski and Patrick Clawson (Carlisle,PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2005),pp. 225–55; Barry Posen,«We Can Live with a Nuclear Iran,«New York Times, February 27, 2006, http://web.mit.edu/cis/posen.pdf [6/20/06]; Thomas L. Friedman, «Iraq II or Nuclear Iran?» New York Times,April 19, 2006, p.A21; and Richard Clark and Steven Simon, «Bombs That Would Backfire,» New York Times,April 16, 2006, sec. 4, p. 13.

(٣) Richard Oppel Jr.,«Iraq Official Says Iran Has Right to Atomic Power Goal,» New York Times,May 27, 2006, p.A6.

(٤) Robert A. Pape, **Dying to** Win:The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random .House, 2005), pp. 248–49

وبحسب الظاهر فإن القلق الذي يوهم أنه صادق هو أن مثل تلك الأنظمة قد يزوّد الإرهابيين بأسلحة دمار شامل ليعملوا بالوكالة عنه. ولم يحصل حتى أي تلميح من أي مصدر استخباري في العراق يوحي بأن هذا البلد فكّر في ذلك، بالرغم من كل محاولات الإدارة التي تقارب التهكّم لإنتاج ودعم الشعور الشعبي الذي لا أساس له بضلوع العراق، في شكل من الأشكال، في هجمات ٩/١١[١]. وبالفعل تم إبلاغ الرئيس بوش، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ قبل الغزو بشهرين، بوجهة النظر الإجماعية لوكالات الاستخبارات الأميركية ومفادها أن صدام حسين لن يحاول مهاجمة الولايات المتحدة عبر وكلاء إلا إذا هاجمت الولايات المتحدة العراق بطريقة تشكّل تهديداً «بالقضاء الوشيك على نظامه». وصدرت المخالفة الوحيدة عن مكتب الأبحاث الاستخبارية التابع لوزارة الخارجية الذي خلص إلى أنه من غير المرجح أن يرعى صدام هجمات سرّية على الولايات المتحدة حتى ولو «باتت نهاية نظامه وشيكة»[٢].

ولعل أحد أسباب التمنّع عن رعاية الهجمات الإرهابية هو الاحتمال الضئيل بألا يتم اكتشافها، وتعريض النظام الراعي للرد المدمّر ذاته كما لو أنه شن الهجوم بنفسه. ويضاف إلى ذلك القلق من أنه سيصعب، ما إن يتم تسليح الإرهابيين، السيطرة عليهم إذ قد يعودون لعض اليد التي مُدّت إليهم. وربما نفذوا الهجوم بحسب

(١) في استطلاع أجرته «فوكس نيوز» و«أوبينيون ديناميكس» في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، اعتقد ٥٠ بالمئة من المُستطلعين أنه «من المرجّح جداً» ضلوع صدام حسين في هجمات ٩/١١ أجرت «أوبينيون ديناميكس» الاستطلاع ما بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر والأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وارتكزت فيه على مقابلات هاتفية مع عينة من ٩٠٠ من الناخبين المسجّلين.[USODFOX.110201] R18. ووجد استطلاع أجراه «غالوب» و«سي.أن.أن.» و«يو.أس.إي. توداي» في آب/أغسطس ٢٠٠٢ أن ٥٣ بالمئة من المُستَطلعين اعتقدوا أن صدام حسين «متورّط شخصياً في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية». (NNN,USA Today, Gallup,August 19, 2002–August 21, 2002, and base don telephone interviews with a national adult sample of 801[USGALLUP.082302.R2]). See http://roperweb.ropercenter.uconn.edu/iPOLL/ [5/24/06].

(٢) Murray Waas and Brian Beutler, «What Bush Was Told about Iraq,» National Journal 38, no. 9 (March 4, 2006): 40–43.

التعليمات المعطاة لهم، وربما لا. فالأمور تتغير بطريقة لا يمكن توقعها كما يُفترض بصانعي السياسة الأميركية أن يعرفوا ذلك. لقد ساعدت مساندة الولايات المتحدة للمجاهدين ضد السوفيات في أفغانستان في الثمانينيات ١٩٨٠ في توطيد نظام الطالبان المناهض بشدة للأميركيين وفي أن يصبح بالتالي جنّة للقاعدة.

ويمكن لحليف اليوم، في الرمال المتحركة للتحالفات المتغيّرة في الشرق الأوسط، أن يصبح عدو الغد، والعكس صحيح. فعلاقات إيران المتغيرة مع العراق، بل حتى مع شيعة العراق، على مدى العقدين الماضيين يوضح ذلك تماماً. وربما يصبح الصراع التالي الذي ستتورط فيه إيران والعراق صراعاً سنّياً ـ شيعيّاً، بيد أنه يمكنه أيضاً أن ينفجر على طول امتداد الخطوط الفارسية ـ العربية. أما وقد أخذ الشك الجدي يدور حول سلامة العراق كدولة قابلة للحياة، فإن الشيء الوحيد الذي يمكن قوله بالكثير من الثقة هو مدى عدم القدرة على توقع هذه الأمور. وهذا بالكاد وضع يُحتَمل فيه أن تبدأ الحكومات بتسليم أسلحة دمار شامل لمجموعات تمتلك قدرة محدودة على التحكم فيها وقد تتبدّل مصالحها بشكل فجائي وجذري ومن دون توقّع في المستقبل القريب نسبيّاً.

يتركنا هذا مع فكرة أن قادة نظام ما، يعتقدون فعلاً أنهم يواجهون عدواناً وشيكاً وساحقاً، سيهاجمون إما مباشرة وإما عبر وكلاء. وربّما أخطأ مكتب الأبحاث الاستخبارية في شأن ما قد يفعله صدّام حسين إذا بلغ الحافة لو أنه امتلك سنة ٢٠٠٣ أسلحة الدمار الشامل، بالرغم من الدليل إلى العكس سنة ١٩٩١. وربّما قامت إيران بأمر مشابه في المستقبل، وقد أوحى بعض الناس بأنه قد يحصل سنة ٢٠٠٦[1]. غير إن ذلك يبرهن على خطر وسخافة حشر أي نظام في الزاوية من

---

(١) «تفيد التقديرات الجديدة للاستخبارات الأميركية أن إيران على استعداد، في حال تعرضت منشآتها النووية لأي غارة، لشن هجمات مستخدمة صواريخ بعيدة المدى، ووحدات كوماندوس سرّية، وإرهابيين حلفاء مزروعين في كافة أنحاء الكرة الأرضية». Bryan Bender,«Iran Is Prepared to Retaliate,Experts Warn,» Boston Globe, February 16, 2006, http://www.boston.com/news/world/middleeast/articles/2006/02/12/iran_is_prepared_to_retaliate_experts_warn/ [5/24/06].

دون داع. ونعرف الآن كم كان العالم محظوظاً في رفض الرئيس كنيدي نصيحة رؤساء أركانه المشتركين شن ضربة وقائية على كوبا سنة ١٩٦٢. فقد امتلكت القوات السوفياتية هناك أسلحة ذرّية تكتيكية مع أوامر باستخدامها لصد أي اجتياح، الأمر الذي كان سيُشعل حرباً نووية بين الجبارين(١). ومن المخيف التفكير كيف أمكن للأمر أن ينتهي لو أن كنيدي – الذي تعلّم درسه من الكارثة التي أعقبت استماعه إلى الجنرالات في خلال عملية خليج الخنازير في السنة التي سبقت – لم يختر بدلاً من ذلك استخدام أدوات الاحتواء. ومن سوء الحظ أنه تم نسيان هذا الدرس منذ فترة طويلة في مقابل التفحّص السيّئ للاستخبارات عن العراق والتوقعات الواثقة لأمثال أحمد جلبي عن هذا العالم التي قُدّمت لإدارة جورج و. بوش.

وتبقى الآن قضية وجود منحى للتعلّم، سيمنع فادحة مماثلة في إيران، مسألة فيها نظر. ففي الوقت الذي حصل فيه غزو العراق شرع المغتربون الإيرانيون المؤيدون لرضى بهلوي، الابن المنفي للشاه السابق، يحثّون بقوة على تغيير النظام في إيران أيضاً، يحدوهم الأمل في إعادة آل بهلوي على رأس نظام ملكي دستوري. وبغض النظر عن المسائل المتعلقة بالرغبة في ذلك، فإن إمكانية تحقيقها بعيدة الاحتمال. فالكثيرون ممن يدعون أن نظام الملاّت بات في مراحله الأخيرة لم يذهبوا إلى إيران منذ عقود بما يثير مسألة امتلاكهم أي سببٍ لتصديق مزاعمهم، أو أنهم – على غرار الجلبي في العراق – انجرفوا مثل الكثيرين من المغتربين الذين يشاطرونهم الرأي في تعليل النفس بالآمال، ومثل المحافظين الجدد الأميركيين. وقد أخذ وليام كريستول يدفع بقوّة من أجل سياسة عدوانية تجاه إيران، مثله مثل لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) ولجنة الشؤون العامة الإيرانية اليهودية (آيجيباك). وقد شكّل المسؤولان السابقان في إدارة ريغان، مايكل لدين وفرانك غافني، والرئيس السابق

(١) راجع Arthur Schlesinger, Jr., «Bush's Thousand Days,«*Washington Post,April* 24, 2006, p.A17.

للـ«سي.آي.إي.» جايمس وولسي وسواهم الائتلاف من أجل الديمقراطية في إيران لتسويق فكرة أن الوقت قد حان لتدفع واشنطن بإيران من فوق الحافة[1].

وعد الرئيس بوش في حملته الانتخابية سنة ٢٠٠٤ بأنه، في حال إعادة انتخابه، سيعطي الأولوية لتغيير النظام في إيران[2]. وقد أصبح التهديد الذي يُفترض بإيران أن تشكّله لازمة متكررة في ولايته الثانية، بما في ذلك تمييزها بانتباه خاص في «استراتيجية الأمن القومي» لسنة ٢٠٠٦. غير أنه لم يتضح أبداً ما الذي اعتقدت الإدارة بالتحديد أنه يمكن تحقيقه من خلال تصعيد التوتير مع إيران – في الوقت نفسه الذي اعترف فيه مسؤولون آخرون في الحكومة باستحالة بسط الأمن في جنوب العراق من دون التعاون الإيراني[3]. كما أنه لم يتضح امتلاك الإدارة أي استخبارات معقولة متعلقة بتمكّن الهجوم الأميركي من تدمير منشآت إيران النووية المتفرقة والمُحصّنة، ناهيك بإمكان إحداث تغيير في النظام.

سيتناول الفصل السادس كل الدروس التي يجب استخلاصها من الفشل الاستخباري في العراق. لكن الشيء الجدير بالملاحظة الآن أن كل سياسة للأمن القومي تترافق مع المخاطر المرتبطة بالاستخبار الناقص. فقد طوّر السوفيات والصينيون أسلحة ذرّية عملانية بأسرع مما توقعته إدارتا ترومان وجونسون. وأخذ «سبوتنيك» إدارة أيزنهاور على حين غرّة. وقلّلت إدارتا ريغان وبوش الأول من شأن مدى ضعف الاتحاد السوفياتي بحلول سنوات ١٩٨٠، وأخذتا على حين غرّة بانهياره المتسارع. والعبرة التي يجب استخراجها هنا هي في أن ما شهدناه في العراق يشكّل

(١) Marc Perelman, «New Front Sets Sights on Toppling Iran,» Forward News, May 16, 2003, http://www.forward.com/issues/2003/03.05.16/news2.html [5/10/06].

(٢) Jenifer Johnson,«Regime Change in Iran Now in Bush's Sights,» Sunday Herald, July 18, 2004, http://www.forward.com/issues/2003/03.05.16/news2.html [5/10/06].

(٣) راجع Michael Slackman and David E. Sanger, «US and Iranians Agree to Discuss Violence in Iraq,» New York Times,March 17, 2006, p.A1, وقد نُشر في الأسبوع نفسه الذي عممت فيه «استراتيجية الأمن القومي» للعام ٢٠٠٦.

فشلاً للاستخبارات وليس فشلاً للاحتواء. إذ لا يمكن لأي استراتيجية للأمن القومي أن تكون أفضل من الاستخبارات التي ترتكز عليها. وأمكن، في أفضل الاحتمالات، للولايات المتحدة أن تمتلك معلومات أفضل حول القدرات العراقية لو لم تعمد الإدارات المتلاحقة، بعد الحرب الباردة، إلى إجراء تخفيض كبير في الاستخبارات البشرية لمصلحة أولويات دفاعية أخرى. ويعود جزء من ذلك إلى خفض النفقات مع تلاشي التهديد السوفياتي، لكنه تغذّى أيضاً من الجاذب المغري للتكنولوجيا: الثورة المعلوماتية عموماً، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية خصوصاً[1]. وتعبّر المؤامرة التي أُحبطت لتفجير طائرة ركّاب فوق المحيط الأطلسي في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بوضوح عن أنه لا بديل من الاستخبارات البشرية في محاربة شبكات الإرهاب.

الفساد وتآكل الاحتواء

يجادل آخرون بأن الاحتواء ليس على قدر التحديات التي يطرحها تركيز العراق على عدم استقرار نظام العقوبات عموماً، وعلى الفساد المرتبط ببرنامج «النفط في مقابل الغذاء» خصوصاً. وتطلّب الأمر، لتعزيز نظام العقوبات، تعاوناً متيناً من الآخرين للمساعدة في إنجاح آليات التطبيق الدولية. وكانت إدارة بوش على حق في أن مثل ذلك التعاون كان آخذاً في التراجع باطراد، لكن كم مِنْ ذلك هو من فعل يدها؟ إن أنظمة العقوبات، على غرار الكارتيلات، هي بطبيعتها غير مستقرّة، وتحتاج إلى رعاية نشطة للحفاظ على فاعليتها. فأحادية «استراتيجية الأمن القومي» ٢٠٠٢ الحادة، وازدراء الإدارة العدائي بالأمم المتحدة نفّرت حلفاء تقليديين إضافة إلى دول ليست لها مصالح محدّدة في النزاع العراقي. وكان للازدراء بالتعدّدية كلفة هائلة على الولايات المتحدة، بحيث توصّل حتى محافظ جديد سابق مثل فوكوياما

(١) راجع Seymour M. Hersh,«What Went Wrong: The C.I.A.and the Failure of American Intelligence,» New Yorker, October 8,2001, p. 34; Richard K. Betts,«Fixing Intelligence,» Foreign Affairs,January/February 2002, pp. 43–59; and Douglas Jehl, «House Committee Says C.I.A. Is Courting Disaster by Mismanaging Its Human Spying,» New York Times, June 25, 2004, p.A12.

إلى رؤيتها. ويفترض مفهوم عقيدة بوش بأنه يمكن توسيع التحالفات التقليدية والمؤسسات الدولية، وتشغيل أو توقيف التعاون مع الآخرين حسبما يتناسب مع الأهواء الأميركية، من دون إعارة أي اهتمام إلى حاجاتهم وتطلعاتهم وإدراكهم لما هو مشروع. ومن الغريب في هذا المجال أن فوكوياما يواصل، برغم اعترافه بالحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف، كيل الازدراء للأمم المتحدة بوصفها تفتقر إلى الشرعية لأنها توفّر قاعدة للبلدان غير الديمقراطية لمهاجمة الولايات المتحدة «بخبث»[1].

غير أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأنه يجب على الأمم المتحدة النأي بالولايات المتحدة عن الانتقاد، سواء أكان هذا الانتقاد خبيثاً أم لا. فهدفها الأساسي يقضي، في النهاية، بخفض احتمال نشوب حرب كبرى أخرى من خلال تعزيز التعاون الدولي وخلق منتدى – مجلس الأمن – تتمتع فيه القوى الكبرى بحوافز قوية للعمل على حل الخلافات سلميّاً. فالاتحاد السوفياتي والصين كانا دولتين غير ديمقراطيتين دأبتا على التنديد بالولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، ومع ذلك لم تستخدم أي إدارة أميركية هذا حجة للتخلّي عن الأمم المتحدة أو محاولة إصلاحها بحيث تقلّل من مشاركتهما. وقامت الأمم المتحدة بوظيفتها خلال الحرب الباردة ليس إلا لأنها وضعت بعض القيود على الأجندات المتناقضة للاعبين الكبار وجعلت من الصعب عليهم تحاشي الكلام بعضهم مع بعض. ويصح هذا جزئياً بسبب قاعدة الإجماع في مجلس الأمن الدولي، ولكن أيضاً لأن على اللاعبين المختلفين التهاون في عدد من المساعي الأخرى من إدارة النزاعات الجديدة المحتملة إلى عمليات حفظ السلام وجهود إعادة البناء إلى المساعدة في الإنماء والملاحقات الدولية.

ويبدو أن فوكوياما، على غرار إدارة بوش، يتناسى السبل التي يمكن فيها لمؤسسات مثل الأمم المتحدة أن تكون مفيدة في تعزيز ثقافة التعاون لاحتواء الأنظمة الخطرة. فكلفة إنشاء المؤسسات الدولية، كما يشير إلى ذلك روبرت كيوهان، أكبر من كلفة المحافظة عليها. ومن غير المحتمل بالفعل أن تمتلك الولايات المتحدة

(١) Francis Fukuyama, America at the Crossroads: Democracy,Power and the Neoconservative Legacy (New Haven:Yale University Press, 2006), p. 176.

اليوم الموارد لإنشاء نظام من المؤسسات الدولية شبيهة بتلك التي نشأت عن ميثاق الأطلسي والأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب تبرز أهمية دعمها[1]. والأمر، علاوة على ذلك، أكثر أهمية اليوم مما كان عليه خلال الحرب الباردة لأن مصادر التهديدات المستقبلية باتت أقل قابلية للتوقّع. فحينما لاح الخطر الرئيسي، مباشرة أو غير مباشرة، من الاتحاد السوفياتي جلب الاعتماد القوي على حلف شمال الأطلسي والحلفاء التقليديين قدراً من الأمن أكبر مما يجلبه مع انتشار الأسلحة الخطيرة، كما أن توقّع التهديدات يصبح أكثر صعوبة وبالتالي التخطيط لها. ويصبح دعم المؤسسات الدولية في عالم كهذا أكثر أهمية، وليس أقل أهمية.

شكّل قرار الولايات المتحدة غزو العراق حتى من دون قرار من مجلس الأمن الدولي أكبر عجز شرعي للأمم المتحدة في تبعات ما بعد ٩/١١. فإذا لم تُظهر أقوى قوة في العالم اهتماماً بالإذعان لقواعد الأمم المتحدة وسوابقها، فلماذا نتوقّع من أي طرف آخر أن يذعن لها؟ وهذه هي الحالة، غير المسبوقة، التي على الولايات المتحدة أن تقود فيها بالقدوة. غير أن إدارة بوش عمدت بدلاً من ذلك إلى أبلسة المؤسسة وتحدّيها، وفرضت عليها سفيراً يعاملها بتعالٍ، وبلغ ازدراؤه الشهير بها حدّاً أنه لم يستطع الحصول على تعيينه إلا في عطلة الكونغرس بالرغم من سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ[2].

ينبع الازدراء المحافظ الجديد بالمؤسسات التي هي على غرار الأمم المتحدة من الاقتناع بأنها تحد من المرونة الأميركية في الدفاع عن مصالحها. غير أن الحفاظ على المرونة، كما يلاحظ ذلك كيوهان، لها كلفتها الخاصة. فالحكومات

---

(١) Robert O.Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discordin the World Political Economy (Princeton: Princeton University Press, 1984), p. 247.

(٢) في سنة ١٩٩٤، قال جون بولتون، الذي عيّنه الرئيس بوش لاحقاً سفيراً لدى الأمم المتحدة، «لا يوجد شيء اسمه الأمم المتحدة»، و«إذا فقدت الأمانة العامة في نيويورك عشراً من طبقاتها فلن يُحدث ذلك فرقاً كبيراً». راجع Ian Williams, «Bush's Hatchet Man in the State Department», Salon.com,May 10, 2002, http://dir.salon.com/story/politics/feature/2002/05/10/bolton/index.html [5/25/06].

الوطنية تحتاج إلى اعتقاد الآخرين بأنه يمكن توقّع تصرّفاتها وبأنها ستفي بالتزاماتها في المستقبل. وهو ما يجعلها أهلاً للعمل، بقدر الإمكان، ضمن ضوابط المؤسسات الدولية والقانون الدولي حتى حينما يكون شاقاً على النفس[1]. ومع ذلك، فإن مقاربة إدارة بوش الذرائعية - هذا إنْ لم نقل الانتهازية - للقانون الدولي تعكس صورة احتقارها المؤسسات الدولية. وأدى الشعور الواسع بأن استعداد الولايات المتحدة، باسم الأحادية، للاستهانة بالقانون الدولي كما يحلو لها، إلى إضعاف بنية التعاون الدولي التي يعتمد عليها الاحتواء[2]. وهذا سيجعل وظيفة الأمن القومي للإدارات المقبلة أكثر صعوبة مما سيكون عليه خلاف ذلك.

أما برنامج النفط مقابل الغذاء فوضعته الأمم المتحدة موضع التنفيذ سنة ١٩٩٥ بطلب من إدارة كلينتون لتخفيف المشقة عن المدنيين التي تسببت بها العقوبات المفروضة على العراق بعد حرب الخليج ١٩٩١. وقضت الفكرة بأن يبادل العراق نفطه في السوق العالمية بالدواء والغذاء، وبتلبية حاجات إنسانية أخرى. ومع رفع العقوبات سنة ٢٠٠٣، بلغت قيمة ما بيع من النفط العراقي نحو ٦٥ مليار دولار: خُصص ٤٦ ملياراً منها للحاجات الإنسانية، فيما خُصص ما تبقى لتعويضات الحرب وعمليات التفتيش عن الأسلحة[3]. وقد أثبتت لجنة فولكر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ صحة المخاوف من الفساد، إذ تم إخفاء الكثير من المداخيل في عمولات وجدت طريقها إلى صناديق صدّام حسين[4].

(١) Keohane, After Hegemony, p. 259.

(٢) راجع Michael Byers, War Law: Understanding International Law and Armed Conflict (New York: Grove Press, 2005), pp. 147–55, and Philippe Sands, Lawless World:America and the Making and Breaking of Global Rules from FDR's Atlantic Charter to George W.Bush's Illegal War (New York:Viking, 2005), pp. 174–256.

(٣) راجع United Nations Office of the Iraq Programme Oil-for-Food, Press Release, November 19, 2003, http://www.un.org/Depts/oip/cpmd/notices/terminationstatusoffunds031119.html [5/24/06].

(٤) «إدارة برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء: الجزء الأول - تقرير اللجنة»، الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن لجنة التحقيق المستقلة في شأن برنامج النفط مقابل الغذاء برئاسة بول أ. فولكر www. iic-offp.org/documents/Sept05/Mgmt_V1.pdf[10/12/05].

يجب علينا مع ذلك أن نحرص هنا على مقارنة الأمر بمثله. ويجب مقارنة أي حساب كامل عن الفساد، أي الارتكابات التي تم الكشف عنها ببرنامج النفط مقابل الغذاء، بالفساد الذي رافق عقوداً بمليارات كثيرة من دولارات إعادة بناء العراق التي سلّمتها الولايات المتحدة والحكومات العراقية الانتقالية منذ ٢٠٠٣. أخذت مؤشرات إلى هذه الأفعال الجرمية تظهر منذ أواخر ٢٠٠٥، حين اتُّهم في تشرين الثاني/نوفمبر روبرت ستين، وهو مجرم مدان تحكّم بمبلغ ٨٢ مليون دولار من أموال إعادة البناء في العراق، بقبول الرشاوى والعمولات في توزيع العقود[١]. وفي الأسبوع التالي أقر عضو الكونغرس عن كاليفورنيا راندي «ديوك» كونينغهام بالذنب بقبوله رشاوى بقيمة ٢,٤ مليون دولار من متعهدي دفاع. وشكّلت تلك الحالة الأكبر في رشاوى الكونغرس في التاريخ الأميركي وهو ما سيؤدي إلى الحكم عليه بثماني سنوات في السجن[٢]. ثم جاء دور مؤسسة «كاستر باتلز» الأمنية التي اتهمت بتحميل الحكومة الأميركية نفقات بقيمة ملايين عدّة من الدولارات لقاء خدمات ومعدات مغشوشة[٣]. وما من شك في أنه سيتبيّن أن هذه الأمثلة ليست إلا قمم جبال جليد مختلفة، مع الإقرار بمليارات الدولارات المفقودة مع حلول سنة ٢٠٠٦[٤]. ناهيك بالحديث عن الفساد العراقي والذي يبلغ بالتأكيد ما لا يقل عن

(١) راجع Two Are Accused of Fraud in Iraqi Rebuilding Projects,«San Diego Union Tribune, November 18, 2005, http://www.signonsandiego.com/uniontrib/20051118/news-1n18fraud.html[11/20/05].

(٢) راجع «Rep. Cunningham Pleads Guilty to Bribes, Resigns», Los Angeles Times, November 29 2005, http://www.latimes.com/business/la-me-duke29nov29,0,7903329.story?coll=la-homebusiness[12/5/05].

(٣) ذُكر أن أحد موظفي الجيش الأميركي شاهد جدولاً تُرك عرضاً على الطاولة في خلال أحد الاجتماعات ويشير إلى أن المؤسسة حمّلت الحكومة ١٠ ملايين دولار ثمن معدات كلّفت المؤسسة ٣,٥ ملايين. راجع CBS News, 60 Minutes,February 12, 2006, http://www.cbsnews.com/stories/2006/02/09/60minutes/main1302378.shtml [3/4/06].

(٤) راجع تقرير مكتب المفتش العام الخاص حول إعادة بناء العراق Report Number 05-004, «Oversight of Funds Provided to Iraqi Ministries through the National Budget Process,» January 30, 2005, http://www.sigir.mil/reports/pdf/audits/dfi_ministry_report.pdf [5/24/06].

مئات الملايين من الدولارات، التي تقوّض على نحوٍ مضاعف جهود إعادة الإعمار بانتهائها في جيوب المتمردين[1].

كان يمكن، بالإضافة إلى ذلك، إصلاح برنامج النفط مقابل الغذاء للحد من الفساد. وقد تمثّل عيبه الأكبر في أنه سُمح لصدام حسين أن يختار الشركات الأجنبية التي سيتم التعامل معها، ما جعل كامل عملية إخفاء الأموال والعمولات التي تكاثر أمراً شبه حتميّ منذ البداية[2]. وكان يمكن تغيير ذلك وملاحقة بعض المرتكبين الكبار، وكان يمكن أيضاً للأمم المتحدة العمل بآليات أفضل للإشراف والمراقبة. كما كان يمكن خفض الفساد إلى حد كبير، ربما بأدنى من المستويات التي نشاهدها في العراق اليوم، ومن المرجح أن نشاهدها في المستقبل. وفكرة أن ضعف الأمم المتحدة في التنفيذ تستأهل التخلي عنها تتجاهل الواقع. فلا يمكن القضاء نهائياً على الفساد، فيما تشكّل أنظمة التنفيذ قطعاً عملاً مستمرّاً.

معتقدات المهاجمين

هناك مجموعة مختلفة من الأسباب التي دفعت بعض الناس إلى الشك في ملاءمة الاحتواء لمهمة محاربة الإرهاب وتتعلق بدوافع التفاني الديني للمهاجمين. ويتعلّق هذا التخوف أحياناً بالمهاجمين أنفسهم (المفجّرون الانتحاريون في العادة)، وأحياناً بزعماء الجماعات الإرهابية، وأحياناً بزعماء الأنظمة التي تشغّلهم. وقد لاحظ

(١) قدّر وزير المال العراقي علي علاوي أن المتمرّدين يحصدون من ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة من أرباح تهريب النفط في العراق. Robert F.Worth and James Glanz, «Oil Fuels Graft,» NewYork Times, February 5, 2006, p. 1. وأخذ المدى الذي يعيق فيه هذا عملية إعادة إعمار العراق يتضح بأواسط ٢٠٠٦، حينما ظهر أن عمليات التخريب التي عطّلت أنابيب النفط العراقية هي جزء من مخطط لجني الكثير من المال من وضع المتمرّدين والعصابات الإجرامية لفرض الاستمرار باستيراد النفط فيعمد من ثم سائقو الشاحنات إلى سرقتها وبيعها في السوق السوداء. راجع James Glanz and Robert Worth,«Attacks on Iraq Oil Industry Aid Vast Smuggling Scheme,» NewYork Times, June 4, 2006, p.A1.

(٢) David Rieff, «Were Sanctions Right?» New York Times,July 29, 2003, http://www.casi.org.uk/info/reiff.html [5/24/06].

جون غاديس أن كينان نفسه شكّك في إمكان نجاح الاحتواء ضد أشخاص مثل نابليون الذي افتقر إلى «الحذر الذي شرّبته الماركسية ـ اللينينية للزعماء السوفيات»، ليوحي بأنه يمكن للإرهابيين ومشغّليهم ألا يجروا حسابات كافية – أو ربما عدم إجراء الحسابات بالطريقة الصحيحة – فلا يتأثرون بمنطقه[1]. إلا أنه لا يتضح أبداً هل أن قادة إيران وكوريا الشمالية أكثر شبهاً في هذا المجال بنابليون من ستالين. وقد اشتهر صدّام حسين بحساباته الدقيقة في تعامله مع الغرب. ويوجد بالفعل سبب للاعتقاد بأن سوء حساباته في غزو الكويت في ١٩٩٠ يرتكز إلى إشارات متناقضة من إدارة بوش الأول حول ماهية الردّ الأميركي المُحتمَل[2]. وإذا صح ذلك فسيعني الأمر فشلاً في الاحتواء وليس فشلاً للاحتواء.

عندما لا يستجيب الخصوم بالفعل لأي حوافز متوفّرة، كما قد يتضح ذلك مع المفجرين الانتحاريين وبعض الزعماء السياسيين، فيعني ذلك أنه لا يمكن ردعهم عن محاولة الاعتداء. لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن احتواؤهم. ولا يمكن أحياناً ردع المتنمّرين وضاربي زوجاتهم والذهانيين، إلا أنه يمكن احتواؤهم. بيد أن المدى الذي على المرء أن يبلغه لإبقائهم قيد الاحتواء يختلف باختلاف المرتكِب والظروف والأدوات المتوفرة. وارتؤي، في حالة صدّام حسين بعد حرب الخليج في ١٩٩١، أنه يجب بالحرف الواحد محاصرته في الثلث الأوسط من بلاده[3]. وبأبعد من الإيحاء بأن الدول المارقة تتحدى منطق الاحتواء، يُقدّم عراق صدام حسين مثالاً على كيف يمكن للاحتواء أن يعمل. ويمكن رواية قصة مماثلة عن كوريا الشمالية

---

(١) John Lewis Gaddis, «After Containment:The Legacy of George Kennan in the Age of Terrorism,» New Republic, April 25, 2005, p. 28.

(٢) التقت سفيرة الولايات المتحدة في بغداد أبريل غلاسبي بصدام حسين قبل وقت قصير من غزو العراق واشتهرت عنها أنها قالت له: «ليس لدينا رأي في النزاعات العربية ـ العربية مثل خلافك الحدودي مع الكويت». راجع «Excerpts from Iraqi Document on Meeting with U.S. Envoy New York Times September 23, 1990.

(٣) شرعت القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية بدءاً من نيسان/أبريل ١٩٩١ في فرض منطقة حظر طيران في جنوب العراق مدعية السلطة في ذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨. وفُرضت منطقة حظر طيران ثانية في ١٩٩٢ في شمال العراق. واستُخدمت قواعد أقوى للاشتباك في ١٩٩٨.

حيث، ويا للسخرية رفضت إدارة بوش الاحتواء في العراق، تم عملياً إحياء سياسة إدارة كلينتون في الاحتواء – مع الإصرار على مفاوضات متعددة الجوانب بالاشتراك مع القوى الاقليمية كشرط للتعامل مع النظام. لكن أبلسة إدارة بوش العدوانية للنظام منذ خطاب «محور الشر» أدت، على ما أشار إليه نيكولاس كريستوف، إلى إضفاء صعوبة إضافية على المهمة. ردّت كوريا الشمالية على سياسة إدارة بوش باستئناف العمل في برنامج تخصيب اليورانيوم، الذي توقّف العمل به في خلال اتفاق النظام مع إدارة كلينتون[1].

وربّما كانت الترجمة الأكثر صدقية للاعتراض تتعلق بمعتقدات زعماء الإرهابيين والمفجرين الانتحاريين الذي يرسلونهم. والصور المخيفة هنا هي صور الشبان الساذجين في المخيمات، والأشخاص المختلّين، ورجال الدين المتطرفين المغالين في تفانيهم الديني، وغيرهم ممن تسهل برمجتهم لشن هجمات قاتلة تُنزل الحد الأقصى من الدمار. ويبدو بوضوح أن الأناس المستعدّين للموت، بل وحتى يريدون الموت، في سياق هجماتهم أبعد منالاً من التحفيزات والأدوات التقليدية للاحتواء. ولن تتمكن العقوبات، على الأقل العقوبات التي يمكن إنزالها في هذا العالم، من وضع حد للأناس الذين، حسبما قال بوش، «هدفهم الوحيد هو الموت». وانطلاقاً من هذا الفهم يتبيّن أن المشكلة تكمن في معتقدات التفاني الديني نفسها[2].

لا يوجد في الواقع رابط محدّد بين الإسلام والأصولية أو حتى المعتقد الديني وبين الاستعداد للموت في مهمات انتحارية. والمهاجمون الانتحاريون موجودون بيننا منذ ألفيات عدّة. وتراوحوا على امتداد القرن الماضي بين طياري الكاميكاز اليابانيين والمنتسبين إلى أديان عدّة، إلى القوميين من مختلف الأصناف، وإلى جماعة نمور التاميل العلمانيين الماركسيين قطعاً في سيريلانكا. ويتحدّر المهاجمون

(١) Nicholas Kristof, «The Dear Leader's Boiling Cauldron», New York Times, July 11, 2006, p.A19.

(٢) مؤتمر صحافي للرئيس بوش في البيت الأبيض في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/04/20020404-1.html [5/6/06].

الانتحاريون من بيئات كثيرة، دينية وعلمانية، ومن جماعات اجتماعية-اقتصادية متنوعة. واشتهر عدد من مهاجمي ٩/١١ بتوسط أعمارهم وبانتمائهم إلى الطبقة الوسطى. وبالتالي فإن القتلة الانتحاريين ليسوا بجدد ولا يرتبطون جوهرياً بالإسلام. وانخرط نمور التاميل في الحقيقة في هجمات انتحارية، في العقود الأخيرة، بأكثر مما قامت به أي مجموعة أخرى[1]. ووجد روبرت بابه، حتى في مجموعة إسلامية واعية لذاتها مثل حزب الله، أن ثمانية فقط، من بين واحد وأربعين مهاجماً اشتركوا في مهمات انتحارية ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦، ينتمون إلى الأصولية الإسلامية[2].

وعلى أي حال فإن التركيز على المفجرّين أنفسهم، فيما ترتفع الأصوات حدّة، يؤدي إلى خلط الجزء بالكل. ولا تخبرنا معرفة المزيد عما يدور في ذهن الطيارين الكاميكاز أي شيء عن سبب إرسالهم، ومن غير المحتمل أن يذهبوا من تلقاء أنفسهم. ومن غير المعهود كثيراً أن يكون الهجوم الإرهابي من فعل شخص وحيد أو مجموعة صغيرة ذات دوافع ذاتية. وقد شكّل تفجير مدينة أوكلاهوما سنة ١٩٩٥ الحالة الأكثر مأساوية في الأزمنة المعاصرة. لكن مثل هذه الحوادث النادرة، التي سيتم التعاطي معها حتما عبر المحاكم الجنائية – حتى في حقبة ما بعد ٩/١١ – لم تدفع إلى «الحرب على الإرهاب».وفي معظم الحالات لا يعمل المهاجمون الانتحاريون ومرتكبو الأشكال الأخرى من الإرهاب المتطرّف من تلقاء أنفسهم. فالأشخاص المفجّرون يحتاجون إلى تنظيمات، والمنظمات ليست منيعة ضد الاحتواء واستراتيجيات التعطيل. والبؤرة التي يجب على سياسة الأمن القومي أن تركّز عليها هي أولئك الذين يخططون للمهمات ويديرونها. وهم يلعبون بحسب قواعد تختلف عن قواعد المفجرين الذين ينشروهم.

---

(١) راجع Pape, Dying to Win; Mia Bloom, Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror (New York: Columbia University Press,2005); and Diego Gambetta, ed., Making Sense of Suicide Missions(Oxford: Oxford University Press, 2005).

(٢) ٢٧ منهم شيوعيون أو اشتراكيون من دون أي التزام بالتطرف الديني، وثلاثة منهم من المسيحيين (من بينهم معلّمة ثانوية تحمل إجازة جامعية) ولا يمكن ربطهم بأي التزام إيديولوجي أو ديني. وقد ولد الواحد والأربعون جميعهم في لبنان. Pape, Dying to Win, pp. 129–30; and Robert Pape, «Ground to a Halt,» New York Times,August 3, 2006, p.A21.

معتقدات الزعماء الإرهابيين

هل أن الذين يخططون ويديرون المهمات الإرهابية على درجة كافية من التفاني الديني في معتقداتهم أو يمتلكون أجندات عقلانية بحيث أنهم يتحدّون أدوات الاحتواء التقليدية؟ فالإيحاء بأن زعماء المجموعات الإسلامية الإرهابية الكبرى أبعد ما يكونون عن الحساب الاستراتيجي والردّ، أو بأنهم يسعون إلى نزاع مستمر أو إلى السيطرة العالمية، يكشف، أكثر من أي شيء، جهلاً في ما يتعلق بأهدافهم. فقد حصر كلّ من منظمة التحرير الفلسطينية وحماس أهدافه بالإسرائيليين، ولم تهاجم حماس أحداً في خارج الشرق الأوسط. وحزب الله لم يهاجم الأميركيين إلا في لبنان. ولم يهاجم المتمرّدون العراقيون مطلقاً أيّاً كان في خارج العراق إلا بعد مرور سنتين ونصف السنة على الغزو الأميركي. بل إن القاعدة تنظر إلى نفسها بوصفها منخرطة في جهاد دفاعي، كما سبق ولاحظتُ، وليس في محاولة السيطرة على العالم أو القضاء على الأسلوب الأميركي في الحياة. كما أنه لم يتضح هل إن سلوك بن لادن تجاوز منطق الحوافز. ويقول بعض الروايات أن السعوديين أعطوه بعد ١٩٩١ رشوة لإبقاء نشاطاته خارج المملكة السعودية(١). ويبدو زعماء كل هذه المجموعات أنفسهم وكأنهم منشغلون في مجاهدات للتحرر الوطني أو الإقليمي، محاولين إسقاط الأنظمة الفاسدة، وطرد وجود عسكري استعماري من جزئهم من العالم، أو تركيبة ما من كل هذه التركيبات(٢). ولا يعني هذا القول أنه يمكن أو يجب ملاءمة كل هذه التطلّعات. بل القول أنه لا يسعنا الردّ في شكل معقول على ما يشكلونه من تهديد من دون فهم ما يحرّكهم ويمدّهم بالموارد لخلق التهديدات التي يشكلونها.

تكثر لدى المعلقين الغربيين والحكومات المعلومات السيئة عن لاعقلانية هذه الجماعات. فعلى سبيل المثال، وبعد مضي خمسة أعوام على اغتيال إسحق رابين،

(١) راجع. «Saudis Paid Bin Laden £200m,» Sunday Times (UK),August 25, 2002.

(٢) Pape, Dying to Win, pp. 241–50, and Michael Scheuer,Imperial Hubris:Why the West Is Losing the War on Terror (Dulles,VA: Potomac Books, 2004), pp. 6–17.

نفض إيهود باراك وبيل كلينتون الغبار عما هو أساساً الصفقة نفسها التي كان ياسر عرفات مستعدّاً لتوقيعها سنة ١٩٩٥، وأعاداها إلى طاولة الحوار في كامب ديفيد. غير أنه في هذه المرة رفضها، دافعاً بالكثيرين إلى تكرار جملة أبا إيبان القديمة ومفادها أن عرفات «لا يفوّت أبداً الفرصة على تفويت الفرصة»[١]. وبعيداً عن التأمّل في لاعقلانية عرفات فإن تصلّبه أتى، مع ذلك، استجابة للمتغيّرات السياسية الفلسطينية في سياق الأعوام الخمسة ومكانه فيها. فسلطته الفلسطينية الفاسدة في شكل ظاهر فقدت شرعيتها. وأدت سنوات من الإذلال على يد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إضافة إلى الفشل في تحقيق تحسّن ملموس، إلى تآكل هيبته الشخصية في أوساط الفلسطينيين. وتسارع النمو في شعبية مجموعات أخرى، وبخاصة حماس، ونتيجتها أن الحياة السياسية لعرفات لن تستمر على الأرجح أسبوعاً لو أنه وافق في العام ٢٠٠٠ على كامب ديفيد[٢]. ولا تكمن المشكلة في أن القادة الفلسطينيين غير عقلانيين. فقد لعب عرفات ورقته بالطريقة الوحيدة الممكنة. وأخفق كلينتون وباراك في إدراك بأنه بات عند ذاك الحد أضعف كثيراً من الوفاء بالتسوية، وأنه يجب الآن التعامل مع قادة فلسطينيين آخرين.

استمر هذا الانقطاع في حقبة ما بعد عرفات. وفازت حماس في كانون الثاني/

(١) راجع Charles M. Sennott and Charles A. Radin, «Arafat Illness Spurs Struggle for Influence:Key Palestinians Jockey over Possible Successors,» Boston Globe, November 5, 2004, http://www.boston.com/news/world/articles/2004/11/05/arafat-illness-spurs-struggle-for-influence?pg=full[5/5/06].

(٢) أظهر استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والاستطلاع في تموز/يوليو ٢٠٠٠ أن ٦٨ بالمئة من الفلسطينيين يعتقدون أن موقف عرفات العام في كامب ديفيد كان «صحياً وحسب»، فيما اعتقد ١٥ بالمئة أنه ساوم أكثر من اللازم. PCPSR,«Public Opinion Poll #1,» July 27–29, 2000, www.pcpsr.org/survey/polls/2000/pla.html [6/17/03]. وقد استشهد وزير الخارجية السابق جيمس بيكر بمصادر فلسطينية لجهة أن «قدرة عرفات على المناورة معدومة» ليخلص إلى القول، «ما لم يكن كافياً بالنسبة إلى السيد عرفات كان كثيراً جدّاً بالنسبة إلى الكثيرين من الإسرائيليين ممن سيدلون بأصواتهم في الاستفتاء على أي اتفاق». JamesA. Baker III, «Peace, One Step at a Time,» New York Times, July 27, 2000, p.A25.

يناير ٢٠٠٥، بارتياح، في الانتخابات المحلية في غزة ما دفع بخليفته محمود عباس إلى تأجيل الانتخابات الفلسطينية العامة المقررة في تموز/يوليو خوفاً من خسارتها. وفازت حماس، في كانون الثاني/يناير التالي، بسهولة في الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، واجتاحت بعد شهر من ذلك السلطة في شكل كاسح في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية المؤجلة. ردّت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بطلب التحقيق في سبب مفاجأة الإدارة الأميركية بهذه النتيجة[1]. غير أن السؤال الحقيقي هو أنه كيف يمكن لمن يتابع عن كثب السياسات الفلسطينية على مر السنوات العدّة السابقة أن يتفاجأ[2]. وأن تدلي الوزيرة رايس بمثل هذا التعليق لمثال تقشعرّ له الأبدان عن المدى الذي تحصل فيه إدارة بوش على المعلومات من غرفة راجع الصدى الخاصة بها؛ وهو ما يُذكّر بإصرار نائب الرئيس تشيني المتكرّر على أن التمرّد العراقي «يلفظ أنفاسه الأخيرة» فيما أخذ عدد المتمرّدين هناك بالازدياد في شكل ثابت[3]. ويعكس تعليق الوزيرة رايس أيضاً النزوع الأميركي العام إلى الخلط بين

(١) قالت الآنسة رايس، «سألت، لكن ما من أحد توقّع ما حصل». راجع Steven R.Weisman, «Rice Admits U.S. Underestimated Hamas Strength,» New York Times, January 30, 2006, p.A1.

(٢) راجع، من أجل الكثير من توقعاتي الشخصية في هذا الشأن، Courtney Jung, Ellen Lust-Okar, and Ian Shapiro,«Problems and Prospects for Democratic Settlements: South Africa as a Model for the Middle East and Northern Ireland?» Politics and Society 33, no. 2(June 2005): 310–14.

(٣) أعاد نائب الرئيس تشيني في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ التأكيد على ادعائه بأن التمرّد «يلفظ أنفاسه الأخيرة». راجع «Cheney Reasserts That Iraqi Insurgency Entered Its 'Last Throes' in May 2005,» Think Progress, June 19, 2006, http://thinkprogress.org/2006/06/19/cheney-defends-last-throes-2 [6/20/06]. ويُقدّر بأن عدد المتمرّدين العراقيين (بالتميّز عن المقاتلين الجانب) قد ارتفع من ثلاثة آلاف في أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ستة آلاف في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ١٦ ألفاً في أيار/مايو ٢٠٠٥ فعشرين ألفاً في ٢٠٠٦ Nina Kamp, Michael O'Hanlon, and Amy Unikewicz, «The State of Iraq: An Update,» New York Times, June16, 2006, http://www.nytimes.com/2006/06/16/opinion/16ohanlon.html?_r=1&n=Top%2fOpinion%2fEditorials%20and%20Op%2dEd%2fOp%2dEd%2fContributors&oref=slogin [6/20/06]. ولم يحصل انخفاض في معدّل تعرّض **الجنود للقتل** – ٨٢ في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و٧٩ في أيار/مايو. راجع «Iraq Coalition **Casualties,»** http://icasualties.org/oif/ [6/21/06].

الزعماء الذين قد تعتبرهم الولايات المتحدة مرغوباً فيهم والزعماء الذين يتمتعون في الواقع بالشرعية على الأرض. وكما عبّر إسحق رابين في ١٩٩٣ فإن الناس لا يحتاجون إلى التفاوض على اتفاقات مع أصدقائهم[١].

بيد أن الحقيقة الأكثر تعبيراً التي فوتتها إدارة بوش هي في أن زعامة حماس أخذت تؤشّر منذ فترة إلى اهتمامها بوضع حد للعنف وبتسوية مع إسرائيل. وبدأ هذا بوقف للنار من جانب واحد قبلته السلطة الفلسطينية في حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وقد تهاوى وقف النار هذا عندما أدى قيام خلية من الخليل شاذة عن حماس (تنصّلت منها حماس) بتفجير باص في القدس الغربية إلى ردّ إسرائيلي ضخم، بما في ذلك اغتيال إسماعيل أبو شنب – مهندس وقف النار الأساسي في حماس – وغيره. وشكّل تفجير الباص محفّزاً مشتركاً متعدّد الأطراف لاحتواء حماس. ووضع الاتحاد الأوروبي التنظيم بأكمله (وليس الجناح العسكري وحسب) على لائحته الإرهابية السوداء، واحتجزت إسرائيل أموال المنظمات الشقيقة، وتراجع الدعم الاقتصادي العربي تراجعاً حاداً[٢].

أخذت حماس تصبح، في الوقت نفسه، قوة سياسية ناجحة باطراد في غزة وفي الضفة الغربية. وخسرت السلطة الفلسطينية الفاسدة وغير المجدية بزعامة ياسر عرفات من شعبيتها في السنوات الأخيرة من حياته. وأخذت حماس تعمل بوصفها دولة رعاية الأمر الواقع، وبخاصة في غزة. وأدى قيام إسرائيل بعد ٢٠٠٣ بقتل الكثيرين من قادتها العسكريين وسجن شخصياتها الكاريزمية من أمثال رائد صلاح إلى تعزيز شعبيتها. ولم يتضح في أي مكان مدى ازدياد ثقة حماس السياسية وقوتها مثلما اتضح في اتفاق القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠٥ مع خليفة عرفات، محمود عباس، إذ وافقت حماس على تهدئة العمليات الإرهابية في مقابل الانتخابات

(١) Yitzhak Rabin, «From Setbacks to Living Together», New York Times, September 5, 1993, p. 10.

(٢) Graham Usher, «The New Hamas: Between Resistance and Participation», Middle East Report Online, August 21, 2005,http://www.merip.org/mero/mero082105.html [6/6/06].

الجديدة للسلطة الفلسطينية التي أوصلتها إلى السلطة في السنة التي تلت[1]. وشكّل هذا تحوّلاً دراماتيكيّاً عن مقاطعتها انتخابات ١٩٩٦. ومن الممكن جدّاً أن ذلك شكّل انعكاساً لاكتشافها ما سبق أن تعلمته قبلها مجموعات مثل انفصاليي الباسك «أوسكادي تا أسكاتاسونا» (إيتا): إن الدعم الشعبي يميل إلى التآكل من جراء الأشكال المتطرفة للإرهاب[2]. ولاقت خطوة حماس ترحيباً واسعاً مؤكّداً: ساند ٧٣ بالمئة من الفلسطينيين قرارها المشاركة في الانتخابات، وأعرب أكثر من ٦١ بالمئة عن اعتقادهم بأن حماس ستلتزم بقرارات المجلس التشريعي الفلسطيني إذا أصبحت جزءاً منه[3].

دفعت تركيبة من الهزائم العسكرية والقوة السياسية بحماس إلى تبنّي هدنة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، مشيرةً إلى أنه يمكن أن تصبح دائمة أذا تمكّن عبّاس – وقد أصبح الآن رئيساً للسلطة الفلسطينية بعد وفاة عرفات – من الحصول على ضمانات من إسرائيل بالقيام بالمثل وبإطلاق السجناء الفلسطينيين. رفض شارون العرض مشيراً فقط إلى أن «الهدوء سيقابله الهدوء»[4]. ومع ذلك واصلت حماس الهدنة وشرعت، بعد فوزها في انتخابات ٢٠٠٦، في إطلاق بالونات الاختبار موحية بالاستعداد للاعتراف بإسرائيل بوصفها «دولة احتلال»، وبإمكان إقامة دولة فلسطينية داخل «حدود مؤقتة» كما تم وضع خطوطها العريضة في خريطة الطريق الأميركية بوصفها حلاً مرحليّاً على الطريق إلى حل الدولتين استناداً إلى

(١) Ehud Yaari, «Fight Delay,» New Republic, February 13,2006, http://www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=899 [6/6/06].

(٢) راجع Ignacio Sánchez-Cuenca,«Nationalist Terrorism as a Constrained War of Attrition» (mimeo, Instituto Juan March and Universidad de Madrid, February 2005).

(٣) Poll #55, Jerusalem Media and Communication Center,December 2005, http://www.jmcc.org/publicpoll/results/2005/no55.pdf [7/12/06].

(٤) Chris McGreal,«Islamists Halt Attacks on Israel,» Guardian,January 24, 2005, http://www.guardian.co.uk/international/story/0,,1396958,00.html [6/20/06]; «Officials: Israel End Targeted Killings,» News Max.com wires, January 26, 2005,http://www.newsmax.com/archives/articles/2005/1/26/11452.shtml [6/18/06].

حدود ١٩٦٧، وبهدنة طويلة الأمد (ربما عشر سنوات)[1]. وسارعت حماس أيضاً إلى إعلان رفضها العلني لعرض القاعدة بتوفير الدعم ونصحها بعدم عقد صلح أبداً مع إسرائيل في عقب عزلتها الدولية ونبذها بعد فوزها في انتخابات ٢٠٠٦[2].

أدى رفضها المستمر النظر في شرطيْ نزع سلاحها أو القبول بشرعية إسرائيل إلى وقوع جهودها على آذان صمّاء في القدس وفي واشنطن، حيث بقي هذان الشرطان سابقيْن للتفاوض. والإصرار على مثل هذين الشرطين المسبقين مُضَلّل. وبحسب ما لاحظ تقرير مجموعة الأزمة الدولية سنة ٢٠٠٤ حول «التعامل مع حماس»، فإن انتظار ظهور «شريك فلسطيني موثوق» يتجه إلى أن يشكّل «وصفة للشلل، أو أسوأ: وحدها العملية السياسية ذات الصدقية يمكنها أن تنتج زعامة فلسطينية فاعلة وليس العكس»[3].

وقد تعود علينا المقارنة هنا مع جنوب أفريقيا بالفائدة. فعندما قررت حكومة الفصل العنصري سنة ١٩٩٠ رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي وكل المجموعات السياسية الأخرى وإطلاق جميع السجناء السياسيين والشروع في المفاوضات، لم يكن المؤتمر الوطني الأفريقي قد اعترف بشرعية الحكومة أو علّق كفاحه المسلّح. وخشي معظم الأفريقيين الجنوبيين البيض المؤتمر الوطني الأفريقي بوصفه عميلاً للاتحاد السوفياتي – ليس أقله لأن زعامته تداخلت مع زعامة واحد من أكثر الأحزاب الشيوعية ستالينية في العالم. ورفض المؤتمر خلال المفاوضات، التي انطلقت أحياناً لتتوقف أحياناً أخرى على مدى السنتين التاليتين، مطالب بالتخلي عن السلاح أو الموافقة على أن يصبح إصرار الحكومة على «تقاسم للسلطة» بتفويض دستوري جزءاً من التسوية. واعتبر معظم البيض في ذلك الوقت أن تقاسم السلطة غير قابل

(١) Yaari, «Fight Delay».

(٢) راجع «Hamas Rejects Al-Qaeda's Support,» March 5, 2005, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle-east/4776578.stm[5/17/06].

(٣) «Dealing with Hamas,» ICG Middle East Report No. 21, Amman/Brussels, January 26, 2004, p. ii.

للتفاوض. ومع ذلك واصلت الحكومة المفاوضات مع المؤتمر الوطني حتى بعدما انهارت المفاوضات المتعددة الأطراف مرتين – وأدت في مآل الأمر في ١٩٩٤ إلى تسوية وانتخابات ديمقراطية سنة ١٩٩٤[١].

وشرح لي الرئيس دوكليرك لاحقاً أن ما وفّر له ولمانديلا فسحة للمناورة هو واقع أن أياً منهما لم يجعل التفاوض معلّقاً على قبول الطرف الآخر بالشروط أو بالإنجازات القياسيّة وكان ذلك يوفّر هدفاً للمفسدين من الطرفين الذين صمّموا على القضاء على إمكان الاتفاق[٢]. وأتاح هذا الغياب للإصلاحيين في الحكومة والمعتدلين في المؤتمر الوطني الافريقي بتحقيق نتائج دافعين بالعملية إلى الأمام ومعزّزين من شرعيتهم. ولهذا السبب بالذات أمكننا في مرات كثيرة مشاهدة الفشل المتكرر للتهدئة والهدنات والاتفاقات في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي[٣].

يبقى السؤال مفتوحاً حول إمكان التفاوض على تسوية مع حماس، مع أن إمكانية عدم التفاوض تبقى مع ذلك غير واضحة تماماً. ولا يوجد في عمل حماس على مرّ السنوات الكثيرة الماضية الكثير الذي يوحي بأن زعامتها لا تستجيب لمنطق الاحتواء أو عاجزة عن التسوية الاستراتيجية. بيد أن على إسرائيل والإدارة الأميركية أن تستوعبا حقيقة أن شرعية حماس على الأرض تعني أن عليهما التعامل معها. وسبق لأحد محللي الشؤون الفلسطينية أن قال إنه من الأفضل، بدلاً من أبلسة المنظمة ومحاولة تدبير انهيارها، اللجوء إلى «الحوافز والضغوط الهادفة إلى تقوية الأكثر براغماتية واستيعاباً في داخل حماس ممن يتوقون إلى الانضمام إلى الإجماع الفلسطيني»[٤].

(١) وافق المؤتمر الوطني الأفريقي، في هذه الحالة، على تقاسم السلطة بتفويض دستوري في الدستور المؤقت (١٩٩٤)، غير أن الحزب الوطني قرر التخلي عنه في الدستور النهائي (١٩٩٦) في مقابل تنازلات أخرى.

(٢) مقابلة مع المؤلف في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في كيب تاون.

(٣) راجع Jung, Lust-Okar, and Shapiro, «Problems and Prospects,» pp. 288–90, 297–301.

(٤) «Dealing with Hamas,» p. 23.

وسيتطلّب هذا تعاطياً نشطاً مع الزعامة «الداخلية» الأكثر براغماتية في حماس، ومن قادتها البارزين إسماعيل هنيّة ومحمود الزهّار، والتي تتميّز عن الزعامة «الخارجية» الأكثر أيديولوجية المتمثلة في خالد مشعل وموسى أبو مرزوق[1].

وقد تأكدت في شكّل مؤثّر في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٦ كلفة عدم التحرّك الحثيث إلى الأمام، والاستفادة مما عُرض من مكاسب في خلال أشهر الهدنة الستة عشر. قتل صاروخ إسرائيلي بدا أنه طائش ثمانية مدنيين على أحد شواطئ غزّة ما دفع بقادة حماس إلى تعليق الهدنة والوعد بهجمات انتقامية ضد المدنيين الإسرائيليين[2]. وكان زعماء حماس يحمون بذلك خاصرتهم وقد أدركوا وجود القاعدة في غزّة الذي أخذ في النمو مع توجههم إلى أن يصبحوا حكومة قد تفاوض على تسوية[3]. فقد خاطرت حماس، في غياب أي احتمال بنتيجة محسوسة، بخسارة رموز التحرير الفلسطيني للقاعدة تماماً كما خسرتها منظمة التحرير الفلسطينية لحماس عندما دمّر اغتيال إسحق رابين الاتفاق الذي أوشك على بلوغه مع ياسر عرفات في ١٩٩٥[4]. وبدا أن نافذة الفرصة المناسبة أخذت تقفل من جديد.

ربما اعترف بعضهم بأن لدى منظمة مثل حماس أهدافاً استراتيجية تجعلها

(١) راجع: Shaul Mishal,«Hamas:The Agony of Victory,» Strategic Assessment 9, no. 1 (April 2006): 6.

(٢) Steven Erlanger,«Hamas Fires Rockets into Israel, Ending 16-Month Truce,» New York Times, June 11, 2006, p.A1.

(٣) Hazem al-Amin, «In the Palestinian Diaspora, They Joined Early . . . In the Territories,They Delayed in Receiving It» (pt. 1 of 2), Al-Hayat, April 7, 2006, http://english.daralhayat.com/Spec/04-2006/Article-20060407-74c40c9e-c0a8-10ed-0105-0034e1a86f 7c/story.html [6/14/06]; and «In the Palestinian Diaspora . . . 'International Jihad' Accelerates Its Steps in the West Bank and Gaza, after 'National Jihad' FormedI ts Government» (pt. 2 of 2), Al-Hayat, April 10, 2006, http://english.daralhayat.com/Spec/04-2006/Article-20060410-84272b88-c0a8-10ed-0105-0034bc562c62/story.html[6/14/06]. See also Khaled Abu Toameh and Larry Derfner, «A Tough Neighborhood: Is Al Qaeda Branching Out to the Palestinian Territories?» U.S. News and World Report, May 15, 2006,http://www.usnews.com/usnews/news/articles/060515/15mideast.htm [6/14/06].

(٤) راجع. Jung, Lust-Okar, and Shapiro, «Problems and Prospects,» pp. 297–301.

منفتحة على منطق الحوافز، بيد أنهم يصرّون على أن ذلك يميّزها عن المجموعات الإسلامية العابرة للأوطان بمطامحها واختيارها للأهداف. ويشير أوليفيير روي إلى أن الأمركان على هذا النحو المتزايد مع القاعدة. فمنذ التسعينيات، وقد تغذّت القاعدة في جزء من نجاحها ضد السوفيات في أفغانستان، وفي جزء من تجنيد مسؤولين جدد من العملاء في أوروبا، وفي جزء آخر من التمدد العالمي للقوة الأميركية، بات بعض من أعضائها أقل اهتماماً بالجهاد الدفاعي وأكثر انجذاباً إلى «الأمّة» الخيالية الموجودة في كل مكان ولا مكان». وبحسب روي فإن القاعدة اليوم «لا تملك رؤية استراتيجية. وهي تحارب ضد بابل، ضد الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل اللتين ترى فيهما شرّاً». ولاحظ أن كثيراً من أهدافها لا يملك قيمة عسكرية أو استراتيجية: مرابع ليلية ومطاعم في بالي والدار البيضاء أو كنيس يهودي في جزيرة جربة التونسية[1].

ويمكن التشكيك في منطق روي على أساس أنه لا بد وأن القاعدة، مهما كانت أهدافها خيالية، لا تزال قادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية، وهو ما يجعل قادتها تحت حكم بواعث محاكمات عقلية. ويشكّل ما حصل من اختلاف في الرأي في تموز/يوليو ٢٠٠٥ وبُثّ في رسالة من كبير مساعدي بن لادن، أيمن الظواهري، إلى زعيم التمرّد العراقي أبو مصعب الزرقاوي، مثالاً على ذلك. حاول الظواهري لجم الزرقاوي فانتقد عمليات قطع الرأس وغير ذلك من الإجراءات المتجاوزة الحد لأنها تقوّض دعم السكان المحليين الذي تحتاجه القاعدة بعد الرحيل الأميركي الحتمي من العراق[2]. ولكن حتى مع الاعتراف، إلى حد ما، بوجهة نظر روي يبقى السؤال هو: ماذا يتبع؟ ومن غير الواضح هل إن «الحرب [الدائمة] على الإرهاب» (ولا سيما أنها ليست أقل بدائية من فكرة الأمة العالمية) ستخفض الإمداد بهذا النوع من الإرهابيين. بل على العكس، فالبيّنة من العراق هي في أنها تزيد في ذلك المدّ. إلا

(١) Olivier Roy, Globalized Islam:The Search for a New Ummah(New York: Columbia University Press, 2004), pp. 293–94.

(٢) Susan Glasser and Walter Pincus, «Seized Letter Outlines Al Qaeda Goals in Iraq,» Washington Post, October 12, 2005,p.A13. وقد نفى الظواهري صحّة الرسالة.

أن المقاربة العاقلة هي في وقف تحفيز الإمداد والحد من وصول القاعدة إلى الموارد والدعم. وكما يلاحظ روي فإن نقاط ضعف القاعدة هي في حاجتها الدائمة إلى الملاذات والصعوبة التي يواجهها جهاد محاربيها في إقامة قواعد اجتماعية وسياسية من دون دعم من حلفاء محليين[1]. ويطرح منطق الاحتواء استغلال نقاط الضعف هذه. ويجب تحويل التركيز عن فحوى معتقداتها إلى الظروف التي من شأنها أن تجعل من عثورها على ملاذ آمن ودعم من السكان المحليين أقل احتمالاً.

والعامل الإضافي الذي يجب التركيز عليه هنا هو المال. إذ يمكن لاقتفاء حركة المال، خصوصاً عند المجموعات الإرهابية العابرة للأوطان التي تفتقر إلى ملاذ دائم وتضطر إلى العمل من مسافات بعيدة جدّاً عن أهدافها، أن يشكّل أداة مساعدة في الاستخبار والاحتواء. ومن المتعارف عليه أن الكلفة الفعلية لهجوم إرهابي ما صغيرة جدّاً، بما يوحي بأن جهود مكافحة تمويل الإرهاب أشبه بعض الشيء بالبحث عن إبرة في كومة من القش. غير أن هذا يشبه القول إن الكلفة التي يتكبّدها المطعم لإنتاج وجبة طعام واحدة هي كلفة صغيرة؛ لكنه يتجاهل كلفة بناء المطعم وصيانته وتشغيله. وعلى القاعدة، بالرغم من وصولها الاستثنائي إلى ثروة بن لادن الشخصية، أن تجمع تبرعات بملايين الدولارات لتمويل بنيتها التحتية ومعسكرات تدريبها ونشاطاتها الأخرى، وتحريك هذا المال حول العالم[2].

يتم بعض ذلك بواسطة «الحوالة»، وهي كناية عن خدمات ائتمانية ومصرفية تعمل من الجوامع والمؤسسات الصغيرة بالحد الأدنى من العمل الورقي والاعتماد على المصارف. وقد يوحي هذا بوجود القليل من المنفعة في الإصغاء إلى نصيحة وليام وشسلر، المدير السابق للتهديدات القومية في مجلس الأمن القومي في إدارة

---

(١) Roy, Globalized Islam, pp. 293–95.

(٢) راجع «Terrorist Financing: Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations», Council on Foreign Relations Report, Maurice R. Greenberg (Chair), William F. Wechsler and Lee S. Wolosky (Project Co-Directors), October 2002, http://www.cfr.org/publication.html?id=5080[5/24/06].

كلينتون، بـ«اقتفاء آثار المال»[1]. غير أن ما يشير إليه فعلاً يشكّل سبباً إضافياً للاستثمار في الاستخبارات البشرية. ويشكّل اقتفاء جمع التبرعات المالية والتحويلات نشاطاً بالمفرّق وليس بالجملة. ويعتمد على التعاون بين الحلفاء الإقليميين واختراق الخلايا الإرهابية والجوامع وشبكات الحوالة.

يبقى أن النظام المصرفي ليس بأي حال من الأحوال خارج المجال. فمن المرجح أن تعمد الجماعات الإرهابية، التي يجب على قادتها أن يديروا من بعيد العمليات في البلدان الغربية، إلى استخدام البنوك، كما فعل بالتأكيد الذين قاموا بهجمات ٩/١١. فقد حصلوا على المال عبر الصرّاف الآلي. والملاحظة المشتركة عن الهجمات هي أن السهولة التي يمكن فيها اليوم تحويل الأموال حول العالم بهذه الطريقة تصب في مصلحتهم. غير أن الجانب الآخر لهذه الحقيقة هي في أنه يمكن اقتفاء هذه الأموال. وكان اقتفاء التحويلات المالية حيويّاً، مثلاً، في فضح مؤامرة لتفجير طائرات ركاب فوق شمال الأطلسي في آب/أغسطس ٢٠٠٦[2]. وهو ما يمدّ المصارف والحكومات بالحوافز للتعاون في الإفادة عن أي تنقلات مشبوهة للأموال. بيد أن ذلك يتطلب تعاوناً متعدّد الأطراف مع الحكومات المعنية والمؤسسات المالية[3].

شبكات الإرهاب العابرة للأمم، والدول الضعيفة

يجادل منتقدو الاحتواء في مواجهة الإرهاب في أن الطابع العابر للمنظمات الإرهابية المعاصرة يجعل من العقيدة التي صُمّمت للدول القومية التقليدية ولو العدائية، عقيدة بالية. «فشبكات الإرهاب الغامضة»، على حد قول الرئيس بوش،

---

(١) William F. Wechsler, «Follow the Money,» Foreign Affairs, July/August, 2001, pp. 40–57.

(٢) راجع Jennifer Quinn and Paul Haven, «Money Trail Probed in Foiled Plot,» Airport Business, August 12, 2006, http://www.airportbusiness.com/article/article.jsp?siteSection=1&id=7575 [9/8/06].

(٣) راجع «Update on the Global Campaign against Terrorist Financing,» Council on Foreign Relations, June 15, 2004, http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Revised_Terrorist_Financing.pdf [6/12/06].

«صعبة الاحتواء». ويقول جون غاديس إن الاحتواء صُمّم بوصفه استراتيجية ترتكز إلى الدول وتركّز على «أنظمة يمكن تحديدها ويمكنها أن تدير المخاطر الجارية التي لا تصل إلى الحرب»[1]. ويبدو الاحتواء، بنتيجة ذلك، وكأنه يفتقر إلى قدرة استمالة المجموعات الإرهابية بالرشوة. فهم ليسوا جزءاً من لعبة شطرنج الديبلوماسية الدولية وبالتالي ليسوا قابلين للتأثر بالحوافز وبحسابات الربح والخسارة التي تحكمها.

غير أن هذا الاستنتاج يستخف بالمدى الذي تعتمد فيه الجماعات الإرهابية في القيام بأعمالها على الدول المُسهّلة لها. وكما ادّعى السيناتور جون ماكين في البرنامج الإذاعي «دون إيموس» فإن التهديدات التي تشكّلها المنظمات الإرهابية تتعاظم جدّاً عندما ترعاها الدول إذ «تتزايد تدريباتها كثيراً وتجهيزاتها وقدراتها»[2]. فكم ستكون منظمة التحرير الفلسطينية أكثر ضعفاً لولا قواعدها الإقليمية في مصر والأردن وسوريا ولبنان وأمكنة أخرى ما بين الستينيات والثمانينيات؟[3] واعتمدت القاعدة بشكل حيوي على نظام الطالبان في أفغانستان في المرحلة التي سبقت ٩/١١. فقد سبق للسعودية أن طردتها سنة ١٩٩١ بسبب نشاطها المناوئ للحكومة ونجحت في الضغط على السودان لإبعادها عن الخرطوم بعد ذلك بثلاث سنوات. وباتت أفغانستان، التي قاتلت فيها السوفيات في خلال الثمانينيات، ملاذها الوحيد.

قد لا تكون التنظيمات الإرهابية نفسها دوماً أهدافاً مجدية للاحتواء، لكن

---

(١) Gaddis, «After Containment,» p. 28.

(٢) حديث السيناتور جون ماكين في البرنامج الإذاعي «إيسموس في الصباح»، WFAN, New York, July 26, 2006, http://www.msnbc.msn.com/id/9877519/ [7/26/06].

(٣) أسست أولى قواعد منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤ في مصر والعراق وسوريا. وأُنشئت «القواعد الآمنة» للمنظمة في أواخر سنوات ١٩٦٠ في الضفة الغربية لنهر الأردن ثم في جنوب لبنان، مع وجود قاعدة سياسية لها في سوريا. وطّردت منظمة التحرير في ١٩٧٠-١٩٧١ من الأردن. وفي أعقاب إجلاء المنظمة من بيروت في حزيران ١٩٨٢، توزّع مقاتلوها على الجزائر وتونس والسودان واليمن والعراق. راجع Yezid Sayigh, «Palestinian Armed Struggle: Means and Ends,» Journal of Palestine Studies16, no. 1 (1986): 95–112, and Fuad Jabber, «The Arab Regimesand the Palestinian Revolution, 1967–71,» Journal of Palestine Studies 2, no. 2 (1973): 79–101, and http://www.globalsecurity.org/military/world/para/plo_military.htm [11/18/05].

الأنظمة المُسهّلة يمكنها أن تكون بالتأكيد. فالتطبيق الدؤوب للعقوبات وغير ذلك من أدوات الاحتواء الكلاسيكية استمال في النهاية ليبيا إلى تغيير سلوكها. وكان نظام الطالبان قد بقي في أفغانستان لو أنه سلّم بن لادن وأغلق قواعد القاعدة كما طالبت الأمم المتحدة بذلك في أعقاب هجمات ٩/١١. وأدى رفض الملاّ عمر إلى ما تلى ذلك من تصعيد. وقد ساهم تحويل انتباه الولايات المتحدة ومواردها – التي استخدمت سابقاً لاجتثاث الملاذات في أفغانستان وباكستان وتموّل الآن المغامرة العراقية – في التهديد المستمر الذي تشكّله القاعدة. ويصعب تخيّل مجموعة إرهابية من دون ملاذ إقليمي تشكّل تهديداً خطيراً ومستمرّاً على الأمن القومي الأميركي. فالرئيس بوش حدّد في النهاية الدول المارقة بأنها التي تشكّل «محور الشر». ولا يوجد سبب جوهري للافتراض بأنها أقل قابلية للاحتواء من «أمبراطورية الشر» التي حدّدها الرئيس ريغان.

لاحظت بولين جونز لوونغو إللن لاست ـ أوكار أن الإسلاميين الذين يبلغون السلطة في الدول القومية أو يقاربون إمكان الوصول إليها يجدون أنفسهم وبشكل متزايد على خلاف مع المجموعات الإسلامية العابرة للأوطان مثل القاعدة. فعملية توطيد نظام ما وتشغيله تتجه إلى أن تتضمن ضرورات وتسويات ليس للجماعات العابرة للأوطان من سبب لمساندتها، ومن المرجّح أن ترفضها، وبشكّل أكثر تأكيداً تشكيل ائتلافات واسعة بدعم وطني[1]. وشهدنا ذلك في رفض حماس، بعد انتخابات ٢٠٠٦، نصيحة القاعدة بعدم احتضان حل الدولتين الذي سيعترف ضمناً بسيادة إسرائيل. وشهدنا ذلك أيضاً في تعاون إيران بعد ٩/١١ مع ائتلاف الشمال والولايات المتحدة في أفغانستان. فالنظام الإيراني ليس صديقاً للقاعدة، وقد سعد برؤية مسهلي أمورها من الطالبان وقد أزيحوا. وشهدنا حال التوتّر التي تحدّ من الأمور في أفغانستان نفسها. فعدم قدرة الملاّ عمر على الموافقة بين متطلبات كون

(١) Pauline Jones-Luong and Ellen Lust-Okar, «Rethinking the Relationship between Transnational and National Islamists» (paper presented at the conference on Democracy, Governance,and Identity, University of Michigan, May 5–6, 2006).

أفغانستان دولة عاملة في النظام الدولي وبين الاستمرار في توفير الملاذ للقاعدة كلّف نظام الطالبان خسارة وجوده.

إن الطريقة الأفضل للتفكير في شأن التوتر بين الجماعات الإسلامية الوطنية وتلك العابرة للأوطان هي في إذكاء هذا التوتّر في خدمة الاحتواء. وعلينا، بالقدر الذي تدعم فيه الحركات القومية والحكومات المجموعات الإرهابية الدولية، أن نردّ بالأدوات التقليدية: الضغط الديبلوماسي، العقوبات، فرض تطبيق القانون الدولي، أو أي حوافز أخرى يمكن ممارستها. غير أنه يوجد سببان للترحيب بالتوتّرات التي تنشأ بين الحركات الإسلامية الوطنية والحكومات من جهة وبين المجموعات الإسلامية الإرهابية الدولية من أمثال القاعدة من جهة أخرى. والسبب الأول هو أن لتوطيد السلطة الوطنية في حد ذاته تأثيراً ملطّفاً على النزعة إلى تصدير الإرهاب. وعلى الحكومات الوليدة، كما رأينا في العملية الناجحة إلى حد كبير للمجموعات الإسلامية في تركيا والأردن، أن تجد حلاً لطائفة من المشاكل الداخلية لا تعني التنظيمات الإرهابية. وهي تحتاج أيضاً إلى التعاون الدولي لتمتلك أي أمل في بناء اقتصاد قابل للحياة وبنى تحتية حديثة قابلة للبقاء. وبحسب ذلك فهي صالحة للتصرف كما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية في أواسط التسعينيات أو كما فعلت حماس خلال هدنتها التي استمرت ١٦ شهراً ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦[١]. (الجانب الآخر لهذا المنطق هو أن تضارب المصالح بين حماس والقاعدة سيتراجع أيضاً مع تلاشي حظوظ حماس في أن تصبح حكومة وليدة).

يجب أيضاً أن نرحب بالتوترات بين الحركات الإسلامية الوطنية والدولية للأسباب نفسها التي رحّب فيها كينان بالتوترات بين السوفيات والآخرين في الحركة الشيوعية الدولية. وتضع المنافسة الناتجة عن تضارب أجندات الولايات المتحدة في مواجهة مع خصم أقل تآلفاً. وهي توزّع أيضاً كلفة محاربة المجموعات الإرهابية الإسلامية الدولية مثل القاعدة. وقد مضت السعودية، حتى ٢٠٠٣، تساعد مساعدة

(١) راجع Zecharia Kahn, «The Hamas Gamble,» Journal of Middle Eastern Geopolitics 2, no. 1 (January/March 2006): 85–94.

كبيرة في الإجراءات المالية المناهضة للإرهاب ضد القاعدة، يغذّيها في ذلك، ربّما، تفاهم ضمني مع بن لادن على إبقائها بمنأى عن نشاطاته. غير أن هذا تبدّل بشكل دراماتيكي في أيار/مايو من تلك السنة حينما شرعت القاعدة في سلسلة من التفجيرات ضد مجمعات إقامة الأجانب وغيرها من الأهداف في الرياض وينبع والخبر. وأدى هذا إلى حملات سعودية متواصلة لتعطيل الخلايا المحلية للقاعدة، وتحسين فرض القانون، والتعاون في تقديم استخبارات تتعلق بما تقوم به القاعدة من جمع للأموال وتبييضها[١]. وهذا جدير بالملاحظة بما أن السعودية كانت بحسب وصف ديفيد أوفهاوزر، المستشار العام للخزانة ورئيس لجنة التنسيق السياسية الخاصة بتمويل الإرهاب في مجلس الأمن القومي، «مركز» تمويل الإرهاب[٢].

لا يعني هذا القول بأن علينا دعم النظام السعودي أو الموافقة على قمعه الداخلي. بل ينبغي أن نستخدم الأدوات المتوفّرة لنا للضغط على السعوديين في اتجاه الإصلاح الديمقراطي. إلا أنه لا ينبغي، على هذا الأساس، البحث عن إسقاط النظام السعودي. فالتطلّع إلى ذلك يفوق قدرتنا على العمل الدولي الشرعي، ناهيك بقدرة الموارد الأميركية. ينبغي أن نساعد على نشر الديمقراطية حول العالم كما سأذكر ذلك في الفصل السادس، على شرط ألا يصل ذلك إلى حد تغيير لا داعي له للنظام في بلدان لا تشكّل تهديداً للولايات المتحدة.

وثمة اعتراض مختلف على الاحتواء يطرحه مدافعون عن عقيدة بوش ليس لأن الملاذات المتوفّرة للإرهابيين قوية أكثر مما يجب على ردعها بل بالأصح لأنها ضعيفة جدّا. فالاحتواء استراتيجية ترتكز إلى الدولة وتقوم على فكرة أن الحكومات تسيطر على ما يجري في داخل حدودها. وحتى لو أن حكومة الطالبان في أفغانستان أرادت إقفال قواعد القاعدة أو تسليم بن لادن كما طولبت بذلك بعد ٩/١١ فلربما

(١) «تحديث حول الحملة العالمية ضد تمويل الإرهاب».

(٢) الشهادة المكتوبة للمستشار العام ديفيد د. أوفهاوزر أمام لجنة المصارف والإسكان والشؤون المدينية في مجلس الشيوخ الأميركي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. http://www.ustreas.gov/press/releases/ js760.htm [6/12/06].

لم تكن لتتمكن من القيام بذلك. برغم كل شيء لم يتمكّن نظام مشرّف المتعاون في باكستان من تسليم بن لادن في الفترة التي تجاوزت الأربعة أعوام التي أعقبت تملّصه من القوات الأميركية في تورا بورا وتسلله عبر الجبال البيضاء.

إن تحديات الأمن القومي التي تطرحها الدول الضعيفة خطيرة بالتأكيد. لكن إدراك هذا هو بمثابة لزوم ضخم لما لا يلزم كدفاع عن عقيدة بوش التي لا تطرح أي استراتيجية للتعامل مع هذه الدول. بل، على العكس، تؤدي على ما يبدو إلى تكاثرها. وثمة دول ضعيفة بأعداد أكبر مما يسمح للولايات المتحدة بغزوها كلّها وتحويلها إلى دول فاعلة. ولم تتمكن الولايات المتحدة، بشكل خاص، من القيام بهذا في أفغانستان حيث لا تسري سلطة حكومة كارزاي كثيراً في خارج كابول بعد أربع سنوات ونصف على إطاحة الطالبان. أما بالنسبة إلى العراق، كائناً ما كان موجوداً قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، فهو قد شكّل دولة تعمل. وقد احتكر نظام صدّام حسين، من ضمن القيود التي فرضتها مناطق حظر الطيران، أدوات الإكراه أقله بالقدر الذي يفعله معظم الحكومات التقليدية. وهو ما لا يمكن قوله عن عراق ما بعد الغزو. إضافة إلى أنه من سخرية عواقب ذلك أنه مهما بلغ عدد الدول الضعيفة في العالم قبل غزو العراق فقد باتت توجد دولة واحدة إضافية على الأقل من بعده. وهي دولة ضعيفة يمكن أن تتفتت إلى ثلاث دول ضعيفة في حال انتهت الحرب الأهلية إلى تقطيع أوصال البلاد.

لا يوجد بديل من الاحتواء حينما يتعلّق الأمر بدول ضعيفة تأوي شبكات إرهاب. وعلى المدى المتوسط يساعد انتهاء الحروب الأهلية التي ابتلي بها الكثير منها في نمو الهيكليات الدستورية وفي مساعدة تنموية تُطلِق تنمية اقتصادية مستدامة، ما قد يحوّل الكثير منها إلى دول قومية قابلة للحياة. أما على المدى القصير فإن المساعدات الثلاث الأكثر أهمية لاحتواء التهديد الصادر عنها ستتضمن ضمان حدودها والحصول على استخبارات جيّدة حول المجموعات العاملة في داخلها والعمل مع أي وكالات دولية تسعى إلى إيجاد حل لنزاعاتها الداخلية ومشاكلها

التنموية. ومن المرجح أن تكون هذه الوكالات، وبخاصة ممثليها المحليين، المصادر الفضلى للاستخبارات التي يُركن إليها وللاستراتيجيات القابلة للتطبيق للتضييق على نشاطات هذه المجموعات الإرهابية.

يعتمد احتواء الدول الضعيفة بصفة خاصة على التعاون المتعدد الأطراف في المنطقة الإقليمية. فعلى الرغم من قعقعة السيوف بين الولايات المتحدة وإيران، فإن ما لا يتصوّره عقل هو أن يتم بسط الاستقرار في جنوب شرق العراق من دون التعاون الإيراني، كما شرعت إدارة بوش في الاعتراف به[1]. كما أنه غير المحتمل أن يتم ضمان أمن الجزء الشمالي الغربي من البلاد من دون مساعدة من سورية. وقد بقيت حدود العراق في ٢٠٠٦ قابلة للاختراق في الاتجاهين أمام حركة الإرهابيين. واحتاج إنجاز التعاون الإقليمي إلى التعاون مع الجيران المحليين الذي يملكون أكبر مصلحة، وأكثر المعلومات ذات الصلة، والقدرة في العادة على التخريب في حال شاءوا القيام بذلك. وبالتالي فإن تهديد حكومات الجوار بلا داعٍ، والإعلان عن الأمل في تأثيرات الدومينو في عملية قلب الأنظمة، بالكاد يشكلُ الطريقة لتحقيق ذلك التعاون.

هزيمة الإرهابيين وإنتاج المزيد منهم

يجب أيضاً الحكم على الاحتواء بوصفه أساساً واقعياً للأمن القومي في حقبة ما بعد ٩/١١ عندما ننظر في كلفة الاستهانة به كما فعل مناصرو عقيدة بوش. ولمجرّد أن دور الإمبريالي الخبيث سيوكل حتماً إلى الولايات المتحدة الغازية، فإن عقيدة بوش توقع نفسها في أيدي خصومها. وهي تنتج وقوداً لمعاداة أميركا، تعززه الكراهيات الإثنية والدينية والوطنية التي تتجه عقيدة بوش إلى زيادتها حدّة. ويستطيع الإرهابيون والأنظمة المارقة استخدام وقائع السلوك الأميركي لحشد المناصرين لقضاياهم.

(١) Michael Slackman and David E. Sanger,«US and Iranians Agree to Discuss Violence in Iraq,» New York Times, March17, 2006, p.A1.

وتقدّم لهم الانتهاكات الحتمية التي تحصل في زمن الحرب – ما لايس، غوانتانامو، أبو غريب، والحديثة – وهي انتصارات دعائية إضافية تجبر الولايات المتحدة على الوقوف في موقف دفاعي. فمعطيات الرأي العام حول المشاعر المتغيّرة حيال الولايات المتحدة منذ غزو العراق دراماتيكية. ويفيد بيتر كاتزنستين وروبرت كيوهان أن استطلاعات الرأي في معظم البلدان أظهرت قبل الغزو رأياً سائداً مؤاتياً للولايات المتحدة، غير أن هذا تغيّر سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، مع رأي سلبي قوي ومؤثّر وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان[١].

هذا ناهيك بالإشارة إلى الملاحظة المألوفة بأن الغزو الأميركي شكّل هديّة للقاعدة – معزّزاً عمليات التجنيد فيها ومحوّلاً العراق إلى جاذب للمقاتلين الأجانب الذين يُقدّر أن عددهم ارتفع من ١٠٠ في أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى ٥٠٠ في أيار/مايو ٢٠٠٤، إلى ألف في أيار/مايو ٢٠٠٥، فإلى ١٥٠٠ في أيار/مايو ٢٠٠٦[٢]. ومهما بلغت صعوبة تعبئة ضحايا القمع التسلطي لركوب مخاطر هائلة مرتبطة بمقاومة قامعيهم، فمن غير المنطقي إلى حد كبير تقديم موضوع بديل للغضب يمكن تحريك الاستياء في اتجاهه، وهو بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة بغزوها العراق. وتعيد الأحجية التي نواجهها هناك الآن إلى الأذهان كاريكاتوراً لأحد سياسيي ليكود وهو يعلن «سياستنا حيال الفلسطينيين بسيطة: سنستمر في ضربهم حتى يتوقفوا عن كرهنا». ولشهداء الإرهابيين أشقاء وشقيقات وأبناء وبنات، وسيلتحق بعضهم بالقضية لتعبئة مكان الإرهابي الذي سقط. ويتفادى الاحتواء هذه المزالق لأنه يتضمن مقاومة الدافع إلى الهيمنة التي بدورها تشعل المقاومة.

طرح الرئيس بوش وغيره من المدافعين عن حرب العراق القضية المعاكسة،

---

(١) Peter Katzenstein and Robert Keohane, eds., Anti-Americanism in World Politics (Ithaca: Cornell University Press,forthcoming), manuscript pp. 12–13.

(٢) Nina Kamp, Michael O'Hanlon, and Amy Unikewicz,«The State of Iraq: An Update,» New York Times, June 16, 2006,http://www.nytimes.com/2006/06/16/opinion/16ohanlon.html?_r=1&n=Top%2fOpinion%2fEditorials%20and%20Op%2dEd%2fOp%2dEd%2fContributors&oref=slogin [6/20/06].

زاعمين أن التأثير الظاهر لحرب العراق هو في جعل الأنظمة المارقة أكثر تعاوناً، خوفاً من أن تصبح التالية على اللائحة. وتحدّث عضو الكونغرس توم لانتوس، على سبيل المثال، عن «القيمة التربوية» للحرب في إقناع ليبيا بالتخلي عن برنامجها النووي والتعاون مع الحرب على الإرهاب[1]. غير أنه سبق للقذافي أن أخذ يدق الباب منذ سنوات، يدفعه إلى ذلك جاذب رفع العقوبات والعودة إلى الاندماج مع الاقتصاد العالمي[2]. وفي سنة ١٩٩٦ لاحظ تقرير وزارة الخارجية حول الإرهاب العالمي تراجعاً حاداً في رعاية ليبيا للإرهاب بفضل العقوبات الدولية[3]. وبعد ذلك بثلاث سنوات سلّم الليبيون اثنين من مفجري طائرة «بانام ١٠٣» ليحاكما في لاهاي[4]. ووافقوا أيضاً على أن يدفعوا للحكومة الفرنسية مبلغ ٣١ مليون دولار كتعويضات لضحايا تفجير الطائرة «يوتا ٧٧٢» قبل ذلك بعقد من الزمن[5]، وفي دفع تعويضات لعائلة الشرطية إيفون فليتشر التي أُطلقت عليها النار خلال إحدى المظاهرات خارج السفارة الليبية في لندن[6].

كتب فلينت ليفيريت، مدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، أن حرب العراق، وكانت لم تبدأ بعد، «لا تشكّل القوة

(١) David Cortright and George Lopez, «Bombs, Carrots,and Sticks: The Use of Incentives and Sanctions,» Arms Control Today, March 2005, http://www.armscontrol.org/act/2005_03/Cortright.asp#bio [6/18/06].

(٢) George Lopez and David Cortright, «Containing Iraq:Sanctions Worked,» Foreign Affairs, July/August 2004, http://www.foreignaffairs.org/20040701faessay83409/george-a-lopez-davidcortright/containing-iraq-sanctions-worked.html [6/10/06].

(٣) «Patterns of Global Terrorism,» U.S. State Department,April 1996, http://www.fas.org/irp/threat/terror_96/overview.html [6/10/06].

(٤) «Lockerbie Crash Timeline,» CNN.com, September 12, 2003, http://www.cnn.com/2003/WORLD/europe/08/14/lockerbie.timeline/ [6/10/06].

(٥) «Libya Pays France Plane Bomb Damages,» BBC News,July 16, 1999, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/396254.stm [6/18/06].

(٦) «Background Note: Libya,» U.S. Department of State:Bureau of Near Eastern Affairs, November 2005, http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5425.htm [6/18/06].

الدافعة وراء قيام ليبيا بخطوة» التخلي عن برنامجها النووي. بل إن القذافي ردّ في ذلك على إشارة صريحةٍ بالمثل. «فقد أشار مسؤولون أميركيون إلى أن تفكيكاً يمكن التحقق منه لمشاريع الأسلحة الليبية سيدفع بنا إلى رفع العقوبات»(١). وقد ردّ كل من إدارتي كلينتون وجورج هـ. و. بوش عروضاً مشابهة من القذافي لأنهما لم تنظرا إلى برنامج الأسلحة الليبي بوصفه تهديداً وشيكاً. وقد عمد القذافي فوراً إلى إدانة هجمات ٩/١١ واصفاً الطالبان بأنهم «مسوّقين ملحدين للإسلام السياسي«(٢). ووقّعت ليبيا في ٢٠٠٢ على ميثاق القضاء على تمويل الإرهاب الصادر في ١٩٩٩ وعلى ميثاق تحديد المتفجرات البلاستيكية بهدف كشفها والصادر في ١٩٩١(٣). وانتفت الحاجة إلى غزو العراق لكبح جماح القذافي. والمؤكد أنه بدلاً من أن يشكّل العراق نموذجاً تحتذي به ليبيا، توجّب أن تشكّل ليبيا نموذجاً للسياسة الأميركية في العراق، ونموذجاً يجب أن يرشدنا في إيران.

وشكّل لبنان برهاناً إيجابياً آخر على التأثير الذي يُنسب أحياناً إلى غزو العراق. وأعطى جوناثان فريدلاند في آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى «سلسلة المقاومة السليمة» لتغيير النظام في العراق الفضل في المظاهرات الحاشدة في أعقاب اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري والذي اعتُقد على نطاق واسع ضلوع السوريين فيه(٤). ومهما تبيّنت صحة بصيرة فريدلاند بأن المظاهرات في بيروت، مدعومة بالضغط الأميركي، «ستدفع بالسوريين إلى حزم أمتعتهم»، فمن الصعب، كما لاحظ ذلك السفير الأميركي السابق في إسرائيل مارتن إنديك، طرح الحجّة بأن ما حصل هو

(١) Flynt Leverett, «Why Libya Gave Up on the Bomb», New York Times, January 23, 2004, http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/libya.htm [6/10/06].

(٢) Andrew Solomon, «Circle of Fire: Libya's Reformers Dream of Rejoining the World», New Yorker,May 8, 2006, http://www.newyorker.com/fact/content/articles/060508fa_fact3[6/10/06].

(٣) «Patterns of Global Terrorism: Libya 2002 Overview», MITP Terrorism Knowledge Base, http://www.tkb.org/More Patterns.jsp?countryCd=LY&year=2002 [6/10/06].

(٤) Jonathan Freedland,«The War's Silver Lining,» Guardian,March 2, 2005, http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,3604,1428372,00.html [7/29/06].

نتيجة لغزو العراق[1]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قراءة سيئة لتأثر حرب العراق على التورط السوري في لبنان وافتراض أنه دفع التطلعات إلى الديمقراطية هناك.

ظهر، بحلول ٢٠٠٥، إجماع في واشنطن على أن سورية قوة تدميرية يجب طردها من لبنان. بيد أن هذا شكّل انقلاباً على ما يقارب العقود الثلاثة من التعاون الذي يعود تاريخه إلى موافقة هنري كيسنجر على دخولها البلد في ١٩٧٦ لتثبيت الاستقرار فيه[2]. وجسّد عمل كيسنجر اعتقاداً واسعاً في واشنطن، سيستمر حتى ٢٠٠١ عبر إدارات متعاقبة جمهورية وديمقراطية، بأن السوريين وحدهم يمكنهم ضبط لبنان، في المدى القصير على الأقل[3]. وقد أعيد التأكيد على هذا الاعتقاد في خلال الاستعداد لحرب الخليج في ١٩٩١ التي ساندت فيها سورية الائتلاف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق. وأعطى وزير الخارجية جيمس بيكر الثالث الضوء الأخضر لدمشق لكسب سيطرة لا يوقفها شيء على لبنان، وهو ما فعلته[4].

أوقف السوريون تعاونهم مع السياسات العسكرية التي تقودها أميركا في خلال الاستعداد للحرب على العراق سنة ٢٠٠٣. ولما فشل السوريون في مساندتهم لصدام حسين في مواجهة الغزو، حوّلوا دعمهم إلى تمرّد. ويبدو أن انقلاب موقفهم من الولايات المتحدة تولّد من الاعتقاد بأن دور سورية سيأتي تاليّاً ما لم تفشل الولايات

(١) «لم نحتج إلى المضي إلى الحرب مع العراق لتحرير لبنان لأن اللبنانيين هم الذين حرّروا لبنان.... إنها قوة الشعب... الذي نزل إلى الشوارع بسبب ما فعله السوريون في الأعوام الثلاثين الماضية وليس بسبب وجود الولايات المتحدة في العراق». مقابلة أجراها المؤلف مع مارتن إنديك في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

(٢) Charles Glass, «Is Syria Next?» London Review of Books 25, no. 4 (July 24, 2003), http://www.lrb.co.uk/v25/n14/glas01_.html [7/29/06].

(٣) شكلت المحاولة الوجيزة للتسوية الشاملة في ١٩٨٣ استثناء. وقد فاوض وزير الخارجية جورج شولتز على «اتفاق ١٧ أيار/مايو» بين لبنان وإسرائيل والأنظمة العربية الرئيسية، ما عدا سورية. وتوجّب بحسب الاتفاق خروج كل القوات الأجنبية، السورية والإسرائيلية والمتعددة الجنسيات، من لبنان. لكنه لم يُنفّذ.

(٤) Fida Narsallah, «Syria after Ta'if: Lebanon and the Lebanese in Syrian Politics,» in Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace, ed. Eberhard Kienle (New York:British Academic Press, 1994), pp. 135–36.

المتحدة أو تغوص في المستنقع العراقي[١]. وكان هذا خوفاً معقولاً. فحكومة الأسد في سورية هي النظام البعثي الوحيد الآخر غير عراق صدام حسين، وقد سرت تكهنات مكشوفة يومها في أوساط الحكومة والمحافظين الجدد بأن دور سورية قد يأتي تالياً بالفعل.

فاقم رحيل سورية مشكلة فشل الدولة في لبنان. فقد دعا قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان وإلى حلّ كلّ الميليشيات[٢]. وبما أنه لم يتحقّق إلا أول هذين الأمرين، فقد توسّع حزب الله، كما هو متوقّع، لملء الفراغ الذي خلّفه رحيل السوريين[٣]. وتوقّع البعض بأن تتم تقوية الجيش اللبناني لتمكينه من السيطرة على حزب الله، غير أنه لم يجرِ على ما يبدو التفكير كثيراً في كيفية تحقيق ذلك. وهو أمر سيكون صعباً، ليس أقله لأن ٤٠ بالمئة من جنوده هم، على غرار حزب الله، من الشيعة. ولاحظ أحد المراقبين أن «الأمر سيبدو أشبه بعض الشيء بالجيش الأميركي يزحف على الجنوب»[٤].

أجريت انتخابات في أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٥. وأضحى ائتلاف تيار المستقبل المعارض برئاسة سعد الحريري، الابن البالغ ٣٥ عاماً لرئيس الحكومة السابق الذي اغتيل، الكتلة المسيطرة باثنين وسبعين مقعداً في البرلمان. غير أن حزب الله فاز بأربعة عشر مقعداً وأصبح مع حليفته أمل بقيادة أحد المتعاونين الرئيسيين مع سوريا في لبنان، نبيه بري، ثاني أكبر كتلة. وسيطرت «كتلة التحرير والتنمية» هذه، بأصواتها الخمسة والثلاثين، على ٢٧ بالمئة من الهيئة التشريعية. لكنها امتلكت أيضاً وزيرين في الحكومة متحالفين مع الكتلة التي يسيطر عليها رئيس مجلس

(١) المقابلة التي أجراها المؤلف مع مارتن إنديك في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

(٢) القرار ١٥٥٩ (٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/498/92/PDF/N0449892.pdf?OpenElement [7/29/06].

(٣) في آذار/مارس ٢٠٠٥، توقّع لي جنرال إسرائيلي، بما ليس للنشر، بحصول ذلك. وما أذعنت إسرائيل للوجود السوري في لبنان إلا لأنها أدركت هذه الحقيقة.

(٤) مقابلة أجراها المؤلف مع بول سالم في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

النواب نبيه برّي، وحازت أيضاً على دعم الجنرال المسيحي ورئيس الحكومة السابق ميشال عون. وامكنها، بنتيجة ذلك، استخدام قوتها السياسية لإحباط محاولات تقوية الجيش اللبناني(١).

سبق أن جادلت بأنه ينبغي نزع سلاح المتمرّدين والميليشيات ألاّ يشكّل شرطاً مسبقاً للمفاوضات، أما الانتخابات فمسألة أخرى. تحمّست إدارة بوش لإنتاج دليل ملموس على أن الديمقراطية تنتشر بالفعل في المنطقة، فدفعت بقوة من أجل الشروع في الانتخابات. ونسيت، في الظاهر، حقيقة أن الديمقراطية جيّدة لأمور كثيرة إلا أن إنقاذ الدول الفاشلة وإنهاء الحروب الأهلية ليسا من بينها. فالسياسة ليست دائماً الحرب بوسائل أخرى، لكن من المرجح أن تصبح كذلك حينما يتم الاعتراض على مؤسسات الإكراه العامة بالحدة نفسها التي شهدها لبنان في ٢٠٠٥. وما ساعد العملية الانتقالية في جنوب أفريقيا هو أن الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي، «أمخونتو وي سيزوي»، دُمج في الجيش قبل سنة على انتخابات ١٩٩٤. ولن يُعرف أبداً إمكان حصول أمر مشابه في لبنان. سوى أنه سيصعب، بالنظر إلى ما تكشّف بعد ذلك من أحداث بين حزب الله وإسرائيل، إثبات صحّة أن سياسة إدارة بوش في العراق صبّت في مصلحة التطلّعات الديمقراطية على المدى القصير في لبنان(٢).

مهما بلغ في البداية مظهر التأثير الإيجابي لحرب العراق على أنظمة الجوار فقد بدّده المستنقع الواضح الذي غرقت فيه أميركا بعد ذلك. وبحلول أوائل سنة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع مارتن إنديك في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦، وتلاها مراسلة بينهما في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) ارتفعت أسهم زعيم حزب الله حسن نصرالله في مدة قصيرة على الأقل في لبنان وعبر المنطقة، وحتى في الأنظمة السنية، في أعقاب العدوان الاسرائيلي في تموز/يوليو ٢٠٠٦. وتمكن نصرالله من ادعاء مفخرة ثباته في وجه الجيش الإسرائيلي الذي أنزل أعداداً كبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين اللبنانيين. راجع Neil MacFarquhar,«Tide of Arab OpinionTurns to Support for Hezbollah,» New York Times, July 28,2006, pp.A1,A16.

٢٠٠٦ كانت إيران قد استخلصت العبر المعاكسة لتلك التي قصدتها الإدارة. ولماذا لا تفعل؟ فعجز الولايات المتحدة عن التغلّب على العراق مقروناً بالفقدان الكبير لشعبية الحرب والإدارة في الديار، جعلا من الواضح أن الأوراق لا تتضمن غزواً أميركيّاً لإيران[1]. ودفع هذا الواقع بالإدارة إلى العودة إلى أدوات الاحتواء: العمل مع وكالة الطاقة الذرية الدولية لتحويل إيران إلى مجلس الأمن الدولي، وبناء دعم متعدد الأطراف للعقوبات، والتعاون مع الفرنسيين والروس بوصفهم قنوات خلفية لتقديم الحوافز للزعامة الإيرانية للتراجع. وأخذ الاحتواء يصبح هو السياسة كونه الخيار الوحيد القابل للتطبيق. غير أن مهمة تطبيقه أضحت أكثر صعوبة بكثير بسبب الضرر الذي تسببت به عقيدة بوش.

(١) أظهر استطلاع للرأي أجرته أن. بي. سي./دبليو أس. جي. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أن ٥٧ بالمئة من الأميركيين يرفضون «العمل الذي يقوم به جورج و. بوش بوصفه رئيساً». http://msnbcmedia.msn.com/i/msnbc/sections/news/060424_NBC-WSJ_Poll.pdf [6/16/06]. وكشف استطلاع أجرته يو. أس. إي. توداي/غالوب ما بين ٩ و١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ عن رفض ٦٠ بالمئة من الأميركيين الوضع في العراق. Joseph Carroll,«Gallup Analysis: Bush Job Approval on Key Issues,» Gallup Poll,June 14, 2006, http://poll.gallup.com/content/default.aspx?ci=23317 [6/20/06].

٦- ديمقراطية من أجل الاحتواء

تتجذّر هنا حجّة الدفاع عن الاحتواء في الالتزام بالديمقراطية. وهي تهدف إلى الحفاظ في المستقبل على الديمقراطيات الموجودة باحتواء ما يواجهها من تهديدات. وفي حين حاجج جورج كينان الاحتواء على أسس استراتيجية محض، تعزّزت نظريتي التي تقوم على أن الاحتواء يأتي بشكل طبيعي من الفهم الديمقراطي لعدم الهيمنة. فالأمن القومي يقضي بمقاومة هيمنة الآخرين من دون السعي إلى السيطرة عليهم بما يشبه قول مكيافيللي بأن من الأفضل، بدلاً من الهيمنة، إعطاء السلطة لعامة الشعب، الذين لا يرغبون في أن يكونوا تحت السيطرة. وهذا ما يحثّنا على العمل من أجل عالم لا يُقابِل العدوان بالاسترضاء، على أن يتم في الوقت نفسه تفادي الإغراء غير الحكيم بمحاولة إعادة تركيب العالم على صورة أميركا.

ولما كان الدفاع عن الاحتواء يتوسّل المُثل الديمقراطية ويرتصف مع الحفاظ مستقبلاً على الديمقراطيات الموجودة، فمن المفاجئ ألا يبالي، من يجتذبهم، بإمكان انتشار الديمقراطية حول العالم. ويعني الالتزام بعدم السيطرة أن الديمقراطية، كما سبق أن رأينا، لا تُفرض بسهولة بفوهة المسدس. ويجب ألا نحاول فرض الديمقراطية بالقوة بخفّة. ولا توازي الاحتمالات الضئيلة بالنجاح إلا الكلفة العالية للمحاولة. وتتحسن هذه الاحتمالات عندما يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها ردّ دولي مشروع على نظام معتدٍ، على غرار ألمانيا واليابان عام ١٩٤٥. ومع ذلك سيبقى

الأمر يتطلّب حتماً، كما يظهر لنا تاريخ تلك الحالات، استثماراً واسعاً. وعندما يفتقر الاجتياح إلى الشرعية، على غرار الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، يبقى تعزيز الديمقراطية أمراً مفروضاً إلا أن حظوظه بالنجاح تتضاءل. وقد حذّر كولن باول الرئيس بوش عشية الاجتياح من أنه «إذا كسرت الشيء، تصبح مجبراً على شرائه»[١].

وأقل ما يقال في أواخر عام ٢٠٠٦، بأن إمكانية إعادة الاستقرار إلى العراق أصبحت أمراً مُختَلفاً عليه، ناهيك باستقراره على أساس كونه ديمقراطية عاملة. وبات السؤال الحارق، في سياق الاستعداد لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الأميركية، يتعلّق بكيفية الفصل في خيار هوبسون حول هل يتوجّب أم لا تحديد موعد للانسحاب الأميركي. وأشار مناوئون، من أمثال السيناتور عن كونيتيكت جوزف ليبرمان، إلى أن ذلك سيزيد الحرب الأهلية الناشئة استعاراً من خلال إعطاء المتمردين رخصة للانتظار فحسب. وبغض النظر عن صدقيّة ما قاله، فإن اتخاذه هذا الموقف كلّفه تسمية حزبه في الحملة الأولية للحزب الديمقراطي.

وربما كان السبب في خسارته هو في إدراك الناخبين الأولين أن البديل أشد سوءاً. وقد طلب منّا ليبرمان في الواقع أن ننتظر أن يُنتج الفشلُ الآخذ في الظهور نجاحاً. وقضى موقف الإدارة، الذي أيّده ليبرمان، بأنه «كلما تقدم العراقيون تراجعنا»[٢]. والأمر أشبه بقولك لمراهق بأنك ستستمر في مساندته إلى أن يبدأ في تحصيل معيشته. ومن الأفضل، إذاً، تحديد موعد لانسحاب الولايات المتحدة، لأن ذلك سيجبر الحكومة العراقية على محاولة النهوض للتحديات الأمنية قبل أن نرحل. وإلا سيحصل تدهور بالتأكيد عندما ستَدْفَع الكلفة، المُقاسة بالدم الأميركي والثروة والرأي العام، إلى الانسحاب بغض النظر عن الوضع على الأرض في العراق.

---

(١) Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon &Schuster, 2004), p. 35.

(٢) خطاب الرئيس بوش أمام الجنود الأميركيين في قاعدة أوسان الجوية في أوسان، كوريا، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/11/20051119-5.html [9/6/06].

ومهما بلغت أهمية تحديد موعد، فإن الأهم منه هو الشروع في التخطيط للسياسة الأميركية حيال عراق ما بعد الاحتلال. ولا نستطيع الشروع في بناء الاحتواء في الشرق الأوسط إلا عندما نؤشّر إلى أننا سنغادر العراق. ويصعب في غير ذلك رؤية كيف يمكننا خفض الشكوك الواسعة الانتشار التي ولّدناها في شأن المطامع الإمبريالية الأميركية في المنطقة[١]. وسيشكّل تبديد هذه الشكوك خطوة أولى حيوية لتطوير استراتيجية احتواء ناجحة هناك في المستقبل.

تقضي الخطوة الأولى بالتعامل مع إعادة بناء عراق ما بعد الحرب نظراً إلى الضرر الذي نزل بمجتمعه واقتصاده. وقد يستحيل تطبيق مثيلٍ معاصرٍ لمشروع مارشال لوقت طويل مقبل. وإذا ابتليت البلاد بالحرب الأهلية وبالمؤسسات العامة المختلّة ستستحيل استمالة الاستثمار الخاص مهما بلغت الالتزامات الآتية من الخزينة الأميركية[٢]. ويجب علينا حتماً أن نخطط لهذا الاحتمال بقيامنا بما يمكننا القيام به لمنع الصراع الطائفي من التوسّع. ويتطلّب هذا بحدّه الأدنى تحسين العلاقات مع سورية وإيران، إضافة إلى التعاون مع الوكالات الدولية وغيرها من القوى الإقليمية، هذا من دون ذكر الأوروبيين. وعلينا، فوق ذلك كلّه، أن نتجنب توحيد الخصوم المحتملين من جرّاء أبلسته كما فعلت إدارة بوش. وهو ما يعني أيضاً ضرورة تجنّب تزويد الخصوم المحتملين بقضية مشتركة بإعادة العمل على حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى مركز السياسة الأميركية في المنطقة.

---

(١) راجع الفصل الخامس، ص ١٢٥، الهامش رقم (١).

(٢) كلّف مشروع مارشال دافعي الضرائب الأميركيين ١٣ مليار دولار على امتداد أربع سنين بدءاً من عام ١٩٤٧. راجع http://www.usaid.gov/multimedia/video/marshall/study.html. [11/20/05]. وإذا افترضنا معدّل تضخّم يبلغ ٨٠٠ بالمئة (راجع http://inflationdata.com/inflation/Inflation_Rate/InflationCalculator.asp [11.20/05]) فسيعني ذلك حوالى ١٠٤ مليار دولار بدولارات ٢٠٠٥. وكانت آفاق الاقتصاد العراقي بحلول ٢٠٠٥ ضعيفة جداً بحيث شطب نادي باريس ٨٠ بالمئة من ديونه. Global News Wire–Asia Africa Intelligence Wire, BBC Monitoring/BBC Source: Financial Times InformationLimited, http://web.lexis-nexis.com/universe/document?_m=5f58c1c3156a3a632d5ae0b58af3aea8&_docnum=17&wchp=dGLbVtz-zSkVb&_md5=15da148b686d7d7d1a114c37b9708078[9/8/06].

لا ينبغي لنا أن نصبح إمبرياليين من أجل الديمقراطية بالرغم من إيماءات رئيس الوزراء توني بلير المضادة[١]. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نرحب بالانتشار العالمي للديمقراطية ونسانده. فالديمقراطية هي أفضل نظام مناسب للحكم وعلينا أن نقف في صفّها، إلا عندما تتعارض مع الأولويات الأكثر إلحاحاً لدفاعنا القومي الذاتي. ويتوافق نشر الديمقراطية في الخارج مع الدفاع عنها في الديار. وأكد علماء السياسة بالفعل، منذ أن فكّر إيمانويل كانط بأنه اكتشف نزوعاً لدى الديمقراطيات بألاّ يحارب بعضها بعضاً، أن نشر الديمقراطية في الخارج سيخفض من العدائية التي يجب على الديمقراطيات مجابهتها.[٢] والدليل المتعلّق بالتقويم النهائي لهذا الادعاء مثير للجدل وصعب الإدراك، وهناك بعض الإيحاءات في ما كُتب في هذا المجال بأن الديمقراطيات الجديدة يمكن أن تجنح إلى الحرب[٣]. وإذا تبيّنت صحة نظرية السلم الديمقراطي فستصبح سبباً قوياً من أسباب الأمن القومي الداعمة لنشر الديمقراطية حول العالم[٤].

(١) Andrew Grice,«Blair Flies to Bush's Side to Mount Strong Defense of Iraq Invasion,» Independent,May 22, 2006, p. 4.

(٢) راجع من بين أمور أخرى Immanuel Kant, Perpetual Peace (Indianapolis:Bobbs-Merrill, 1957); Bruce Russett,Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post–Cold War World (Princeton:Princeton University Press, 1993); and Michael W.Doyle,«Kant,Liberal Legacies and Foreign Affairs,» Philosophy and Public Affairs 12, no. 3 (1983).

(٣) Edward Mansfield and Jack Snyder, Electing to Fight:Why Emerging Democracies Go to War (Cambridge, MA: MIT Press,2005).

(٤) يتعلّق مثل هذه التأكيدات بمقارنات مجمّعة عابرة للأوطان. وهذه المقارنات هي، بحسب البعض، عائبة بطبيعتها في ما يتعلّق بالتنوّع المقطعي. راجع من أجل نظرة شاملة للنقاش حول التحليل الإحصائي للنزاعات العسكرية بين الدول Donald P. Green, SooYeon Kim,and David H.Yoon, «Dirty Pool,» International Organization 55,no. 2 (Spring 2001): 441–68; Nathanial Beck and Jonathan N.Katz, «What to Do (and Not to Do) with Time-Series-Cross-Section Data,» American Political Science Review 89, no. 3 (1995):634–47. وتواجه صعوبات هذه المعطيات تقريباً كل تعميمات العلاقات الدولية، كما يلاحظ ذلك مايكل دويل. ويوجد عدد هائل من دراسات الحالة يدعم نظرية السلم الديمقراطي. Michael Doyle, Ways of War and Peace (New York:W.W.Norton, 1997), pp. 251–300.

يجب علينا، على الأقل، أن نتجنّب دعم القمع لأن القمع ينشئ أرضية صالحة وملجأً آمناً لأشكال الإرهاب المتطرف التي يُرجّح أن ترتدّ علينا. ولم يجد البحث التجريبي في أسباب الإرهاب علاقة بين الحرمان وحظوظ حياة الأفراد وبين احتمال أن ينخرطوا بأنفسهم في التفجيرات الانتحارية أو في أي شكل آخر من أشكال الإرهاب المتطرف. غير أن الأمر لا ينطبق على الجماعات التي تتساهل مع الإرهاب، بل وحتى تسانده. فمعظم المجتمعات لا يرحّب بالإرهاب بسبب التداعيات السلبية التي ترافق وجوده، ليس أقلها العقوبات والانتقامات التي ينبغي للمجتمعات المتساهلة معه أن تكابدها. ولا يبدأ الناس في التساهل مع مخاطر وكلفة إيواء الإرهابيين إلا عند تعرض المجتمعات لقمع واسع النطاق، كما هي حال الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعلى ما يذكره ستاتيس كاليفاس وإغناسيو سانشيز - كوينكا فإن «ما يهم ليس أن يختبر الفرد شخصيّاً القمع السياسي أو الحرمان الاقتصادي بل بالأحرى أن تبلغ ظروف الحياة في المجتمع درجة كبيرة من الكآبة واليأس تدفع معها الناس إلى الأعمال المتطرفة»[1].

أدركتُ بوضوح هذا الاكتشاف الذي يزخر به أدب العلوم السياسية خلال زيارة في أيار/مايو ٢٠٠٥ لحاجز قلندية. وقلندية ضاحية تقع ما بين القدس ورام الله، وقدّمت حينئذٍ مثالاً صارخاً على واقع الحياة اليومية تحت الاحتلال. وبحسب دليلتي التي تنتمي إلى جماعة «النساء ضد الاحتلال»، فإن قلندية تشكّل حاجزاً عسكرياً نموذجيّاً في الضفة الغربية. وعند تحديد النظر إليه تجده أشبه بحظيرة ضخمة للماشية بنصف طول ملعب لكرة القدم. وقد بُني من الحديد المموّج غير المطلي وامتدّ تحت ظل برج إسمنتي للمراقبة بحجم منارة، تنخره ثقوب الرصاص. ويطل برج المراقبة على «السياج» الشهير الذي يكاد يكتمل بناؤه، مع أن معظمه هنا كناية عن جدار

(١) Stathis Kalyvas and Ignacio Sánchez-Cuenca, «Killing without Dying:The Absence of Suicide Missions,» in Making Sense of Suicide Missions, ed. Diego Gambetta (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 228.

إسمنتي ضخم. وتهدر الجرافات الضخمة في الخلف جاعلةً ممره المستقبلي براحاً. وقد تسلّق عامل فلسطيني نحو داخل كتلة اسمنتية ضخمة بحثاً عن ظل، وفي غالب الظن أنه يأخذ استراحة من صنع أداة سجنه.

السفرة سهلة للداخل إلى قلندية. فالسلطات الإسرائيلية غير مهتمة بالأشخاص الذين يدخلون إليها، فتمرُّ من دون عائق عبر شريط ضيّق بالقرب من حظيرة الماشية، كما عندما تسير عائداً من المنطقة الآمنة في مطار ما إلى منطقة تسجيل الجوازات. غير أن دليلتي عاودت التأكد هل إنني أريد الذهاب بالفعل؟ وحذّرتني من أن مشوار العودة قد يتضمن بعض الصعوبات ويستغرق ساعات عدّة. وتخلّلت مسيرتنا داخل البلدة محادثات أجرتها مع أناس مختلفين تعمل على مساعدتهم وقد التقيناهم في طريقنا. احتاج رجل إلى المساعدة في الحصول على علاج طبّي لأحد الأطفال. وعلق آخر بمشكلة أوراق الهوية في البيروقراطية الإسرائيلية. وترقّطت النوافذ والجدران من حولنا بثقوب الرصاص من جراء مواجهة حديثة برمي الحجارة بين فتية فلسطينيين وجنود، أصيب طفل على ما يبدو خلالها. وأنعشنا أنفسنا في آخر الأمر في أحد المقاهي قبل الشروع في رحلة العودة لاكتشف سريعاً لماذا حذّرتني دليلتي مما ينتظرنا.

تم تفريق النساء والأولاد الصغار عن الرجال عند بداية مسيرة الثلاثين متراً المجهدة إلى الحظيرة المستطيلة؛ وتوجّب عليهم المرور عبر بوابات دوّارة مسيّجة منفصلة. تحرّك طابور الرجال، وهو أطول، ببطء أكثر. حدّد أحد الحراس النظر في جواز سفري الأميركي، وحكّ رأسه، ثم أشار إلينا بالانتقال إلى طابور النساء. وبينما نحن نتقدم ببطء إلى الحظيرة أخذ المبنى المتموّج يضخّم النحيب المملّ للأولاد التعساء. تجاهل الجميع البكاء: ذلك الرفيق الدائم الذي لا يستطيعون حياله شيئاً. جرّ البالغون أقدامهم بصمت وقد ابيضّت وجوههم ضجراً. واستغرق السير حتى الباب الدوّار نصف ساعة. وقالت دليلتي إن الطابور يتحرك جيّداً اليوم لأنه أحياناً يستغرق ساعات.

أمسكت امرأة أمامنا طفلاً بأحد ذراعيها وكيس تسوّق محشواً بالأخرى. وتمسّك طفل صغير بقبضتيه المتلهفتين بتنورتها وهي تحاول شق طريقها عبر الباب الدوار المصمم لعبور شخص واحد. ونقل جندي متعاطف رجلاً ذاوياً كبيراً في السن إلى طابور النساء ليعيده آخر إلى آخر طابور الرجال، فامتلأت عيناه إحباطاً. وها إن انتظاره سيطول أكثر. لم يتأثر المتمسّك بتطبيق القواعد وهو ربّما بربع سنّ الرجل. وما يسترعي الانتباه كم يبدو معظم الجنود صغار السن، كأولاد مسلّحين وقليلي الخبرة ومتعبين. ولولا كآبة المشهد الأغبر المتوتّر لبدوا أشبه بمراهقين يلعبون لعبةً ما.

اكتشفت، وأنا أخرج من الباب الدوار، جنديّة بخصلة شعر أحمر تصوّب بندقيتها الـ«أم-١٦» إلى صدري مباشرة. وقد انحنت إلى طاولة على بعد نحو عشرة أمتار أمامي؛ وتساءلتُ هل إنها مسافة آمنة من مفجّر انتحاري. أخذتْ تمضغ العلكة بلا مبالاة، بينما هي تميّزني بعينيها الضجرتين. أومأت إليّ بالتقدّم بحركة بالكاد تُلحظ. وتوجّب على معظم الرجال رفع قمصانهم ليظهروا أنهم غير مسلحين بقنبلة، غير أن الجندية تعرّفت إلى دليلتي وخمّنت أنه من الأفضل أن تدعنا نمر من دون كثير من الجدل. فغالباً ما تزور «النساء ضد الاحتلال» نقاط التفتيش مسلحات بآلات التصوير والمسجلات، وتسعين إلى مواجهات مع الجنود يمكن أن تشق طريقها إلى الإعلام. وأومأت إلي الحارسة - الطفلة بالمرور بعدما رمقت جواز سفري بنظرة ازدراء أو حسد.

يجب اختبار المذلّة على حواجز التفتيش هذه لإدراكها إدراكاً قويّاً. وهي تبلغ أقصاها في قلندية التي لا تملك حتى حدوداً مع إسرائيل التي يعني الذهاب إليها المرور بنقطة تفتيش إضافية أخرى على الأقل. ويعتقد الأناس الذين تلتقيهم في الضفة الغربية أن الهدف الوحيد من قلندية هو مضايقتهم وإذلالهم. وما عليك إلا أن تتخيّل نفسك مكان هؤلاء الناس وعليك أن تعبر واحداً أو اثنين أو حتى ثلاثة من مثل حواجز التفتيش هذه كل يوم في الاتجاهين، ذهاباً إلى عملك وعودة منه،

وحينئذٍ يُطرح السؤال بغتةً وبشكل نافر وحاد: ولماذا إذاً لا يدعمون ويأوون مليشيات ومجموعات إرهابية هدفها المعلن تخليصهم من بلواهم؟ وكما سبق ورأينا في الفصل الخامس فإن من سخرية الأمور المأساوية ترجيح غياب الدعم الشعبي للإرهاب في أوساط الفلسطينيين في الضفة الغربية، لو انتفى هذا النوع من القمع الجماعي المذلّ.

أشارت حكومة إسرائيل التي قادها حزب كاديما برئاسة إيهود أولمرت في أواسط عام ٢٠٠٦ إلى أنها تنوي تطبيق خطة شارون القاضية بانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية إلى الأرض التي تقع خلف جدار الفصل. وهو ما سيؤدي إلى بقاء نحو ٤٠٠ ألف مستوطن هناك، فيما يُطوَّق الفلسطينيون في بقع من الأرض منفصل عن بعضها عن بعض ولا يمكنها أن تشكّل كياناً سياسيّاً أو اقتصادياً قابلاً للحياة. وستضطر أعداد كبيرة منهم في كل يوم إلى عبور نقاط التفتيش: أحياناً للعمل في إسرائيل أو لحساب المستوطنين، وأحياناً أخرى كثيرة للذهاب إلى مدارسهم وحقولهم وبساتينهم أو لزيارة أقاربهم في القرى والبلدات التي يشطرها الجدار. ويصعب تخيّل ألاّ يؤدي تطبيق خطة كاديما إلى انتفاضة ثالثة.

إذا تمسّكت الولايات المتحدة بموقف إدارة بوش بأن على أي تسوية أن تقبل «بالحقائق الجديدة على الأرض» فسيعرّي ذلك، في حدّه الأدنى، أي إدارة أميركية من فرصة أن تصبح وسيطاً نزيهاً في نزاع الشرق الأوسط. وسيضمن، وهذا أكثر ترجيحاً، استمرار وجود أرض خصبة للإرهاب الموجّه ضد أهداف أميركية ومواطنين أميركيين. يجب علينا رفض كفالة القمع الذي يمارسه من نساندهم من الحلفاء، والذي يشكّل وجهاً غير قابل للتفاوض من أوجه سياسة الأمن القومي الأميركي. وعلى الولايات المتحدة ان تتخذ موقفاً حازماً حيال تسوية في الشرق الأوسط، من نهر الأردن إلى البحر المتوسط، حتى يمكنها أن تحشد شرعيتها الديمقراطية من جميع الشعوب الذين تتأثر مصالحهم الحيوية بها. وكل ما هو أقل من هذا يضع أمننا القومي في خطر نحن بغنى عنه.

إن رفض تأييد القمع، حتى عندما يلتزم به، بخلاف ذلك، أصدقاء ديمقراطيون، معلم أساسي من معالم استراتيجية الأمن القومي السليمة. لكن ماذا عن نشر الديمقراطية في ما هو أبعد من ذلك؟ فالاحتواء لا يعطي الولايات المتحدة ترخيصاً للانخراط في الإطاحة بالأنظمة أين تشاء؛ غير أنه يعني ضمناً أن نساند الحركات الديمقراطية العضوية التي تواجه الأنظمة الاستبدادية وتتمتع بمساندة السكان الأصليين. وسيُنظر إلى هذا بطريقة مختلفة جدّاً عن النظرة إلى تغيير الأنظمة الذي لا مبرّر له خدمة لأجندة الولايات المتحدة كما يُبرهن على ذلك التباين بين نتائج العقوبات في جنوب أفريقيا في الثمانينيات وبين تلك المفروضة على العراق في التسعينيات.

فُرضت العقوبات على العراق جزئياً لضمان انصياعه، بعد ١٩٩١، لنظام الاحتواء وبشكل متميّز عن تسويق تغيير النظام. وسواء كانت تلك العقوبات ضرورية أو مفيدة للأسباب الأمنية، فهي مسألة لا تزال خاضعة للنقاش. إلا أنه يبدو واضحاً أنها لم تُصَغْ بما يكفي من الإحكام لتحقيق ذلك الهدف. فبرنامج النفط مقابل الغذاء كما صيغ، شكّل، كما سبق ورأينا، دعوة للفساد. واعترفت وزيرة خارجية كلينتون، مادلين أولبرايت، منذ ذلك الحين أنه كان يمكن للعقوبات أن تكون أكثر «ذكاء» وتُصاغ بدقّة لاحتواء العدوان العراقي[١]. لكن إدارة كلينتون تميّزت بالإبهام بين هذه الغاية وبين هدف الحث على تغيير النظام.

ولو أن تغيير النظام شكّل الهدف فستكون الوزيرة أولبرايت قد لعبت لعبة صدّام حسين عندما أجابت على سؤال لمراسلة برنامج «٦٠ دقيقة» عن وفاة نصف مليون طفل بنتيجة العقوبات الأميركية على العراق، وقالت «نعتقد أن ذلك يستحق هذا الثمن»[٢]. وسمح احتكار صدام، بلا منازع تقريباً، للسياسة إلى جانب قبضته الشديدة على وسائل الإعلام بالاستفادة من مثل هذه التصريحات ناشراً في التلفزيون

(١) مقابلة أجرتها «غارديان أنليميتد» مع مادلين أولبرايت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، http://www.guardian.co.uk/usa/story/0,12271,1073881,00.html [5/27/06].

(٢) «Punishing Saddam,» 60 Minutes,May 12, 1996. See also Madeleine Albright, Madame Secretary: A Memoir (New York:Miramax Books, 2005), p. 275.

صوراً مثيرة للمشاعر لمعاناة الأطفال. وحوّل بهذه الطريقة العقوبات إلى انتصارات دعائية في شأن مسؤولية الولايات المتحدة عن بلوى الشعب العراقي مغذّياً الشعور المناهض لأميركا وحارفاً الأنظار عما يمارسه من قمع.

قارنوا هذا مع تجربة جنوب أفريقيا. مارست الحركة العالمية المناهضة للفصل العنصري في الثمانينيات ضغوطاً متزايدة على الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى لفرض عقوبات. وقاومت إدارة ريغان ذلك بقوّة لأنها، في جزء من ذلك، اعتبرت جنوب أفريقيا حليفاً استراتيجيّاً في الحرب الباردة. وحاججت بأن العقوبات ستضر بالفقراء السود أكثر مما ستضر بالنخبة البيضاء، وحثّت بدلاً من ذلك على «تجاذب بنّاء» مع نظام الفصل العنصري. إلا أن هذه الحجج قوّضها واقع أن المؤتمر الوطني الأفريقي خرج بدعم قوي للعقوبات التي فرضها الكونغرس في نهاية الأمر متجاوزاً فيتو الرئيس ريغان[1]. وساهمت العقوبات الأميركية في دعم العقوبات على التمييز العنصري في أمكنة أخرى وفي تعزيز حركة سحب استثمار القطاع الخاص لأموال صناديق التقاعد أو غيرها من اللاعبين الاقتصاديين الرئيسيين.

ولا يزال المدى الذي يمكن فيه للعقوبات أن تشجّع على تغيير النظام أمراً خاضعاً للنقاش؛ وتوحي الأبحاث العلمية المتداولة بأنه يمكن أن يكون لها وقع إيجابي لطيف[2]. ونظراً إلى ذلك، فمن غير المنطقي أن ترتبط الولايات المتحدة بفرض عقوبات من أجل تغيير نظام ما إلا بناء على دعوة في هذا الشأن من قطاع ذي شأن من المعارضة الديمقراطية المحلّية. وإلا فمن المرجّح أن ينظر الناس الذين سيكتوون بنار الولايات المتحدة إليها بوصفها لاعباً أنانيّاً وليس قوة تغيير ديمقراطي بواسطة الشعب. ومن المنطقي بالتالي أن تستمر الولايات المتحدة في فرض عقوبات

(١) Steven Roberts, «Senate, 78–21, Overrides Reagan's Veto and Imposes Sanctions on South Africa,» New York Times,October 3, 1986, p. A1. راجع مساندة المؤتمر الوطني الأفريقي للعقوبات http://www.anc.org.za/ancdocs/pr/1980s/pr881010a.html[6/16/06].

(٢) Nikolay Marinov, «Do Economic Sanctions Destabilize Country Leaders?» American Journal of Political Science 49, no. 3(July 2005): 564–76.

على بورما كما يطالب بذلك يو ماونغ ماونغ الأمين العام لاتحاد نقابات العمال، والرابطة الوطنية للديمقراطية التابعة لأونغ سان سو كيي. لكن العقوبات في خدمة تغيير النظام – بتمييزها عن الاحتواء – تشكّل اقتراحاً أكثر إثارة للريبة في كوريا الشمالية حيث يستخرج منها النظام مكاسب دعائية مشابهة لتلك التي استمدها صدام حسين في العراق. ومن المشكوك فيه، في أي حال، أن يكون نظام كيم جونغ - إيل سريع التأثر بالضغط الخارجي، خصوصاً إذا لم يرغب المجتمع الدولي في الوقوف إلى جانبه، وترك مئات الآلاف يتأثرون بالمجاعة(١).

يمكن للإذعان لحركات المعارضة المحلّية أن يستلزم دعوات محاكمة عسيرة. ففي جنوب أفريقيا عارض حزب الحرّية «إينكاثا» العقوبات لكنه افتقر إلى قاعدة الدعم الواسعة التي امتلكها المؤتمر الوطني الافريقي. وتقضي إحدى قواعد الخبرة بأن يتم التشكيك بقوّة بحركات النازحين التي يدعي زعماؤها ارتداءهم عباءة المعارضة المشروعة وبخاصة إذا امتلكوا خيارات لمخارج تعفيهم من دفع كلفة أخطائهم. وسواء تعلّق الأمر بالمنفيين الكوبيين الذين دفعوا بالرئيس كنيدي إلى خليج الخنازير، أو تكهنات أحمد الجلبي حول الزهور في شوارع بغداد، أو إصرار مايكل لدين ومنوشهر غوربانيفار على إن إيران تترنح على حافة الانهيار(٢)، فمن المرجح أن يكون السعي وراء أجندات النازحين غير فعّال وينفجر في وجهنا ما لم توجد روابط يمكن إثباتها مع مجموعات معارضة محلّية تتمتع بدعم واسع. وينبغي لموقفنا الافتراضي أن يدعم الحركات الديمقراطية المحلّية ويضغط على الأنظمة التسلطية للتفاوض على تسويات وليس لفرض قرارات أبويّة باسم تأمين التحرير.

---

(١) Steven Lee Meyers, «Trade vs. Rights: A US Debate with Burmese Focus,» New York Times, March 5, 1997, p. A8;
John Feffer, «Time to Lift North Korea's Quarantine,» Yale Global Online, June 8, 2006, http://yaleglobal.yale.edu/display.article?id=7535 [9/8/06].

(٢) راجع Laura Rozen,«The Revolution Next Time,» Boston Globe, October 10, 2004, http://www.boston.com/news/globe/ideas/articles/2004/10/10/the_revolution_next_time?mode=PF[6/18/06].

وهذا لا ينفي أن يُبَرَّر التدخل أحياناً على أسس لا تتعلق بسياسة أمننا القومي. وسيستدعي ذلك التدخل الطارئ في أوضاع الإبادة الجماعية مثل رواندا ودارفور، كما في كوارث طبيعية قصوى مثل التسونامي الذي ضرب جنوب وجنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٥، مع أن الحكومات المحلية تقبل في العادة في حالات كهذه أن يتم التدخّل. وإذا امتلكنا بعضاً من الحظ في أن نكون فاعلين، فإن التزام التدخل يصبح قويّاً. وسيتضمن ذلك على الأرجح التعاون مع القوى الإقليمية والمؤسسات الدولية؛ وإلا سرعان ما سيُنظر إلينا بوصفنا اليانكي الإمبريالي. وإذا لم تنبع هذه الالتزامات من الاحتواء فهذا لا يشكّل إدانة لها، بل إنه اعتراف بأن علينا التزامات دولية غير متعلّقة بتلك التي تنبع من مستلزمات حماية الأمن القومي للولايات المتحدة. ولن يؤدي عملنا كقوّة إنسانية في العالم بأي حال من الأحوال إلى الإضرار بمصالحنا الأمنية القومية. ومن الحكمة للإدارات المستقبلية، خصوصاً في البلدان ذات الغالبية السكانية المسلمة حيث أضرّت عقيدة بوش كثيراً بصورة أميركا[(١)]، أن تنخرط في نشاطات تساهم في إعادة الميزان إلى نصابه.

وتوجد، مع ذلك، مخاطر حقيقية في محاولة تحويل سياسة الأمن القومي إلى آلية لكل الأمور الجيّدة، كما يتضح ذلك من بعض المحاولات الديمقراطية للخروج ببديل عن عقيدة بوش: على غرار «القوة المدمجة: سياسة الأمن القومي للقرن الحادي والعشرين،» التي وضعها لورنس كورب وروبرت بورستين، ونشرها المركز الأميركي للتقدم عام ٢٠٠٥، وهو مركز للتفكير الاستراتيجي أسسه رئيس أركان موظفي كلينتون السابق جون بودستا.[(٢)] وأُعلن أن بنية فكرته، وهي «القوة المدمجة»، ترتكز إلى تعبئة قوى العولمة للردّ على تهديدات متفرقة تصدر عن مجموعات إرهابية وأنظمة متطرفة ودول ضعيفة. وطرح كورب وبورستين عدداً كبيراً من الانتقادات

---

(١) Peter Katzenstein and Robert Keohane, eds., Anti-Americanism in World Politics (Ithaca: Cornell University Press,forthcoming), manuscript pp. 12–13.

(٢) راجع / http://www.americanprogress.org/atf/cf/{E9245FE4-9A2B-43C7-A521-5D6FF2E06E03}/INTEGRATED_ POWER.PDF [11/21/05].

الصحيحة لعقيدة بوش، لكنهما لم يقدّما أي حجة مبدئية تدعم هدفهما «بالقيادة واستخدام التحالفات لزيادة قدرات الولايات المتحدة».

إن عقيدة كورب وبورستين شاذة، على طريقتها، شذوذ عقيدة بوش. فسياستهما للأمن القومي ستُلزم الولايات المتحدة بمنع الصراع حول العالم بغض النظر عمّا إذا كانت المصلحة الأميركية على المحك؛ وبالتدخل عسكريّاً لمنع الإبادة والتطهير العرقي؛ وبالاستثمار في التكنولوجيات الطبية لمواجهة الإيدز والسلّ وأنفلونزا الطيور وغيرها من الأوبئة المتفشية المحتملة؛ وبزيادة عديد الجنود الأميركيين؛ وبتحديث المؤسسات الدولية؛ وبخفض العجز في الميزان التجاري الأميركي والعجز الفدرالي مع معارضة خفض البرامج المحلية التي تهدّد «بتقويض الدعم لبرامج السياسة الخارجية». وهما يحبذان أيضاً، من بين أمور أخرى، إنشاء وزارة جديدة للتنمية الدولية يرأسها وزير في الحكومة. وهذه المقاربة المختلطة للأمن القومي غير واقعية بقدر ما تفتقر إلى جاذب. وأي سياسي يتبنى «القوة المدمجة» سيصبح هدفاً سهلاً للهجوم السياسي.

يدعونا الاحتواء بشكل عام إلى دعم الحركات الديمقراطية المحلية من دون أن نخوض حروبها عنها. وقائمة الخيارات الممكنة وكلفتها معروفة جيداً: العقوبات، سحب الاستثمارات وأشكال أخرى من الضغوط الدولية؛ والمساعدة في جلب الديكتاتوريين المخلوعين ليخضعوا للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الدولية الشرعية (التي سيساعدها كثيراً أن تعترف الولايات المتحدة بسلطتها، وهو ما لا تفعله في الوقت الراهن)؛ والدعم المادي لحركات المقاومة الديمقراطية؛ ومأوى آمن للاجئين والمنشقين. ويستحيل بالمطلق تعميم المزيج الدقيق للسياسات الملائمة. وهو يعتمد على أحكام صعبة في شأن الكثير من الحالات الطارئة: مدى قوة ووحدة كل من النظام والمقاومة؛ وأشكال الدعم الذي تسعى إليه المقاومة؛ وما هي احتمالات تفوقها وإقامة الديمقراطية في حال نجاحها؛ وما هي حظوظ الديمقراطية، في حال إقامتها، في البقاء؛ وما هي مستلزمات نوع معيّن من

الدعم بدلاً من نوع آخر بالنسبة إلى أشكال الكفاح الديمقراطية الأخرى؛ وكثير غير ذلك. فالطريقة التي ينبغي للولايات المتحدة أن تدعم فيها الحركات الديمقراطية الوطنية هي مسألة تقدير عملي. وينبع حقها في الدعم من منطق الاحتواء.

ويؤدي دعم الأنظمة المتسلطة «الصديقة» إلى تآكل الشرعية الأميركية حتى ولو لم تأتِ في الواقع بنتائج عكسية. وقد فعلت الإدارات الأميركية المتعاقبة ما شاءت في السلفادور وتشيلي في السبعينيات والثمانينيات، لكن بثمن إقناع الكثيرين في العالم النامي بأن ما تلفّقه أميركا على نطاق واسع من دعم للديمقراطية كان نفعاً لذاتها هي. ولم تُقنع التبريريات المُحَرَّفة – مثل محاولة سفيرة ريغان لدى الأمم المتحدة جين كيركباتريك التفريق بين الديكتاتوريات «الاستبدادية» الموالية للغرب وبين الديكتاتوريات «التوتاليتارية» الموالية للشيوعية – سوى القلّة، هذا إذا أقنعت أحداً غير المناصرين لها. (ومن السخرية في ضوء التطورات اللاحقة أن تعلن كيركباتريك أن الأنظمة التوتاليتارية أكثر استقراراً من الأنظمة الاستبدادية)[1]. ويجب علينا، كي تُثبت سياستنا للأمن القومي شرعيتها على مر الزمن، ألا ننحاز إلى القامعين ضد المقموعين، لأن عقيدتنا في الأمن القومي تستمد تبريرها المميز وتوجهها الأخلاقي من المثال الأعلى الديمقراطي، وضعها تحت الشبهة في خدمة أهداف جيوسياسية أخرى يضعف منزلة أميركا في الخارج. ويقوّض الدعم في الداخل لسياسة خارجية موحدة، إذ تعمل إدارات معيّنة لخدمة أجندات خارجية حزبية تشعل الصراع السياسي الداخلي، ويُستبعد أن تلتزم بها خليفاتها. والمسار الأفضل هو في صياغة سياسة أمن قومي تشكل جاذباً للقيم الديمقراطية، بدلاً من القيم الليبرالية أو المحافظة أو الدينية أو العلمانية.

يجب أن نضع هذا القول الفصل في أساس اعتبارنا في التعاطي مع إيران التي

(١) انظر مراجعة The Withering Away of the Totalitarian State . . . and Other Surprises, by Jeane J. Kirkpatrick (Lanham, MD: AEI Press, 1990), by Saul Landau in Political Science Quarterly 106, no. 3 (Autumn 1991): 546–48.

تَعِدُ بأن تشكّل تحدّياً أمنيّاً كبيراً للولايات المتحدة. واتضح أن هذا الوضع بات أكثر صعوبة بفعل سياسات الولايات المتحدة الحمقاء. وساهمت إدارة بوش، كما سبق ورأينا، بالكثير هنا من خلال رفضها بازدراء التعاون الإيراني بعد ٩/١١؛ وإيذائها الشديد لذلك البلد، وبالتالي تقوية المتشدّدين وتشجيع طموحاتهم النووية؛ واستجابتها لأصوات النازحين الذين يدعمون الأحكام الاعتباطية الأميركية؛ وعدم استماعها إلى المعتدلين الذين سيطروا على البرلمان الإيراني إلى أن استولى المحافظون على السلطة في انتخابات ٢٠٠٤. غير أن كثيراً من الملامة يشمل الكثير من الإدارات في عودة إلى الوراء تصل حتى إلى إدارة أيزنهاور التي أطاحت عام ١٩٥٣ بالحكومة المنتخبة لمصلحة الشاه الأكثر مطواعية والذي نُصّب بوصفه ألعوبة بيد أميركا. ويمتد مزيد من اللوم ليطاول الإدارات المتعاقبة حتى إدارة كارتر التي شجعت الشاه، عن غير قصد، بعدما فقد الكثير جدّاً من شعبيته ودفعت الثمن؛ وإدارة ريغان التي دعمت العراق في حربه مع إيران؛ وإدارة كلينتون التي لم تستجب إلى حد كبير إلى مفاتحات الرئيس محمد خاتمي بعد انتخابه عام ١٩٩٧.

إن المأساة الكبرى في هذا كلّه هي في أن إيران تمتلك، أكثر من أي دولة شرق أوسطية أخرى ما عدا إسرائيل، إمكان أن تتحوّل إلى قوة للقيم الديمقراطية الغربية. فكثير من سكانها، والشباب منهم خاصة، ميّالون ثقافيّاً بقوة إلى الغرب[1]. ولا يوجد بلد في الشرق الأوسط يبدي سكانه (بالتمايز عن قيادته الحالية) اهتماماً بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أو يستثمرون فيه أقل من الشعب الإيراني، ليس على الأقل لأن معظم السكان هم من الفرس البعيدين وليسوا من الجيران العرب الذين يشعرون بأنهم يتقاسمون إذلال الهزيمة والخسارة مع الفلسطينيين. وإيران هي بالفعل أكثر ديمقراطية من أي من جاراتها بالرغم من معالمها القمعية القبيحة وهيكلياتها. وهي تضم أيضاً العدد الأكبر من السكان اليهود في الشرق الأوسط خارج إسرائيل (نحو

(١) راجع الفصل الرابع ص ٦٩، القسم الأول من الهامش رقم (٢).

٢٥ ألفاً) مع وجود عشرين كنيساً في طهران وضمانة دستورية بوجود نائب يهودي في البرلمان[١].

يُعتبر سَوْق إيران إلى عالم صراع حضارات هانتينغتون المرير، الذي مارسته إدارة بوش عند كل تحوّل، غاية في الغباء. وسيشكل التقصير الجيد سياسة أكثر فاعلية. فكما إن كينان اعترف بأن التعددية والمنافسة داخل العالم الشيوعي يصب في مصلحة الغرب الديمقراطي، علينا أن نعترف نحن أيضاً اليوم بأنه من المتوقع أن تفعل التعددية والمنافسة داخل العالم الإسلامي – وبالتأكيد داخل العالم الإسلامي الشيعي – الفعل نفسه. فإيران لا تهدد الولايات المتحدة بالأسلحة النووية ولا يمكنها أن تهددها. وعلينا أن نتيقّظ لضمان بقاء الأمور على هذا النحو. وعلى الولايات المتحدة، فوق هذا، أن تساند، القوى الديمقراطية التي تظهر في إيران عندما يمكنها ذلك، وأن وتدعها وشأنها عندما لا تستطيع.

ومع أنه ينبغي للولايات المتحدة ألاّ تجتث بنفسها الأنظمة الاستبدادية من الوجود، فإن عليها، عندما يمكنها ذلك، مساعدة الديمقراطيات الناهضة على البقاء. وينبغي للولايات المتحدة أيضاً أن تفعل ما في وسعها لخلق مناخ يتقبّل الديمقراطيات التي تظهر إلى الوجود. وقد تبيّن منذ بعض الوقت لعلماء السياسة أنه يستحيل توقّع متى تظهر الحركات الديمقراطية ومتى تنجح في قلب الأنظمة الاستبدادية أو التفاوض على تسوية ديمقراطية معها. وتوجد سبل ممكنة كثيرة للنجاح الديمقراطي، ويمكن لمن يسعون إلى سلوكها أن يطلبوا خلال ذلك المساعدة، أو تُخرجهم عن سِكّتهم حوادث عَرَضية أكثر مما يجب ليكونوا أسرى نظرية توقّعية صالحة[٢].

(١) Ewen MacAskill, Simon Tisdall, and Robert Tait,«Lone Jewish MP Confronts Ahmadinejad on Holocaust but StressesLoyalty to Iran,» Guardian, June 28, 2006, http://www.guardian.co.uk/iran/story/0,,1807497,00.html [7/26/06].

(٢) راجع Adam Przeworski et al., Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950 –1990 (Cambridge:Cambridge University Press, 2000), chap. 2, and Ian Shapiro, The State of Democratic Theory (Princeton: Princeton University Press, 2003), pp. 78–103.

إلا أن الأمر نفسه لا يصح بالنسبة إلى شروط بقاء الديمقراطيات. وقد وجد آدم برزفورسكي وآخرين علاقات وثيقة بين الظروف الاقتصادية، وبخاصة نصيب الفرد من الدخل، وبين احتمال بقاء الديمقراطية. ويبدو أن الديمقراطيات لا تموت أبداً في الدول الغنية في حين أن الديمقراطيات الفقيرة هشّة وسريعة الانكسار عندما يتراجع دخل الفرد السنوي إلى ما دون ألفي دولار (بقياس دولارات ١٩٨٥). وعندما يتراجع دخل الفرد إلى ما دون هذه العتبة تصبح حظوظ الديمقراطية في السقوط خلال سنة واحداً إلى عشرة. وتتراجع هذه النسبة إلى واحد من ١٦ عندما يتراوح هذا الدخل بين ٢,٠٠١ وخمسة آلاف دولار. وحين يفوق دخل الفرد السنوي ٦,٠٥٥ دولار فيبدو أن الديمقراطيات تستمر، ما إن تقوم، إلى أجل غير مسمّى[١]. أما بقاء الديمقراطيات الفقيرة فيصبح أكثر احتمالاً عندما تنجح الحكومات في توليد النمو وتفادي الأزمات الاقتصادية[٢].

ويطرح هذا بأن من الحكمة أن تساهم الولايات المتحدة في تحسين الظروف الاقتصادية في العالم النامي. ويعني ذلك أيضاً تبني سياسات اقتصادية ومساعدات دولية وسياسات استدانة يمكنها التخفيف من الفقر هناك. وتوجد، طبعاً، أسباب وجيهة أخرى للعمل على التخفيف من الفقر العالمي. لكن حقيقة أن ذلك يوجد البيئة الخصبة لبقاء الديمقراطيات، إذا ظهرت إلى الوجود وعندما تفعل ذلك، تزودنا بأسباب أمنية وطنية للقيام بذلك أيضاً.

(١) غير أنه يمكن التغلّب عليها كما حصل لفرنسا الديمقراطية عام ١٩٤٠.

(٢) Przeworski et al., Democracy and Development, pp.106–17.

٧- الخطر الحالي علينا

تتجذّر قضية الاحتواء، كما لخّصتها هنا، في أفضل أعراف أميركا الديمقراطية والمتعلقة بالأمن القومي التي رفضتها إدارة جورج و. بوش بازدراء. وهي تقدّم الأساس الأكثر جدوى لحماية الأميركيين وديمقراطيتهم من الهجمات العنيفة، ويمكن تلخيصها في أمور الأمن القومي الخمسة التالية:

ضمان بقاء أميركا ديمقراطية في المستقبل.

الحماية من الإرهاب من خلال احتواء الدول المسهّلة له، والاستثمار في الاستخبارات البشرية، وتعزيز الأمن الداخلي.

إعادة التحالفات العسكرية واتفاقات الدفاع الجماعية، في المقام الأول، للحفاظ على ديمقراطية أميركا ومن ثم الدفاع عن الديمقراطيات الأخرى.

مساندة المعارضة الديمقراطية في مواجهة الديكتاتورية حول العالم.

زرع بذور البيئة الصالحة للديمقراطية عبر تعزيز التنمية في البلدان الفقيرة.

وتتفوّق هذه العقيدة أخلاقياً على الأحادية الميّالة للقتال التي تشكّل لب «استراتيجية الأمن القومي» والتي أعادت إدارة بوش مؤخراً تكرارها. وهي تقف على تعارض واقعي مع استخفاف الإدارة المذهل بادخار الموارد العسكرية ومطابقتها

مع التهديدات الحقيقية. ويمكن للاحتواء أيضاً أن يجتذب الحلفاء المناسبين من دول العالم الديمقراطية وأولئك الذين يسعون للقتال من أجل الديمقراطية في البلدان التي تسيطر عليها الأنظمة الاستبدادية. ويحفظ الاحتواء الأميركيين وديمقراطيتهم، ويُلزم قوّة أميركا وسلطتها الأخلاقية بأجندة عالمية تحاذر تعظيم الذات والهيمنة لمصلحة العمل على إيجاد عالم لا يمكن لأحد السيطرة عليه.

إن الإخفاق الذي أردتُ أن أركزّ الانتباه عليه هنا لا يشكّل فقط إخفاقاً لسياسة الأمن القومي لإدارة بوش. بل إن دافعي إلى القلق هو في كيف أن عقيدة بوش ملأت الفراغ الذي أحدثه تفسّخ مقاربة العدالة الجنائية للإرهاب، وما الذي يتوجّب عمله. وأن يحصل مثل هذا التغيير الكبير في سياسة الأمن القومي من دون نقاش سياسي جدّي لأمر يلفت الانتباه ويقلق. فالديمقراطيون صُدموا بعد ٩/١١ تماماً كما صُدم معظم العالم، واستغل المحافظون الجدد في الإدارة هذه الفرصة لوضع ما خططوا له منذ زمن بعيد موضع التنفيذ[1]. ولكن لماذا لم يظهر منذ ذلك الحين أي بديل؟ إذ كانت حجج مثل حجتي، في ديمقراطية صحّية، تتنافس الآن مع غيرها للاستئثار بانتباه مناوئي عقيدة بوش.

وكأنه تأكيد على هذا الواقع، فقد أثار النائب الديمقراطي المحافظ وأحد قدامى الحرب الحائزين على الأوسمة، جاك مورثا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عاصفة هوجاء بدعوته إلى الانسحاب الفوري للجنود الأميركيين من العراق[2]. وأتت المحاولات الجمهورية للإزراء به بنتائج عكس المرجو منها وبما يعكس التآكل في

(١) راجع Michael Gordon and Bernard Trainor, Cobra II:The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq (New York: Pantheon Books, 2006).

(٢) Charles Babington, «Hawkish Democrat Calls for Pullout», Washington Post, November 18, 2005, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/11/17/AR2005111700794.html [12/14/05].

التأييد الشعبي لمواصلة الرئيس بوش للحرب[1]. لكن مورثا، الذي سبق له أن صوّت بالإجازة للغزو وكان مؤيّداً شديداً للحرب، لم يكن في وضع يسمح له بطرح القضية التي يجب أن تُطرح: وهي أن عقيدة بوش ممعنة في الخطأ منذ البداية، وتحتاج إلى إعادة النظر فيها من الأساس. فالمشكلة لا تتعلق بتطبيق معيب لاستراتيجية سليمة كما توحي بذلك تعليقات مورثا، بل في أن الاستراتيجية فاسدة من أصلها.

أخفى الإخفاق الاستخباري حول أسلحة الدمار الشامل إخفاقات مؤسساتية وسياسية أكبر في تلة الكابيتول. ويجب، بالنظر إلى ما عرفناه في ذلك اليوم من وجهات النظر المخالفة داخل مجتمع الاستخبارات، والتقارير الميدانية التي اختلفت حول مزاعم الإدارة المُعلنة في شأن التهديد الذي شكّله العراق بالفعل، طرح السؤال التالي: أين كانت الزواجر والضوابط؟ أين كانت المعارضة المخلصة؟ لأنه من السهل على الحكومة حمل الناس على مساندة الحرب في غياب المعارضة القوية. ومثلما عبّر هرمان غورينغ منذ وقت طويل: «الأمر سهل. وجلّ ما عليك القيام به هو القول لهم إنهم يتعرّضون للهجوم، والتشهير بالمسالمين بأنهم يفتقرون إلى الوطنية ويعرّضون البلاد للخطر»[2].

قلّما وجد دليل كافٍ على الطموح الذي يبطل مفعول الطموح كما دعا إلى ذلك

---

(١) أظهر استطلاع للرأي أجرته «سي. أن. أن./الولايات المتحدة» و«توداي»/ «غالوب» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ نسبة مريعة عن استنكار الجمهور الأميركي لسياسة الرئيس بوش في العراق بلغت ٦٣ بالمئة. ووجد الاستطلاع نفسه في الشهر التالي أن ٥٨ بالمئة يعتقدون أن بوش لا يمتلك خطة واضحة للانتصار في العراق غير أن ٣٨ بالمئة يعتقدون أنه يمتلك مثل هذه الخطة. http://www.cnn.com/2005/POLITICS/12/12/bush.iraq.poll/index.html [12/13/05].

(٢) «War Quotes: Literary Quotes about War and VirtuallyEverything Else,» http://quotes.prolix.nu/War/ [6/15/06].

ماديسون في دفاعه عن فصل السلطات في «الفيدرالي» رقم ٥١[١]. ووجدت اللجنة الفرعية لشؤون الاستخبارات في مجلس الشيوخ أن مسؤولي الإدارة لم يمارسوا الضغط السياسي على أخصائيي الاستخبارات لتشويه الحقائق، لكنها لم تكمل تحقيقها في شأن تفسيرات الإدارة غير الصادقة للمعلومات الاستخبارية من خلال إغفال التحذيرات والآراء المخالفة[٢]. إلا أنه لا جدال اليوم في أن الإدارة كانت انتقائية إلى درجة النفاق. وهو ما يدفع إلى التساؤل: لماذا لم يواجهها أحد بالأمر في ذلك الوقت؟

يعود جزء من السبب في ذلك إلى أن زعماء الكونغرس لم يصلوا إلى بعض المعلومات الاستخبارية التي وصلت إليها الإدارة. ولم يروا إلا ما أطلعهم عليه البيت الأبيض، وبصفة خاصة تقديرات الاستخبارات الوطنية. لم يطلعوا على الإحاطات الاستخبارية اليومية التي تُرفع للرئيس، وافتقروا إلى وصول مباشر إلى مسؤولي الأمن القومي الذين يتبعون السلسلة التراتبية حتى قادة الجهاز التنفيذي. وبالتالي باتوا لا يدركون مقدار النزاع داخل مجتمع الاستخبارات. وبدءاً من ربيع ٢٠٠٢، ظهر كثير من الإحاطات اليومية التي قيل فيها للرئيس إن وكالات الاستخبارات تعتقد أنه من غير المرجّح أن يشن صدّام حسين هجوماً على الولايات المتحدة، إن كان ذلك

(١) «يجب جعل الطموح يبطل مفعول الطموح.... ولو أن البشر ملائكة لانتفت الحاجة إلى وجود حكومة. ولو أن الملائكة هم الذين يحكمون البشر لانتفت الحاجة إلى الإشراف الخارجي أو الداخلي على الحكومة. وهنا تقع المشكلة الأكبر في صياغة الحكومة التي يديرها بشر يحكمون بشراً: يجب أوّلاً تمكين الحكومة من السيطرة على المحكوم؛ وهو ما يجبرها في المقام التالي على السيطرة على نفسها. ويشكل الاعتماد على الناس، من دون شك، السيطرة الأساسية على الحكومة؛ غير أن التجربة علّمت البشر أن الضرورة تستدعي إجراءات احترازية إضافية». Alexander Hamilton, James Madison,and John Jay, The Federalist Papers (New York: Mentor,1961), pp. 324–25.

(٢) راجع حول الإخفاق التام في الأسلحة البيولوجية Dana Milban kand Walter Pincus, «Asterisks Dot White House Argument», Washington Post,November 12, 2005, p.A1. وعن رفض الإدارة الاستماع إلى تقارير الاستخبارات التي تشكّك في برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية راجع المقابلة التي أجراها إد برادلي مع مسؤول الـ«سي. آي. إي». السابق تايلر درامهيللر «A Spy Speaks Out, 60 Minutes, April 3, 2006,http://www.cbsnews.com/stories/2006/04/21/60minutes/main1527749.shtml [5/6/06].

بطريقة مباشرة أو من خلال إرهابيين. كما أنهم لم يدركوا أن أذرع الاستخبارات في وزارتي الطاقة والخارجية اختلفت مع الوكالات الأخرى حول المزاعم الاستخبارية التي استند إليها مسؤولو الإدارة الذين تحدّثوا في العلن عن إعادة إحياء البرنامج النووي العراقي[١]. ولم يدركوا كذلك أن الإدارة قد تلقّت تقارير ميدانية تدحض مزاعمها باكتشاف مختبرات بيولوجية متحرّكة في أيار/مايو ٢٠٠٣ (وهي مزاعم كرّرها مسؤولون كبار على مدى أشهر عدة)، أو غيرها من الأصوات المشكّكة في داخل «سي. آي. إي.» والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وتدعمها في ذلك استخبارات بشرية رفيعة المستوى[٢].

غير أن جون كيري كان محقّاً جزئيّاً في انتقاده في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بأن حجة إدارة بوش للحرب «ترسّخت في الخداع»[٣]. وكشف بعضٌ من المعلومات الاستخبارية التي تم تقاسمها مع زعماء تلة الكابيتول، مثل كيري، عن فجوات بين مطالب الإدارة المُعلنة وبين صورة الاستخبارات الأكثر مدعاة للريبة التي ارتكزت إليها. وفصّلت النسخة المحفوظة لتقديرات الاستخبارات الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، التي أثارت الكثير من الجدل وتم تقاسمها مع زعماء الكونغرس، خلافاً جوهريّاً داخل مجتمعات الاستخبارات حول ما إذا كان العراق يكدّس الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أو يعيد بناء برنامجه النووي. ولم يظهر أي من هذه الاختلافات أو التوصيفات الخطيرة أو التحذيرات من الاستنتاجات الرئيسية لتقديرات الاستخبارات الوطنية في شأن برنامج الأسلحة العراقي السرّي، في النسخة الموجهة إلى الشعب الذي لجأت إليه الإدارة أثناء الإعداد للحرب[٤].

---

(١) Murray Waas and Brian Beutler, «What Bush Was Told about Iraq,» National Journal 38, no. 9 (March 4, 2006): 40–43.

(٢) Joby Warrick, «Lacking Biolabs,Trailers Carried Case for War; Administration Pushed Notion of Banned Iraqi Weapons despite Evidence to Contrary», Washington Post, April 12, 2006,p.A1.

(٣) راجع http://www.rawstory.com/news/2006/Senator_Kerry_Attacks_on_dissent_cheap_0422.html [4/23/2006].

(٤) Jonathan Landay, «Iraq Assessments Given to Public Stripped of Dissent, Doubt; Once Classified Records Show Wariness in Intelligence Community», Milwaukee Journal Sentinel, February15, 2004, p.A12.

صحيح أنه لم يُسمح لزعماء الكونغرس بالكشف عن محتويات النسخة المحفوظة من تقديرات الاستخبارات الوطنية، غير أنه افتُرِض بها، بالحد الأدنى، أن تجعل من ديمقراطيي الكونغرس أقلّ تبلّداً أمام طواغيت الحرب في الإدارة. ولم يسأل أي شيخ أو نائب في العلن عن وجود معلومات استخبارية معاكسة أو اختلاف بين متخصصي الاستخبارات، أو عن تقارير ميدانية توحي بأي شيء مختلف عن النتائج التي احتضنتها الإدارة. وقد شكّل التصويت الذي يسمح للرئيس بوش بالمضي إلى الحرب ـ وهو ليس في الواقع تصويتاً للحرب ـ محاولةً صارخةً قام بها كثير من الشيوخ والنواب للتملّص من المسؤولية في حال ساءت الأمور، أي التأكد من أنها حرب جورج و بوش. بيد أنه لم يخرج أي شخص، حتى من بين من عارضوا قرار الحرب، إلى العلن ليطرح أسئلة استيضاحية في شأن المعلومات الاستخبارية. وتوجب عليهم، بدلاً من الشكوى من المغالطات لاحقاً، أن يطالبوا بدليل إلى أن التصحيح لم يتم في حينه. وقد سُمح لأعضاء الكونغرس، قبل تصويتهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بقراءة تقديرات الاستخبارات الوطنية المؤلفة من اثنتين وتسعين صفحة حول العراق ، ولكن لم يقرأها إلا ستة شيوخ وقليل من النواب، حسبما ذُكر[١].

تحاول الإدارات بلا استثناء السيطرة على تدفّق المعلومات بحيث تخفف من المعارضة لما تنوي القيام به؛ وإدارة بوش ليست متميّزة في هذا الخصوص. فإدارة رونالد ريغان أبقت على تمويلها صفقة السلاح لنيكاراغوا لإبقاء قضية الرهائن طي الكتمان في البيت الأبيض، في انتهاك لتعديل بولند[٢]. واشتهرت إدارة نيكسون بتكتّمها وبخاصة في ما يتعلّق بسياسة الأمن القومي[٣]. وفي عودة إلى عام ١٨٤٨ حذّر النائب أبراهام لينكولن، في سياق شرح معارضته الحرب المكسيكية، من السماح

(١) Milbank and Pincus,«Asterisks Dot White House Argument», p.A1.

(٢) حظر «تعديل بولند» الدعم الخفي للعمليات العسكرية في نيكاراغوا. راجع http://thomas.loc.gov/cgibin/bdquery/z?d098:HR02968:@@@L&summ2=m&|TOM:/bss/d098query.html[6/16/06].

(٣) راجع John Gaddis, Strategies of Containment (New York:Oxford University Press, 1982), pp. 272–306.

للرؤساء بالانخراط في حروب وقائية استناداً إلى تأكيدات لا يمكن التحقّق منها عن وجود خطر على الوطن. إذ أن في وسعهم جميعاً أن يتخذوا بسهولة كبرى قرارات غير حكيمة، أو يعملوا انطلاقاً من دوافع سياسية ضيّقة مثل إحياء شعبيتهم المتراجعة[١]. وتوجد أسباب وجيهة للإصرار على مصادقة الكونغرس على كل قرارات الرؤساء بشن الحرب وبالأخص الحرب الوقائية.

ومن واجب الجهاز التشريعي، وبخاصة من هم في الحزب المعارض، عدم المجاراة على أساس الثقة لأن الديمقراطيات تعتمد في صحتها وحيويتها على الصراع القوي للأفكار؛ وهذا ما يعلّل جزئيّاً تفوقها المؤسسي على الديكتاتوريات. كما أن المعارضة المؤسسية تساعد أيضاً على تحسين نوعية القرارات عن طريق إضاءة الزوايا المظلمة وإظهار الوقائع غير الملائمة، والاستمرار في الضغط على الحكومة. ولو أن كيري وغيره من الزعماء الديمقراطيين امتلكوا إرادة أكبر في لعب أدوار المعارضة هذه لأمكن تعطيل الاجتياح.

شكّل انجرار الديمقراطيين وراء أجندة الإدارة واحداً من الأسباب الملموسة لفشلهم في وضع بديل لعقيدة بوش. ويبرز هذا من خلال أعداد الديمقراطيين الكبيرة في مجلسي الكونغرس ممن صوّتوا بالموافقة على غزو العراق[٢]، إن من خلال إغفالهم عقيدة الأمن القومي في انتخابات ٢٠٠٤ التمهيدية، أو من خلال حملة كيري الفارغة في ٢٠٠٤ وما تلا ذلك من محاولات لإبقاء الضوء مسلطاً على إخفاقات الإدارة بدلاً من إعادة صياغة النقاش من الأساس. ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب لهذا الإخفاق الديمقراطي.

(١) راجع .Arthur Schlesinger, Jr., «Bush's Thousand Days», Washington Post,April 24, 2006, p.A17

(٢) صوّت ٢٩ شيخاً ديمقراطيّاً على إجازة الحرب في العراق، وكذلك فعل ٨١ نائباً ديمقراطيّاً. راجع «Senate Approves Iraq War Resolution,» CNN.com, October11, 2002, http://archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/10/11/iraq.us/ [11/13/05], and «How the House Voted on Iraq Resolution», Newsmax.com, October 11, 2002, http://www.newsmax.com/archives/articles/2002/10/10/203425.shtml [11/13/05].

الإخفاق الأول هو الصدمة والترويع. فقد حوّلت هجمات ٩/١١ الديمقراطيين إلى حمير أعمتها الأضواء. وقفوا في أمكنتهم، مأخوذين، فيما تحرّك المحافظون الجدد في وزارة الدفاع والبيت الأبيض بخفّة لإعادة تحديد الأمن القومي الأميركي واستراتيجية ضمانه. وبحلول وقت غزو العراق بعد ذلك بسنة ونصف السنة بات الديمقراطيون في تلة الكابيتول أشبه بقطيع من البقر في الحقل يطارده كلب نابح. وأخذت تتصاعد عند ذاك الأصوات المعترضة من الحلفاء الدوليين التقليديين ردّاً على المسار الجديد الذي رسمته الإدارة. وبات هناك أيضاً، كما سبق ورأينا، دليل إلى وجود اختلاف في قلب مجتمع الاستخبارات افتُرِض أن يولّد الحذر لو أن الديمقراطيين رغبوا في أن ينظروا إلى ذلك الدليل. لكنهم فرّوا هاربين وقد خافوا من رئيس يتمتع بالشعبية في زمن الحرب.

والعبرة من هذه الرواية هي في ضرورة احتفاظ المرء بحضوره الذهني عندما يأخذ الذعر كل من حوله. فربيع ٢٠٠٣ بعيد كل البعد عن الانتخابات المقبلة؛ وسنة ونصف السنة عبارة عن مئة حياة في السياسة. أَوَلَمْ يكن السيناتور كيري في موقع أفضل بكثير ليهاجم الرئيس بوش في حملة ٢٠٠٤ لو لم يصوّت بالموافقة على حرب اتضح في ذلك الحين أنها تواجه مشكلة؟ وهكذا فإنه تأرجح بين محاولة تبرير تصويته وقوله إنه كان سيلاحق الحرب بطريقة أكثر فاعلية، وبين إعلانه أنه سيرسل أربعين ألف جندي إضافي إلى العراق(١). بيد أنه إذا لم يتمكن ٢٢٥ ألف جندي من الحفاظ على النظام في بلد معاد انهار نظامه ويبلغ عدد سكانه خمسة وعشرين مليوناً، فما الذي يدفع إلى الافتراض بأن ٢٦٥ ألفاً سيتمكّنون؟ ويستحضر ذلك، من بين ما يستحضر، الإمكانية المثيرة للقلق بأن تصبح سياسة إدارة كيري الخارجية

(١) Carla Marinucci, «Kerry Slams Bush on Terror, Democrat Says He'd Send 40,000 More Troops Overseas,» San Francisco Chronicle, February 28, 2004, http://www.sfgate.com/cgi bin/article. cgi?f=/c/a/2004/02/28/DemocratS.TMP [6/20/06].

تكراراً لإدارة جونسون[1]. وهو ما يبرز، أكثر من أي شيء آخر، واقع أن كيري لم يطرح بديلاً أساسياً لعقيدة بوش.

ويتعلّق السبب الثاني في شح البدائل لعقيدة بوش بانزعاج الكثيرين في اليسار الديمقراطي حيال موضوع سياسة الأمن القومي برمّته. وقد يتردّد من يعتقدون أن الولايات المتحدة شكّلت مصدراً لكثير من الأذى والجور في العالم على مر العقود الكثيرة الماضية في الانخراط بما يجب أن تكون عليه الآن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة خشية أن يتلطّخوا بطريقة من الطرائق بأنهم شرّعوا الوضع القائم. وبات من السهل جداً اليوم النظر إلى استراتيجية ضمان أمن أميركا بوصفها استراتيجية ضمان للقوة المهيمنة وللمكاسب غير المشروعة.

يجب ألاّ نتغاضى عن هذا القلق بخفة، على الأقل لأن جهلنا بالضرر الذي تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عنه يحدّ من إدراكنا لمدى خبث صورتنا في معظم أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. ويمكن للمرء أن يسلّم بالكثير من النقد اليساري لسلوك أميركا العالمي على مرّ نصف القرن الماضي ويبقى مع ذلك يواجه السؤال الجوهري التالي: والآن ماذا؟ ويبقى علينا، مهما كانت تركيبة القرارات والقوى والأحداث التي أدت بالولايات المتحدة إلى موقعها الجيوسياسي الحالي، أن نختار ماذا ستكون عليه سياستنا مستقبلاً. وواقع أنه غالباً ما أخفقت الولايات المتحدة كقوة عالمية في الماضي يجعل من مهمة الخروج بمبادئ واستراتيجيات تمكّنها من أن تصبح مثل هذه القوة أمراً ملحّاً جدّاً. والأمثولة التي يجب أن تُستخرج من أحداث ٩/١١ وما بعدها هي في أنه إذا فشل من يؤيدون التغيير الديمقراطي المتدرّج في العالم في صياغة أجندة للأمن القومي قابلة للحياة، فسيفعل ذلك غيرهم.

يُقال أحياناً إن التاريخ الأميركي يكذّب الإصرار على أنه «لا يسعك التغلّب على

---

(١) انتهى الأمر بالرئيس جونسون عند نهاية ١٩٦٨ بوجود حوالى نصف مليون جندي أميركي في فيتنام يحاولون دونما نجاح «إنجاز العمل» الذي بدأه الرئيس كنيدي في ١٩٦٥ بثلاثة آلاف وخمسمئة جندي. Gaddis, Strategies of Containment, p. 246.

شيء بلا شيء». ففي النهاية كوّن فرانكلين روزفلت الكثير من «الصفقة الجديدة» وهو يمضي فيها قدماً. ومن الصحيح، والممكن أيضاً بلا شك، أن أزمة بحجم الكساد الاقتصادي الكبير قد تعطي الديمقراطيين السيطرة على السياسة الأميركية على مدى جيل، وبخاصة إذا اعتُبر الجمهوريون مسؤولين عن التعجيل في الأزمة. وعلى مستوى أصغر فإن خسارة الدعم في تلة الكابيتول، الذي دفعته إدارة بوش ثمناً لإخفاقاتها في العراق، قد توفّر للديمقراطيين فرصة جيّدة للوصول إلى البيت الأبيض في ٢٠٠٨.

ولا يمكن إسقاط هذا الاحتمال وإن فشل الديمقراطيون في صياغة سياسات بديلة. والتنبؤ بالمستقبل أمر محفوف بالمخاطر، ولا يمكن لأحد بالتأكيد أن يتوقّع ماهية السياسة التي قد تنتج عن أزمة اقتصادية أو جيوسياسية كبرى. إلا أنه سيكون من الحمق للديمقراطيين وغيرهم، ممن تزعجهم أميركا التي صاغتها عقيدة بوش، أن يعتمدوا على تدمير الجمهورية للذات أو أن يتم تسليمهم مفاتيح البيت الأبيض وسط أزمة مفجعة. ومن الأفضل لهم أن يتعلّموا من المحافظين الجدد الذين اعتنوا على مدى سنوات في التخطيط لأجندتهم وباتوا جاهزين، ما إن حانت الفرصة، للعمل بها وتعبئة الفراغ الذي خلّفته أحداث ٩/١١.

يتطلّب السبب الثالث لإخفاق الديمقراطيين في صياغة بديل لعقيدة بوش الانتباه إلى ما هو أكثر من افتقارهم إلى الأفكار في شأن الأمن القومي. فهو متجذّر في محاولتهم المضلّلة منذ سنوات الثمانينيات لإعادة إنتاج أنفسهم بتوصية من مجلس القيادة الديمقراطي. ومن المؤكّد أن الحزب الديمقراطي احتاج إلى التجديد في الظروف المتغيرة التي أعقبت الحرب الباردة، إذ أن سجلّهم الذي تلطّخ في السياسات الرئاسية يعود إلى الخمسينيات. لكن السبيل الذي سلكه كان مفجعاً بسبب افتقاره إلى المبادئ الاخلاقية الواضحة التي يمكن الدفاع عنها بوصفها تجتذب

قواعده الانتخابية الطبيعية. واستند بدلاً من ذلك إلى فكرة «التثليث» triangulation، وهي الفكرة التي أورثهم إياها المستشار السياسي الجمهوري ديك موريس، الذي عمل فيما مضى مستشاراً لبيل كلينتون ونظّم عام ١٩٩٦ حملته الناجحة لإعادة انتخابه. ويقضي جوهر «التثليث» بسرقة قضايا الخصم عن طريق اقتراح نسخة «مخفّفة» من سياسته – أي أن يتم سلخ المعتدلين من مؤيديه بينما يمكنك أن تعتمد على أن قاعدتك الخاصة، التي ستكتفي بالتذمّر، لن تتخلّى عنك[١]. وغالباً ما يتم الاستشهاد باحتضان الرئيس كلينتون للإصلاح الاجتماعي بوصفه مثالاً توضيحيّاً[٢]. وقد احتضن الرئيس كلينتون ومرشحو مجلس القيادة الديمقراطي هذا التكتيك في طائفة من القضايا معيدين صياغة الحزب الديمقراطي الوطني بالطريقة نفسها تقريباً التي أعاد فيها توني بلير صياغة «حزب العمال الجديد» في المملكة المتحدة.

غالباً ما يُنسب إلى «التثليث» الفضل في نجاحات الديمقراطيين منذ الثمانينيات، إلا أنه يصعب بالفعل تحديد نوعية هذه النجاحات المزعومة. وشكّل بيل كلينتون نشازاً مؤكّداً بوصفه المرشح الرئاسي الأكثر سحراً منذ جون كنيدي؛ وفي أي حال فإن وجود اسم روس بيرو في صناديق الاقتراع بوصفه مرشحاً ثالثاً ساعد كثيراً في فوز كلينتون عام ١٩٩٢ بالرئاسة. وفقد الديمقراطيون عام ١٩٩٤ سيطرتهم على مجلس النواب للمرة الأوى في جيل ولم يتمكنوا من استعادتها على مدى خمسة انتخابات تالية. وبات أيضاً مجلس الشيوخ في أيدي الجمهوريين معظم ذلك الوقت. كذلك حقق الجمهوريون مكاسب واضحة في مجالس الولايات التشريعية ومناصب

(١) راجع للحصول على رواية مجلس القيادة الديمقراطي وتبنيه «التثليث»، Michael Graetz and Ian Shapiro, Death by a Thousand Cuts:The Fight over Taxing Inherited Wealth (Princeton: Princeton University Press, 2005), pp. 262–64.

(٢) The Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act of 1996, http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c104:H.R.3734.ENR:htm [11/13/05].

الحكام في مختلف أنحاء البلاد من سنوات ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٤[١]. ولم ينفع نائب الرئيس آل غور كثيراً الالتزام بسياسات واستراتيجيات مجلس القيادة الديمقراطي عام ٢٠٠٠، الذي تمكّن فقط من مصارعة جورج بوش في مباراة خرج منها الطرفان متعادلين بالرغم من المناخ الاقتصادي المؤاتي لمن يتولّى المنصب، ومن عدم طرح السياسة الخارجية كقضيّة كبرى[٢]. ولم ينفصل جون كيري عام ٢٠٠٤ في شكل ذي مغزى عن استراتيجيات وسياسات آل كلينتون ومجلس القيادة الديمقراطي التثليثية بالرغم مما ساد العلاقة معهم من توتّر[٣].

يتمثّل عيب استراتيجيات التثليث في أنها تكتيكات جيّدة ولكنها استراتيجية سيئة. فهي لا تؤتي النتائج الموعودة إلا على المدى القصير، إذ ما إن يدرك خصمك ما تقوم به حتى تصبح السياسة أمراً متعلّقاً بنقل المرمى. وتميّز نيوت غينغريتش في

---

(١) سيطر الديمقراطيون في ١٩٧٤ على ٣٧ مجلساً تشريعياً في الولايات، وهو الرقم الأعلى لأي من الحزبين منذ ١٩٣٨. وتراجعت سيطرة الحزب على المجالس التشريعية بشكل ثابت حتى ٢٠٠٤ حيث لم يعودوا يسيطرون إلا على ١٧. راجع «Table of Partisan Control of State Legislatures,1938–2004,» National Conference of State Legislatures,http://www.ncsl.org/programs/legman/elect/hstptyct.htm[11/20/05]. ومن قبيل ذلك، تراجعت مراكز الحكام في الفترة نفسها من العدد الأعلى عام ١٩٧٨، وهو ٣٧، إلى ٢٢ عام ٢٠٠٤ – بعدما ارتفعت من المراكز الـ١٨ التي تولوها في ١٩٩٦ و٢٠٠٠. راجع «35-Year Gubernatorial Trends,» Council of State Governments,http://www.csg.org/CSG/States/elections/2004/gubernatorial+trends.htm [11/20/05].

(٢) قد يبدو أن «التثليث» حقق نجاحاً أكبر بالنسبة إلى حزب العمال الجديد بالرغم من أن المبالغة تبدو سهلة في هذا المجال. ويمكن جزئياً شرح ما تمتع به بلير من غالبية برلمانية واسعة بالانهيار التام لـ «التوري» في اسكتلندا، وخرق الحرب الأهلية عبر أوروبا، وإعادة تركيب الدوائر الانتخابية التي جاءت قاسية جدّاً عليهم، وكما مع كلينتون، فإنه زعيم قد يتبين جدّاً أن سحره الذي لا يدانيه فيه أحد ليس قابلاً للتوريث.

(٣) عارض جون كيري خلال حملة ٢٠٠٤ تخصيص الضمان الاجتماعي وخفض الضرائب على الأميركيين الأثرياء، لكنه ثابر على استخدام ما يُفترض بأنها أوراق اعتماده كمحافظ مالي. وكرّر أيضاً القول بأنه يحبّذ إدخال إصلاحات على المسؤولية التقصيرية، بالرغم من واقع أنه سبق له وصوّت مرات عدّة في مجلس الشيوخ على عدم تقييد المسؤولية التقصيرية الطبية. راجع جون كيري في Vote Match.com, http://www.issues2000.org/John_Kerry_VoteMatch.htm [11/13/05];«John Kerry vs. John Kerry on Legal Reform,» Center for Individual Freedom, October 14, 2004,http://www.cfif.org/htdocs/freedomline/current/in_our_opinion/kerry_vs_john_kerry.htm [11/13/05].

التسعينيات بأنه عبقري في هذا المجال. وقام بشكل فاعل «بتحويل موجة» المواقف المتطرفة من خلال نقلها إلى جدول الأعمال بينما كان الديمقراطيون يطاردون الحل الوسط الآخذ أبداً في الزوال فوق الأفق. ويشكّل إلغاء الضريبة على العقارات مثالاً مؤشّراً. لم ينظر أحد إلى الأمر بوصفه إمكانية جدّية عندما صاغ الجمهوريون «العقد مع أميركا»، الذي شكّل مسوّدة تمرّدهم عام ١٩٩٤ في تلة الكابيتول. ولم تقترح تلك الوثيقة إلا الإصلاح الضريبي، ودعا التشريع الذي تقدّموا به عام ١٩٩٥ إلى توسيع متواضع للاستثناء من ٦٠٠ ألف دولار إلى ٧٥٠ ألف دولار على مدى ثلاث سنوات على أن يؤّشر بعد ذلك للتضخّم. بيد أنه، وبحلول حزيران/يونيو ٢٠٠١ –قبل الشرعية المُعَزّزة الممنوحة للرئيس بوش بنتيجة بأحداث ٩/١١ ـ ألغيت الضريبة على العقارات كجزء من الخفض الضريبي غير المسبوق والذي بلغ ١,٣٥ تريليون دولار، وقد صيغ المشروع ووُقّع قانوناً في وقت قياسي. وقضى الموقف الديمقراطي، قبل أقل من عقد على ذلك، بتحبيذ خفض الاستثناء إلى ٢٠٠ ألف دولار بهدف تمويل التحسينات في العناية الطبية. وحثّهم التثليث بحلول ٢٠٠١ على دعم الإعفاء بقيمة خمسة ملايين دولار من أجل إحباط الإلغاء التام. وفشلوا في ذلك بحيث أن الإدارة أنجزت الإلغاء بدعم كبير من الحزبين(١).

ويأتي التثليث أيضاً بغير المقصود منه لأنه يفتقر إلى الأساس المبدئي. ويمكن له أن ينتزع ما يكفي من الأصوات للربح في سباق ما أو مسألة ما، إلا أنه يتجه على المدى المتوسط إلى إغضاب المؤيدين الحيويين. ولن يرضى العاملون في الحملات – ممن يحضّرون الرسائل، ويقرعون الأبواب، ويعملون في جمع أرقام الهواتف، وينظّمون المناسبات – بالوسائل السياسية الخالصة. وهم، بالتأكيد، يريدون الفوز، لكنهم يريدون الفوز من أجل قضية يعتبرونها محقّة. وكلما ازداد المرشحون انتهازية ازداد الناس قنوطاً. وينبع القسم الكبير من النجاح الجمهوري في السياسة الداخلية الأميركية منذ السبعينيات من واقع أنهم استمروا في حملتهم الأخلاقية من

(١) قصة كيفية حصول ذلك مروية في كتاب .Graetz and Shapiro, Death by a Thousand Cuts

أجل سياسات اعتبرها ناشطو الحزب محقة. ومرّة أخرى يشكل إلغاء الضريبة على العقارات مثالاً مضيئاً. فقد جرت عام ١٩٢٦ محاولة لإلغاء هذه الضريبة. وحاجج مؤيدو الإلغاء، كما سيفعلون مرة أخرى في التسعينيات، بأن الضريبة تعاقب العمل والادخار وتكافئ التبذير. ورد مناوئوهم أيضاً بحجج أخلاقية: إن أميركا تستند إلى تكافؤ الفرص وليس إلى الثروة الموروثة، وإن إعطاء الورثة الأغنياء شيئاً مقابل لا شيء يشكّل تدليلاً لهم. وفشل جهد الإلغاء. وفي المقابل تحاشى الخصوم، في التسعينيات، مثل هذه الحجج معتمدين بدلاً من ذلك على الدعوات إلى المصلحة المجرّدة. وبات شعارهم «لن تدفعوها!»، مثلما لن يفعل ٩٨ بالمئة من السكان. وفشلوا مع ذلك في تعبئة معارضة فاعلة على هذا الأساس، لأن على المرء أن يقدّم للناس قضيّة يؤمنون بأنها محقة ليتمكّن من تعبئتهم[١].

ويصح ذلك بالدرجة نفسها في سياسة الأمن القومي. ومهما بلغ المحافظون الجدد الذي اخترعوا عقيدة بوش من درجة التضليل، فإنهم ساروا في حملة أخلاقية لنشر مفهومهم للحرية حول العالم عبر استخدام الجبروت الأميركي، وعملوا طيلة عقود على صياغة عقيدتهم. وقد بدأ مثقفون من أمثال نورمان بودهورتز ووليام كريستول تطويرها في السبعينيات. وتم تسويقها على مدى سنوات في منشورات ملتزمة مثل «كومنتاري» و«ويكلي ستاندرد». ودأبت مؤسسات الأبحاث الاستراتيجية المحافظة، أمثال «هيريتاج» و«أميريكان أنتربرايز إينستيتيوت» على طرحها في تلة الكابيتول وعلى الإدارات الجمهورية المتعاقبة[٢]. وجاء ردّ الديمقراطيين على ذلك، كما جاء على معظم جدول الاعمال المحلي المحافظ، بتجاهله والسخرية منه، أو في أفضل الحالات بانتقاده، ولكن من دون تفصيل بديل مبدئي عنه. ووجد المحافظون الجدد، بوصول جورج و. بوش إلى السلطة عام ٢٠٠٠، إدارة في البيت الأبيض

(١) راجع المصدر السابق ص. ٩٩-١٠٦، ٢٢١-٢٣٨، ٢٥٣-٢٦٥.

(٢) لرواية واضحة عن هذا التاريخ، راجع Andrew Bacevich,The New American Militarism: How Americans Are Seduced by War(New York: Oxford University Press, 2005), pp. 69–174.

تتقبّلهم بقبول حسن. ووفّرت هجمات ٩/١١ فرصة فريدة لوضع أفكارهم موضع التطبيق، فتحركوا بسرعة الضوء. ولم يكن الديمقراطيون مستعدين لوقف هذا بأكثر من استعدادهم لإزاحة قطار خفض الضريبة عن سكّته، وهو الذي جرّ معظم الأجندة الديمقراطية المحلّية منذ عام ٢٠٠٠[١].

وكما تخسر الأحزاب الانتهازية شرعيتها في الداخل، هكذا تخسر الحكومات الانتهازية شرعيتها في الخارج، على الأقل أقله في أوساط من يتطلعون إلى ضمان مستقبل ديمقراطي. وعقيدة بوش، في جانب مهم من جوانبها، عقيدة انتهازية بشكل صريح. ويُعلن ولاءها لـ «ائتلاف المريدين» أن أي مريد قد يفي بالغرض بغض النظر عن مدى كون هذا المريد بغيضاً. وعندما وجدت إدارة بوش فائدة في العمل مع أنظمة استبدادية، لم يترافق ذلك مع أي ضغط على هذه الأنظمة لاعتماد الديمقراطية. وفي ما بدا بالفعل أنه ذروة الانتهازية التهكمية، أخذت الإدارة، في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، في توجّه تهديدات عسكرية غامضة إلى سورية وترسل في الوقت نفسه سجناء إليها لاستجوابهم بعيداً عن البلاد، أي حيث لا تنطبق الموانع الأميركية على استخدام التعذيب[٢].

ومهما بلغت مقاربة عقيدة بوش للتحالفات الدولية من الانتهازية، فإنه لا يمكن للديمقراطيين القيام بما هو أفضل عن طريق مطاردة الجمهوريين عبر التثليث، من خلال المماطلة، مثل هل يجب تحديد موعد للانسحاب من العراق؟ ولم يشكّل قرار الحرب الذي سانده السيناتور كيري عام ٢٠٠٢ إلا شيكاً على بياض للإدارة[٣].

(١) قد يُقال إن الاستثناء هو في فشل إدارة بوش في إصلاح الضمان الاجتماعي عند بداية ولايته الثانية. لكن الفضل في ذلك يعود أكثر إلى رابطة المتقاعدين الأميركيين أكثر من الديمقراطيين في تلة الكابيتول.

(٢) راجع Jane Mayer,«Outsourcing Torture», New Yorker, February 14, 2005, and Karen DeYoung, «U.S.Toughens Warnings to Syria on Iraq, Other Issues», Washington Post,April 15, 2003.

(٣) H.J. Res 114, 107th Cong., 2nd sess., October 11, 2002,http://thomas.loc.gov/cgi-bin/bdquery/z?d107:HJ00114:@@@L&summ2=m& [11/13/05].

وترك ذلك كيري، كما سبق ورأينا، في وضع حرج عندما تعلّق الأمر بالمحاججة، في حملته للعام ٢٠٠٤، من أجل بديل مبدئي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الشيخة هيلاري كلينتون، بمكانتها الشهيرة وما توفّر لها من أموال كثيرة لحملتها، وهو ما جعلها المحظية الأولى لتسمية عام ٢٠٠٨، صوتت للقرار نفسه، وانهمكت بعد ٢٠٠٤ في إعادة اختراع نفسها بوصفها من صقور الأمن القومي، تماماً كما يفرض التثليث ذلك[١]. لكن ما الذي ستكسبه، أو يكسبه المرشح الديمقراطي، إذا حصل على مفاتيح البيت الأبيض من خلال تثليث عقيدة بوش؟

وما الذي ستخسره أميركا؟ يتوجّب على الطامحين إلى أعلى المناصب السياسية أن ينظروا نظرةً أكثر تفحّصاً إلى الاستراتيجيات التي سبق ونجحت، والتي ارتكزت إلى أفضل التقاليد الأميركية الديمقراطية والمتعلقة بالأمن القومي، بدلاً من التركيز على تكتيكات انتخابية قصيرة المدى تلقي بالتطبيقات العملية والمبادئ في مهب الريح. ويشكّل الاحتواء المتكيّف مع وقائع عالم ما بعد ٩/١١ مثل هذه الاستراتيجية كما سبق وحاججتُ في سياق هذه الصفحات، وهي تقدّم الأمل الأكثر قابلية للحياة لضمان مستقبل شعبنا وديمقراطيتنا. وهي تلزم الولايات المتحدة بسياسات معقولة ومستدامة حول العالم. وتسمح لنا بنشر الديمقراطية، بينما نتفادى ارتداء عباءة الإمبريالية. وهي تفعل هذه الأمور بطرائق تستعيد معها رأسمال حكومتنا الاخلاقي وشرعيتها السياسية في الداخل وفي الخارج. وإذا تم الإعلان والدفاع عنها بقوّة

(١) لنظرة شاملة إلى موقف هيلاري كلينتون من الأمن القومي، بما في ذلك خطابات كثيرة حديثة، راجع http://clinton.senate.gov/issues/nationalsecurity/ [11/13/05]. راجع أيضاً Charles Hurt, «Hillary Goes Conservative on Immigration», Washington Times, December 13, 2004, http://washington-times.com/national/20041213-124920-6151r.htm [11/13/05]. لاحظ جون نيكولز المعلّق في «ذي نايشن» أنه «لا يوجد ما هو تقدّمي أو حتى ليبرالي في موقف هيلاري كلينتون من مسائل الأمن القومي. فهي تريد الإبقاء على المسار في العراق، بل إنها ساندت تخصيصات الصرف المبالغ فيها للحرب، ودعمت «قانون الإخلاص للوطن» وغير ذلك من الاعتداءات على الحريات المدنية وهي كثيراً ما تسير في خط مقاربة إدارة بوش لمسائل الأمن القومي بأكثر مما يسير به عدد من الشيوخ الجمهوريين»، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ http://www.thenation.com/blogs/thebeat?bid=1&pid=11167 [11/13/05].

فإن منطقها وواقعيتها وجاذبها ستلاقي صداها لدى الأميركيين، كما سبق وفعلت في الماضي. هذه هي الحجة لإعادة بناء الاحتواء.

شكر

شكّلت حماسة وكيلتي ويندي ستروثمان الباكرة وناشري أيان مالكلوم، بالإضافة إلى الدعوة التي وجّهها إليّ جيم بروك للتحدث أمام نادي يال في طوكيو في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، عنصراً أساسياً في ظهور الكتاب في حينه. وقد عرضت نسخاً معدّلة من المخطوطة المعدّلة على نادي هارفرد في جنوب أفريقيا، وعلى قسم العلوم السياسية في جامعة المكسيك في مدينة مكسيكو، وفي مناقشة مع الأعضاء البرلمانيين في الحزب الديمقراطي الياباني، وكمحاضرة في جمعية العلماء في يال، وفي مؤتمر عن الفلسفة والعلوم الاجتماعية في فيلاّ لانا في براغ. وقد تلقّيت تعليقات مفيدة في كل من هذه الأماكن.

وقرأ أشكالاً مختلفة من المخطوطة، كلّياً أو جزئيّاً، كل من بروس أكرمان، وفاهيد ألغباند، وإيراج باقر زاد، وروبرت دال، وبيتر دويرتي، ومايكل دويل، وأنوش إحتشامي، وجون لويس غاديس، ومايكل غرايتز، وكلاريسا هايورد، وريتشارد كاين، وروبرت لاين، وإللن لوست ـ أوكار، وأيان مالكولم، وديفيد مايهيو، وشاول ميشال، ونيكولي ناتراس، وجون رومر، وفرانسس روزنبلوث، وبيار شميدت، وجيريمي سيكينغز، وبيتر سونسون، وإرنستو زيديللو، وثلاثة قراء مجهولين من دار جامعة

برينستون للطباعة. وأنا ممتن للاقتراحات المفيدة الكثيرة التي تلقيتها، وقد أعرت الاهتمام لبعضٍ منها وتسري هنا التحذيرات التي يتم التعامل بها.

قدّم كل من مينا الغباند، وإيان كارول، وأندرو إيليف، وبول كيلوغ، وجيفري مويللر، ولاري وايز، مساعدة رائعة في الأبحاث في المراحل المختلفة لوضع هذا الكتاب. وأنا شاكر لهم جدّاً ولمؤسسة الدراسات الاجتماعية والسياسية، ومركز ماكميلان، وللعميد في يال على دعم عملية البحث التي سمحت لي باستخدامهم. وستبقى لائحة الشكر هذه ناقصة إذا لم أسجل فيها شكري العميق للتحرير الرائع الذي قامت به لورين ليبو.





شكري نصرالله

- مذكرات قبل أوانها
- السنوات الطيبة

شادي خليل أبو عيسى

- الولايات غير المتحدة اللبنانية
- رؤساء الجمهورية اللبنانية
- قيود تتمزق

مريم البسّام

- حقيقة ليكس
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل - (الجزء الأول)
- وثائق ويكيليكس الكاملة - لبنان وإسرائيل - (الجزء الثاني)

غادة عيد

- سوكلين وأخواتها
- . . .؟! أساس الملك
- الخلوي أكبر الصفقات

موريال ميراك - فايسباخ

- عبر جدار النار
- مهووسون في السلطة

جيمي كارتر

- ما وراء البيت الأبيض
- السلام ممكن في الأراضي المقدسة



- **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح** - (جزآن) - عمر زين
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **اللوبي** - إدوار تيفنن
- **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **النفط** - د. هاني حبيب
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- **الحصاد** - جون كوولي
- **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران



- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف
- **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف
- **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر
- **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- **المال إن حكم** - هنري إده
- **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي
- **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- **الطبقة الضاربة** - دايفد روثكوبف
- **إرث من الرماد** - تيم واينر
- **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل
- **حروب الأشباح** - ستيف كول
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان
- **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي
- **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى
- **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو
- **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان
- **لبنان بين ردَّة وريادة** - ألبير منصور
- **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس
- **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان
- **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن
- **هكذا.. وقع التوطين** - ناديا شريم الحاج
- **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر
- **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير
- **سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط** - جمال واكيم
- **ضريبة الدم** - ت. كريستيان ميلر
- **ابنة القدر** - بنازير بوتو
- **الطبقة الخارقة** - دايڤيد ج. روثكوبف
- **بوّابة الحقيقة** - عبد السلام المجالي
- **الأُخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية** - علي وهب
- **الصراع على السلطة في لبنان جدل الخاص والعام** - زهوة مجذوب
- **أوباما.. والسّلام المستحيل** - سمير التنّير
- **الأحزاب السياسية في العراق** - عبد الرزاق مطلك الفهد



- **صيف من نار في لبنان** - الجنرال ألان بيلليغريني
- **غزّة في أزمة** - إيلان بابه ونعوم تشومسكي
- **صراع القوى الكبرى على سوريا** - جمال واكيم
- **محو العراق** - مايكل أوترمان وريتشارد هيل
- **مصر على شفير الهاوية** - طارق عثمان
- **وهم السلم الأهلي** - حسين يعقوب
- **حركات ثورية** - ستيف كراوشو وجون جاكسون
- **أمبراطورية الإرهاب** - اليهاندرو كاسترو اسبين
- **قصور من الرمل** - أندريه جيروليماتوس
- **الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال** - راضي شحادة
- **نظرية الاحتواء** - إيان شابيرو
- **ويليس من تونس** - ناديا خياري
- **العودة إلى الصّفر** - ستيفن كينزر
- **ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان** - كيرستين شولتزه



الجية، طلعة زاروط،
مبنى **International Press**، لبنان
هاتف: ٩٩٦٢٠٠/٣٠٠ ٧ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: **Interpress@int-press.com**
الموقع الإلكتروني: **www.int-press.com**

نظرية الاحتواء

جورج بوش يعرّف الحرب على الإرهاب على أنها الصراع الإيديولوجي الأخطر في زمننا!

في «نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب»، يُظهر شابيرو فداحة الخطأ الكامن في قول بوش هذا، بدليل الإخفاقات المتكرّرة التي طبعت عهد بوش ولاسيما في العراق وأفغانستان.

يعود شابيرو، وهو بروفسور في العلوم السياسية في جامعة يال، إلى نظرية الاحتواء، مؤكداً أنها السبيل الوحيد لضمان الديمقراطية في الولايات المتحدة.

نظريةٌ طلع بها المفكّر والسياسي الأميركي الشهير جورج كينان، وطبّقتها بحذافيرها بدايةً حكومة الرئيس هاري ترومان، فنجحت مائة في المائة، ولاسيما خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي الأسبق، وفي محاولة وقف المدّ الشيوعي وانتشاره في العالم.

كتاب يضع بدائل للحرب على الإرهاب، بالاستناد إلى نظرية الاحتواء.

يعرض مناهج جديدة للاستخبارات والتحالفات والعلاقات الدولية.

يروّج لإحلال الديمقراطية في العالم أجمع.

يلوّح بإمكانية احتواء الدول المتمدّدة مثل كوريا الشمالية وإيران رغم تطويرهما للأسلحة النووية.

كتابٌ اجتذب مختلف الزعماء العالميين، ودفعهم إلى إطلاق آرائهم فيه تهجّماً ودفاعاً.

ISBN 978-9953-88-701-2



شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٠٩٦١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون+فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٠٩٦١١٧٥٢٥٤٧+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر